

# الاقتصاد

المجلد الثاني  
(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة







# الإقتصاد

المجلد الثانى

إعداد

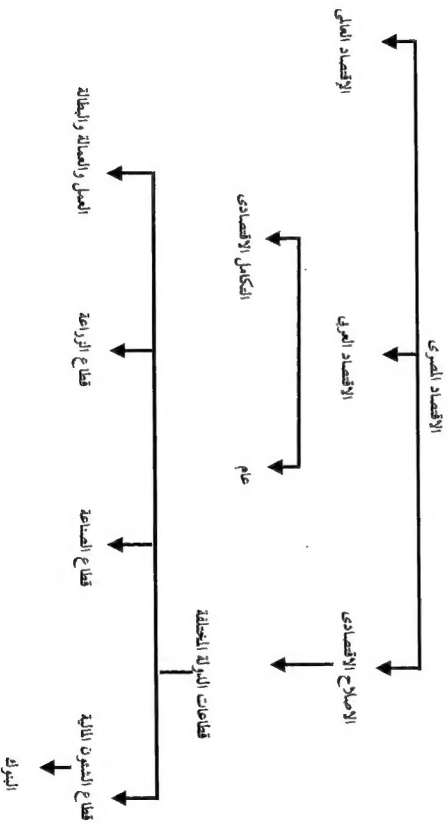


مكتبة  
الاسكندرية  
للبحث العلمى



## الجلد الثاني

### الاقتصاد







# الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشؤون المالية

البنوك



**الاقتصاد المصرى**  
**الاصلاح الاقتصادى**  
**قطاع الشئون المالية : البنوك**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	لضجة القرن العشرين	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٨٧٥	٢٠٠٠/٧/٩	٩٢
٢	لا تراجع عن حرية التعامل في النقد الاجنبى	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٨٤	٢٠٠٠/١٠/١٣	٩٤
٣	البنوك تبقى سائر لمواجهة الشبح الدولارى	جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/١٦	٩٦
٤	فلت اسر الجنية من قيود الدولار	شريف محمد على	العالم اليوم	٢٩٨٧	٢٠٠٠/١١/١٦	٩٩
٥	الجنية حائر بين التخصيص والتعميم	محمد بركة	العالم اليوم	٢٩٩٠	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٠٣
٦	البنك المركزى الخلق ماف خفض الجنية	ماجد على	العالم اليوم	٢٩٩٠	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٠٥
٧	فلت الارتباط بين الجنية والدولار	اسامة غيث	الاهرام	٤١٦٣٤	٢٠٠٠/١٢/٢	١٠٧



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٨٧٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٩

## قضية القرن العشرين

# أزمة الاقتصاد المصري نتيجة تراكمات 30 عامًا مضت



د. صليب  
بطرس

الآن هم هؤلاء، يبدأ الأوامر الفرعية التي لا يجرؤ أحد على مخالفتها، إما من رغبة وإما من رعبية. وجاء ذلك في أول الأمر مقصوراً على أفراد الإدارة العليا، ولكن سرعان ما شمل جميع المستويات المصرفية. لمعت الجهاز المصرفي فوضي ترتكز على التخلي عن القواعد والمبادئ والأعراف والتقاليد المصرفية وحتى القواعد القانونية الأخرى التي تشكل في مجملها حسب هذا الجهاز.

### فئتان أخريان

ساد الاستبداد تصورات بعض كبار الجهاز المصرفي وأخذوا يمدون في أموال أصحاب الدوائج فساداً، وكففت الحارس عيني عن تصوراتهم، ووصف رئيس المكنة الدستورية العليا في بيانه الذي ألقاه قبل انقضاء الحكم قبلاً عن صدرت بحكم أحكام أنهم: كانوا تشكيلاً عصابياً لمنح الجهاز المصرفي في البلاد وعائناً فيها لفساد وبدون أموال وحملات بمنحها للبعض منهم أو لشركات يمتلكها البعض الآخر.

والواقع أن هذه العبارة تدين دقيق لما حدث استبداد الحكم من التفتتات التي أجريت على مدى عدة أشهر ليست

ومن ثم يحتاج الإصلاح إلى وقت طويل ومجهود فئتين.

### الحال قديم ومتشعب

لما حدث للجهاز المصرفي ليس جديداً، ولكنه يعود إلى منتصف الخمسينيات، وترجع فترة الفساد إلى هذا الوقت المبكر بل إلى أبعد من ذلك عندما أنشئ بنك الجمهورية الذي سرعان ما قلبي وضاعت معه أموال المصارفين وأموال أصحاب الدوائج. ورغم أن بعض المصارفين العظام انصهروا بأبشع حال السطة عن الجبال المصرفية.

وخضعت بدور أزمة الجهاز المصرفي عندما بادرت الحكومة إلى إصدار قانون بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي المصري دون دوافع واضحة ظاهرة. فبكت مصر منذ نشأتها في العشرينات لا يسمح لمصر المصرفيين باستلاك أي قدر من إرثهم رأسماله.

أما البنك الأهلي المصري فقد سبق أن صدرت حكومة فؤاد أسهمه ومجلس إدارته في سنة 1951 عندما أضافته لأن يكون البنك المركزي. ثم تلت ذلك حركة التصدير التي جاءت عام 1957 في أغلب سنة 1961.

تجدي من استمراف هذه الوقائع التاريخية أن الحكومة بكت وضع يدها على عصب الاقتصاد المصري في وقت مبكر ولم تنقش على قوائم الثروة سوى بضعة سنوات قليلة. مجرور الكرار المصرفية للخدمة المتوردة النظام المصرفي. واستخدمت الحكومة في إدارة هذا الجهاز الأكار حساسية رجال حكوميين تقوا معهم بذور الميروقراطية التي أحتجت في تصرفاتها للخلوة بالبادي الثورية.

منذ أن أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكمها يوم الاثنين 25 يونيو الماضي في قضية البنك المصري باسم قضية نواب القروض، وألغى في شأنها ثلاثة رجال، رجل يرى أن الأحكام قاسية جدت تراوحت بين خمسة عشر عاماً وثلاث سنوات وما بينهما وألغى في هذا الصدد أن بعضاً من صدرت في حقهم هذه الأحكام من رجال مصر كبار السن وكبار المقامات. ويكنى للتدليل على ذلك من وجهة نظر هذا الفريق أن أربعة ممن صدرت عليهم الأحكام كانوا ومازالوا نواباً من الشعب أئذ انتخبهم ليمثروا في المجلس النيابي الأعلى والأعلى ويسوق البعض من هذا الفريق ذى القلب الرحيم والإحسان المرفق أن قسوة هذه الأحكام لابد من أن تترك أثراً سيئاً عند هذا الفريق. على سلوكه العسائين بالجهاز المصرفي. وتأتي هذه الآثار نتيجة أن رجال البنوك على اختلاف مستوياتهم سوف يلخصون إرثهم من منح الائتمان لأنهم سوف يلتزمون بإداة الحق والتدقيق فيما يسبقونه من قرارات في هذا الصدد ويضيف هذا الفريق جهة أخرى تندد اتجاهاتهم في أن الحكم مسرور في وقت يماضي فيه الاقتصاد المصري لتخاض في السيرة وحفظ حركة الأخذ والخطا. وكان لسان حال هذه اللجنة يدعى أن الأصل في الاقتراض والإفراض الفوضى وعدم الالتزام والاستثناء هو القتيق.

ودرج ثلث يرى الأمر من زاوية أخرى على العكس تماماً. رجل ثلاث يلوذ باليداء أحكاماً القواعد التي تحظر التخليق على الأحكام القضائية انصياعاً لما يقضى به القانون. ولكن استمراف الأمر من منظور تاريخي يظهر أنه أن تردى الجهاز المصرفي تراكمي عبر عشرات السنين.



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون التالية: البنوك	رقم العدد :	٢٨٧٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٩

وعل يا ترى بعض واضعى دراسات الجوى يتنسى فى الواقع إلى بعض مكتب للراجلة من خلال وسائل تخفى هذا الواقع؟ وما تبتأ عنه تواعد الامانة في مزاولة الية ألا يصعب للمكتب الواحد بيع القيام بهمة مرفقة حسابات البنك المرفى والجهة المخرضة بشخصا مخويا أو طبعها فى نفس الوقت. ومن المظهر حطرا بأن أن يكون بيت للراجلة أيضا هو نفسه صاحب دراسة الجوى.

## عز الله مسيرة التنمية

قد يحدث بعض هذا ولا أهد برلع عتيه... أما الذين يلتزمون بأى برصى به اللئون والحق لينهمون بهمة مسيرة التنمية... على حد ما قاله لوزى مادلين واحدة من اعظم مؤرخى الثورة الفرنسية: ايها الصوة والتنمية كم من الجرائم ارتكب باسمك.

إن ما يمتاز به الجهاز المصرفى المصرى واتبع الدلالة على أنه جاء تنمية التسويج وعدم الدلالة والعدم للقيم وبم الأكان عما يكتب. ولا يأتى الإصلاح إلا بتطبيق ما قاله الحاج بن يوسف القننى مخاطبا أهل العراق الذين وصلهم بالقناق: والله لأحزنكم من السلمة ولأضربكم ضربا غراب الإبل.

لا تظنوا الفخود ولا تظنوا الجوى ولا تظنوا على الذين للسكوب. إنكم جميعا ضللتوا ما يبر به الاقتصاد المصرى من سمن ومساى تراكتت مبر ما يزيد على ثلاثين عاما شهدت فيها مصر لاحتاجا حساسا على السرح الاقتصادي وموت خلالها تحت القنطرة مياه كثيرة على حد القول الانجليزى الماثور. ولكنها بالقطع مياه طنة لفترة أسنة صندما بعض المصريين.

بالقيلة.. ولكن هناك فشتان آخريان جماعة مراقيى الصليات وجماعة معدى الجوى الاقتصادية. ويمكن للاقتصادى أن يتساءل عما إذا كان بعض من أفراد الجماعة الأولى قد اشارت إلى بعض المفاصل التى وقعت أو اثراتها فى التقادير التى قدمت من ميزانيات البنوك المخرضة وميزانيات الهيئات المخرضة. وما قد يكون قدم من ملاحظات؟ فافراد الجماعة الأولى منهم كمثل الحكم فى كرة القدم وخبرها من الاعاب يتلغ صفاكه منها قواصا بى أى نوع من الفسوج على قواعد اللعبة.

والسؤال الآن هو: كم من هؤلاء تلغ وهل ضاعت لفتاته ادراج الرياح؟ وما بلغت النظر فى هذا المسد أن الجهاز المركزى للمسابيات يشترك مندوبه مع مراقيى الصليات فى مراجعة ميزانيات وحدات الجهاز المصرفى للقطعة. وهل يا ترى بعض مندوبيه وبعض اللادين على هذه الوحدات بدأ أعطه أحد رؤساء هذا الجهاز عن أن ملاحظات الجهاز ليست ملزمة لهذه الوحدات وقوا فى المظهر.

إن الفقه الدستورى البريطلنى يطلق على ديوان للمسابية فى بريطانيا مويشاريل الجهاز المركزى عندنا لقب دمسامى الدستوري. فهل أدى الجهاز دوره؟

أما من جماعة واضعى دراسات الجوى لمستهم كمثل رجل يتود لىسى وثق به لساقه إلى يشر عميةة أى مرة من نادر سمية على حد ما جاء فى كايلا ودية أن بعض افراد هذه الجماعة من طية الصوم الذين سبق لهم أن ضلوا مراكز طيا ما وعنى أن بعضنا ممن تقدم لهم هذه الدراسات لا يجرؤن على مناقشتهم.





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

رقم العدد : ٤١٥٨٤

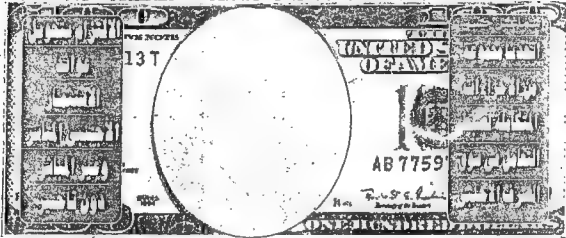
الموضوع الفرعي : قطاع البنوك

المصدر : الاهرام

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٣

ماذا اذار في اجتماعات محافظ البنك المركزي مع قيادات الجهاز المصرفي؟

## لاتراجع عن حرية التعامل في النقد الاجنبي



وقسيلي .. دولار هناك بعض  
للمصارف المحلية التي من شأنها عدم  
تجاه البنوك التي للتطابق اليها في  
سوق الصرف الاجنبي، ومن ثم فانه  
ويحرص تحقيق التسييل في التعامل  
في هذه السوق، وان يكون التعامل  
التي في العملات الاجنبي في إطار  
النمو القوي، فان الامر يستلزم قيام  
البنوك باتخاذ مجموعة من الاجراءات  
يتم الالتزام بتطبيقها، ويجب من  
رؤساء البنوك عرض مقترحاتهم، وفي  
شأن ما تم طرحه من اراء، فقد استقر  
الراء على مجموعة من الاجراءات  
التي يمكن ان يحقق نتائجها ضبط  
سوق الصرف الاجنبي . وتشمل هذه  
الاجراءات فيما يلي

■ عدم الاحتياج عن بيع العملات  
الاجنبي للعملاء . وقد اكدنا أهمية  
الالتزام بقواعد عدم الاحتياج عن بيع  
النقد الاجنبي للعملاء، سواء لفتح  
الاحتياطيات الاحتياطية او لسداد  
الديونيات القائمة او للحصول عوائد  
الاستثمار او لغير ذلك من أنشطة يتم  
بها العملاء، واحتاج الى بناء اجنبي  
■ مصدر بيع وشراء العملات  
الاجنبي . وفيما يتعلق بالسعر فقد تم  
الاتفاق على العمدة حرية حركة البنوك  
في سوق الصرف الاجنبي بهدف  
تحقيق التسييل في معاملات سوق  
الصرف الاجنبي، وان ذلك يساهم

في إطار الأحداث الجارية حول  
تنظيم وضبط سوق النقد  
الاجنبي، كان من الطبيعي ان  
يمارس البنك المركزي دوره  
المستلزم عن السياسة النقدية،  
وبالفعل خلال الأسبوع الماضي  
كان البنك المركزي في حالة  
استئثار واجتمع محافظه  
اسماعيل حسن مع رؤساء البنوك  
لاتخاذ اللازم نحو ضبط التعامل  
في العملات الاجنبي، ومناقشة  
الامور المصرفية، ونحن نعلم ان  
هذه الاجتماعات تتم بصورة  
ديورية، ألا ان أهميتها ما دار  
الأسبوع الماضي حيث ان  
موضوع الدولار وقفزات سعره  
تشكل اهتماما خاصا للاقتصاد  
المصري.

المصارف والتقاليد الذي دار في اروق  
البيت المركزي مع رؤساء، فلهذا  
للمصري تركز على سوق الصرف  
الاجنبي، وماجرى في هذه الاجتماعات  
حاولت استخلاص من محافظ البنك  
المركزي اعمالا للشائعات والروايات في  
السوق، وهو المنهج الذي تنتهجه  
الحكومة في المجال الاقتصادي.  
في البداية أكد اسماعيل حسن انه  
لا رجعة عن حرية التعامل في النقد  
الاجنبي وانه لا يود على تحصيل عوائد  
الاستثمار الاجنبي المباشرة وغير  
المباشرة، بل ان الجهاز المصرفي  
ملزم بهذه التحديدات دون اي تأخير،  
وأوضح المحافظ انه بعد مناقشات  
اتفقتا على مجموعة من الاجراءات  
التي تهدف لضبط سوق الصرف  
الاجنبي



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع البنوك

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

رقم العدد : ٤١٥٨٤

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٣

تجديدها أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لتقديرات السوق، وحتى تحقق هذه السياسة أهدافها إلى الأمام يتطلب بعض التغييرات أهمها

● عدم اللجوء إلى الفرق بين سعر الشراء والبيع للعملة الأجنبية، فضلا عن عدم التصديق على وجود هذا الفرق لتطبيق

الفرق نصف في المائة بين السعرين في عمليات التبادل. ● بالإضافة إلى توفير البنك المركزي للبنوك من عمليات أحصية لتلبية احتياجات عملاتها فإن الفرق بين سعر البنك المركزي والسعر

الذي يتم البيع به للعملاء يجب أن يحد من تقلباته ولا يتم التصدير في أرصفتها إلا بناء على تعليمات من البنك المركزي المصري.

● استخدام ما يوفره البنك المركزي من نقد اجنبي للبنوك بشكل - بالإضافة إلى ما تحققه البنوك من سواور - وذلك لتغطية طلبات العملاء للاغراض المختلفة بما

يحق السحب للتداول السوقي. ● تشجيع الاقراض بالجنبة المصري بضمن واداء بعملة اجنبية وقد تم الاتفاق على الالتزام بحدود ضوابط في هذا المجال وهي

التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية. ● سنو، كان هذا ضمان في شكل جديد يحفظ بها العمل لدى البنك او يحتفظ بها لدى بنك آخر او كانت مملوكة لتكليف او حتى لو كانت اجنبية بالقدرة الجنبية محظوظا بها لدى البنك - اجراء، ربح عليها

تصفية فوسدة التسهيلات التامة بضمن عمليات احصية تحدث بكون تاريخ استحقاق الوديعة بعمليات

الأجنبية الفسدة من الحد الأقصى لتاريخ التصفية، وبالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية التي تستحق بعد فترة تزيد على ٢ اشهر فيقوم البنك باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية

التسهيلات المتوجهة بضمنها في موعد انتهاء ٢ اشهر. ● بالنسبة

للتسهيلات المتوجهة بالجنبة المصري لبعض العملاء، لتحويل أنشطة محددة لهم في مصر ويكون لهذه الشركات ودائع بالعملات الأجنبية سواء في الداخل أو الخارج ضمانات لهذه

التسهيلات، فانه يترك لإدارة العميل لكل بنك سلطة تقدير تصفية هذه التسهيلات في ضوء ثنائيتها بالاراض المتوجهة من اجله، لتقاضي من الضمان ان الضمان من

وضع الضمان على الاقراض بالجنبة المصري بضمن عائدات اجنبية هو ضبط التعامل في سوق الصرف الاجنبي. ● الالتزام بحظر عمليات

المصاراة على الجنبة المصري باستخدام الشنقات المالية. ● وكذلك لرياء، البنوك ضرورة الالتزام بكل هذه بقر عمليات المصاراة على الجنبة باستخدام الشنقات المالية بجميع اوضاعها بما في ذلك عمليات

البادلات SWAP سواء المصنعي العملاء أو المصنعي البنك ذاته، وذلك لجماع عدا العمليات التي تنطليها ممارسة نشاطا للماعي لعمل

من فتح حسابات بالجنبة المصري لبنوك تعمل في الخارج بفرش المصاراة .. في شوموا كوطم من اليوم بعض البنوك التي تعمل في الخارج

بفتح حسابات لدى بعض البنوك اسمرى بالجنبة المصري، تستخدم كطابة عمليات صرف لتقوم بها

هذه البنوك، ونظرا لانه لايجب اخذ مراكز بالجنبة المصري في الخارج، فقد تم الاتفاق على توقف البنوك عن فتح مثل هذه الحسابات وتصفية الازمدة القائمة في أقرب وقت ممكن.

● فيما يتعلق بحدود التعاملات النقدية بالعملات الأجنبية .. فقد تم الاتفاق على الالتزام بالضوابط التالية: ● عدم وضع أية حدود على الاتباع

التي بالعملات الأجنبية في الحالات الآتية: ● سداد مديونيات العملاء تجاه البنوك. ● فتح الاعتمادات المستندية

● بيع العملات الأجنبية مقابل الجنبة المصري. ● تحويل عوائد الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر للخارج دون تخفيض.

● إنشاء ودائع بالعملات الأجنبية على الاقل مدة الوديعة من ثلاثة اشهر مع عدم السماح بفسر هذه الوديعة قبل موعد الاستحقاق.

● ان يكون حدود التعامل بالبنكوت ااضي ادياما رسحا بخلاف الحالات السابقة في الحدود المعقولة، ولكن ٢٠ ألف دولار نقدا، أيضا في الضمان الخاص التي تتعرض لها هذه

العمليات، وما تتحمله البنوك في سويل توير او تمسيز البنكوت الاجنبي من تخفات، فضلا عن عدم تحميل عائد على هذه البنك، وذلك اسوة بما يجري عليه العمل في البنوك في الدول الأخرى متفهما ونائيا.

وقد أكد رؤساء البنوك ان وضع حدود للتعامل بالبنكوت في النضر الذي تم الاتفاق عليه لإيشكل بأي حال

من الأحوال أي قيد على التعامل بالوديعة، ولا يجب النظر إليه من هذه الزاوية، وذلك في ظل عدم وجود أي قيد على وسائل الدفع المتعارف عليها

بالعملات الأجنبية لادعاء أو حصار، وادرس مصفاق البنك المركزي انه طلب من البنوك ان تيسر لعملائها التعامل بالعملات الأجنبية باستخدام

الادوات المتعارف عليها مثل لاشيكات المصاراة والشيكات السياحية وغيرها، وعدم اللجوء في المعاملات والمصارف التي تحصل عليها في هذا الصدد ..

وكذلك انه يعد الاتفاق على هذه الضوابط فذد الرضا جميع البنوك بالتطبيق الشدق لما تم الاتفاق عليه، مع ضرورة الالتزام بالأهداف التالية ..

● يجب ان تتهيأ الاجراءات التي تم الاتفاق عليها الي تنشيط دور البنوك في جذب الزائر الكاشفاة من النقد الاجنبي وحصولها على ضمانتها

المعالة في سوق الصرف الاجنبي ● يجب ان تيسر الاجراءات التي تم الاتفاق عليها على انها بشابة فريش

تتولد نقدية حيث انه لا رجعة عن حرية التعامل في النقد الاجنبي. ● تشجيع للمعاملات فيما بين البنوك

في الصرف الاجنبي. ● تعديل دور غرفة التداول بحيث توفر معلومات ماسية عن حركة السوق

مساعدعة البنوك في اتخاذ القرارات للناسية لتحديد اسعار التعامل.



اسماعيل حسن



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك
المصنف :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
رقم المجلد :	١٦٥٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

## البنوك المصرية

يعرض جمال فاضل

## نتائج نشاط الاقتصاد ترجح استقرار السوق

# البنوك تبني «ساتر» لمواجهة الشبح الدولارى

حساباته .  
وقد انخرطت البنوك المصرية بجماسيات  
وتابع عمله البنكية  
بعدم السماح بالمدح نقدا من أية حسابات  
بأكبر من ٢٠ ألف دولار وإن يحدد المصنوع  
الفرص التي سيوجه ثلثه المبلغ للمحسوب  
والوفاء باحتياجات العملاء التي تزيد قيمتها  
على ٢٠ ألف دولار في شكل مخصصات أخرى  
كحسابات السياحة  
تحقيقاً لمبدأين سوق المصرف الاجنبي  
والتمتعين معه من خلال عدم الاستعانة عن  
الاستجابة لطلبات العملاء  
المصرف توفيق المصنوع التي تطلبها البنوك  
من ٤٠ مليون دولار وأمرها المركزي المصري على  
فتح الاعتمادات الائتمانية للعملاء واليدم كل بنك  
مؤهلاً لها بما يحصله وموافك مركز العمليات  
الاجنبية الخاص به .  
تنفيذاً لمبدأي المرونة في سعر صرف الدولار  
بالبنوك وفي حدود معقولة لجذب العملاء الذين  
يتميزون بالثراء في التعامل فيما يحقق توازناً  
سريعاً بين سعر صرف الدولار البنكي والسعر  
بشركات الصرافة وقد التقي على أن يكون سعر  
صرف الدولار بالبنوك بين ٣١٥ قرشاً و ٣١٩  
قرشاً للدولار شراً .  
الاستعمال البنوك بأسعر الذي تملكه في أزمة  
السوق الحرة لتقلد الاجنبي وللتعامل بسعر  
أخر .  
بشكل غير مباشر يشير الاتفاق على  
استخدام اعراف مصرفية في ضبط سوق  
الصراف الاجنبي خلال شأني اجتماع دعا إليه  
المركزى لمصرى بعد اسبوعين نون انتشار  
للتفكير ايجابية أسفر عنها اجتماع التاسع عشر  
من ديسمبر الماضى على مستوى سعر  
الدولار بالسوق . يشير استخدام اعراف  
مصرفية الى أن المركزي المصري حاسطه  
تقنية دقيقة من وجود اعراض  
استرخاء في مواجهة دولار  
شركات الصرافة التي تتحو ٢٧  
من سوق الصراف الاجنبي بينما  
حصة البنوك تصل الى ٧٣٪ .  
يراهن المركزي المصري على  
استمرار استقرار سوق الصراف  
الاجنبي على الأقل حتى نهاية  
عام ٢٠٠٠ بعد استخدام اعراف  
مصرفية في التعامل مع  
الاربعاءات الحادة التي تتناوب  
دولار مصر التي تجعله كمشبح  
حيث لا يعرف من وراءها مستنداً  
في نتائج جيدة خلفها الاقتصاد  
المصري عام ٢٠٠٠/٩٩

ترجع نتائج نشاط الاقتصاد المصرى  
خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ وإيرضا : زيادة  
حفظها الاستثمارات الاجنبية المباشرة  
نسبتها ١٣٪ وقبعتها ٩٤٥ مليون  
لتصل ١٦٥٦ مليون دولار . تحول صافى  
استثمارات المحفلة ثـ مصر - والمرونة  
بالاستثمارات غير المباشرة - من نقص  
قمته ١٧٤ مليون دولار عام ٩٩/٩٨ الى  
تدفق اموال للسوق المصري بقيمة ٤٧٣  
مليون دولار لتصلح اجمالها ١٤٧ مليون  
دولار بين يونيو ٩٩ وميله عام ٢٠٠٠ .  
زيادة في جانب الصادرات نسبها  
٤٣,٧٪ قبعتها ١٩٤٣ مليون دولار تقف  
باجماله الى ٢٣٨٧ مليون دولار في عام  
٢٠٠٠/٩٩ كانت ٤٤٥ مليون دولار في عام  
٩٩/٩٨ . انخفاض في عجز الميزان الجارى  
قمته ٦٠٠ مليون دولار لتصل ١٧١  
مليون دولار بين يونيو ٩٩ ويونيو  
الماضى .

ترجع نتائج النشاط الذى  
حفظها الاقتصاد المصرى نجاح  
حائط النار ساتر، التي اقامها  
المركزى المصرى وروضاء البنوك  
في الاجتماع الثاني الذى عقد في  
المنصف الاول من أكتوبر الجارى  
الاجتماع الاول كان في ١٩  
سبتمبر الماضى - واتفق فيه على  
استخدام اعراف مصرفية في  
التعامل مع البنوك مثل :  
القبول البنوك اية كميات  
بنكوت اجنبي نون تحديد بيعها  
افعالا أو بطلبين توجيهها  
للاستيراد من الخارج أو في سداد  
مديونيات أو ايداعها كودات لدى لائل  
عن ثلاثة اشهر غير قابلة للتسليم .  
الارض بنكوت لتخزين حساب جارى باكثر  
من ١٠ الاف دولار في اليوم الواحد والذين من  
ان عمليات التخزين للحسابات بالدولار تفلو من  
شبهة غسل اموال والذي قد يأخذ شكل قيام  
العمل باجراء تخذية لحساباته أكثر من مرة  
بالوقت الذي يتعامل معه أو إجراء التخفية في  
أكثر من فرع لبنك أو تفيد ايداع بالدولار في  
بنك آخر وطب نقل الوديعة للفرع الذي يتعامل  
معه العميل تحت دعوى تخفية .



الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : جمال فاضل
الموضوع الفرعى : قطاع البنوك	رقم العدد : ١٦٥٩
المجلد : (مجلة) الاكرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦

نائب محافظ المركزى؛

## مديونيات العملات الاجنبية

انخفضت مديونيات عملاء الجهاز المصرفى - بخلاف البنك المركزى المصرى - بالنقد الاجنبى بنسبة ٩٪ لتصبح ١٩,٤٪ فى يونيو ٢٠٠٠ كانت ٢٨,٤٪ فى ديسمبر ٩٧ بعد استمرار سياسة تحسين وضع مراكز العملات الاجنبية بالبنوك استند فى اشارته الى انخفاض مديونيات العملات الاجنبية - محمود ابو العيون نائب محافظ المركزى المصرى فى رده على سؤال له والاقتصادى، مظهرين در خلاله على وضع مراكز النقد الاجنبى فى الجهاز المصرى حاليا والذي يحزم فيه بانها: «مراكز جيدة للنقد الاجنبى، قامت مبنائها البنوك خلال الشهور الستة الماضية»

## نخفضت بنسبة ٩٪ فى اخر ٣٣ شهرا

## تتميل قدرة البنوك فى سوق حر

## ضمن سياسة لضبط صرف الدولار

## ركات الصرافة يماكب بنوك او افرا

## يخضع للأجهزة النقد الاجنب

اعتبر نائب محافظ المركزى المصرى استمرار البنوك على المنافسة ماسعار تعكس قدرتها على استقطاب موارد ضمانات اساسية لتوفير الطلب الدولارى لصالح فتح اعتمادات وتغطية اعتمادات مراسلين واستيراد الات للوحدات الانتاجية. فى جانب السعر الثابت لصرف الدولار معلوما بالجانب المصرى يعارض نائب محافظ المركزى وضع حدود قصوى وبنينا ويثقف - فيما يبدو بشكل مطلق - وجود ما يسمى بسعر عادل لصرف الدولار وحججه اخذت شكل رد استغفامى هو: «هل استغفم القول ان هناك سعرا عادلا لاية سلعة اخرى حرة التداول؟» وتفاصيل اخرى فى الحوار مع نائب محافظ البنك المركزى





**كيف يرى نائب محافظ البنك المركزي وضع سوق الصرف الأجنبي؟**

وضع سوق الصرف الأجنبي خلال الفترة الماضية شهد بعض التقلبات تمثلت في كثرة التغيرات حول تخفيض سعر صرف الجنية المصري وحول عدم قدرة البنك المركزي في استصدار سعر دولار في السوق خروفا على الاحتياجات، استقبلت تلك التغيرات برؤية أطراف التعامل في السوق بما أدى إلى ظهور تدفق في الفارعة إلى النقد الأجنبي واستمرت لفترة طويلة.

يرجع السبب إلى عوامل عديدة منها ما يخص التعاملات بينا وبناء في السوق ومنها ما يخص مؤسسات التعامل ومنها ما يخص البنك المركزي. حاليا، وبعد المداخلات الأخيرة للبنك المركزي تبين أنه لا توجد مشكلة في موارد النقد الأجنبي. في المقابل، لا يوجد هناك مشكلة خاصة بالاحتياطي الذي يدره كل الشاغل خاصة بالجانب التقييمي للسوق مما ترتب عليه، مؤخرًا، لهدو التقييم واتجاه الانسحاب نحو الاستقرار بعيدة في المصارف.

**ماهي الاتهامات التي يوجهها المركزي لسوق صرف الصرف - البنوك وشركات الصرافة والتي يرى فيها اختلالا بالترجمات تحقيق التوازن الدولي؟**

الآن يوجه البنك المركزي اتهامات لسوق الصرف لعدم قدرته على شركات الصرافة. غير أن المركزي كرسب على السوق بحكم لقانون ينه الطرئين إلى الالتزام بالبورس المنوط بهما القيام به بلا مزايدات ولا شائعات، وإذا التزم طرعا التعامل بهذا الدور فمن المتوقع أن يتوازن السوق وأن يكون تحرك دائما في الاتجاه المبرر من حركة العرض والطلب.

**ما هو موقف مراكز العملات الأجنبية في الجهاز المصرفي حتى سبتمبر الماضي؟**

خلال الشهور الستة الماضية بنت البنوك التجارية مراكز جيدة للنقد الأجنبي وتمكنت للراكز بشكل كبير خلال نفس الشهور تكتته مع البنوك من مواجهة أية طيات الصلاء على النقد الأجنبي. وبالتوازي مع تصد وضع مراكز العملات الأجنبية في البنوك التجارية تنافست مديريات العملاء، بالنقد الأجنبي للبنوك خلال الفترة الماضية وقد انخفضت نسبة العرض بالنقد الأجنبي إلى إجمالي قروض البنوك من ٢٨،٤ في ديسمبر ٩٧ في ١٩،٤ في يونيو ٢٠٠٠.

**ماهي ضمانات توفير الدولار للبنوك لمواجهة فتح الاعتمادات وتغطية الالتزامات المستندية للمراسلين واستيراد آلات للوحدات الانتاجية وماهي ضمان تأمين الدولار لتلك**

**الاحتياجات وهل هناك مصادر جديدة؟**

**حركة البنوك في السوق وحريتها في تحديد أسعار الصرف** سوف تمكثها من استقطاب موارد طالا ليتحد عن خزنتها. بمعنى أن لفترة التي لم تكن فيها غير قادرة على المنافسة جعلها ترى أن الموارد تدفع إلى شركاء آخرين في السوق.

**الضمانة الوحيدة** لتوفير النقد لاحتياجات البنوك هي استمرار البنوك في المنافسة بأسعار تنكس قربها إلى استقطاب موارد يجهنا يشرع المركزي بالحاجة على فتح أموال إضافية لتلك، لأن يتروا لحظة.

**حتى الآن** نأكد أن أية إجراءات مؤقتة للسيطرة على سوق الصرف الأجنبي بصيغة خاصة علاقة الدولار بالجنيه المصري تعطي نتائج محدودة لأجل محدود.

**هل هناك سياسة** ما طويلة الأجل موضوعية بالفعل لمعالجة مشكلة الصرف وتحقيق سيطرة الجنيهات المصرفي على الدولار في السوق؟

**ببينا** اتفق مع أي إجراء مؤقت فمفعول أيضا مؤقت ونأكد على أن هناك سياسة طويلة الأجل تستند إلى نظام السوق وتصارفها في:

- تعديل قدرة البنوك على التعامل في سوق حر للنقد الأجنبي.

**محاسبة** المسئول عن أي خلل بالتعامل في السوق محاسبة فطية بقطر بمال الخلفاء.

**ولف** الفارسات مهما كانت من أية جهة.

**تعمل** دور لطلوبات في السوق من خلال غرفة تداول النقد بحيث تتحول إلى مصدر لمظومة ليس لتداول.

**ومع وضع** في الاعتبار أن مصر قررت تحديد سوق الصرف الأجنبي منذ عام ٩١ فإن مده السياسة سوق ترى في تحقيق سوق حر فعال قادر على التعامل بشفافية كاملة مع معطيات العرض والطلب.

**هناك** بنوك أصبحت شركات صرافة - ومافراض ضمن نية - لولوا باحتياجات المؤسسات لها.

**هل تخضع** تلك الشركات لنفس الضوابط التي تخضع لها شركات محلية أخرى لم توسعها بنوك؟

**نقرة** في الفارسات بين شركات صرافة محلية للبنوك وأخرى أسسها الفارسات التي تعمل في سوق الصرف تخضع لثلاثة النقد الأجنبي وتخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي.

**ما رد المركزي** المصري على اتهام موجه له مؤداه بأن يسطر التصرح على صعيد جهة

**سعر صرف الدولار بالسوق** مناهم بشكل في مياشتر. وعن غير قصد بالطبع - على نشوء شريحة من الرباء صرف الدولار؟

**أركان** أي سوق في الشفافية والطلب بكل شيء وبهنا يمكن الحكم أن سوق الصرف الأجنبي في مصر سوق منافسة كاملة فأن كان سوق منافسة كاملة بهذا المعنى من البائع والمشتري والمؤسسات فما الذي يفسد سوق الطلوبات.

**وتبر - فتا -** ضرورة تطوير غرفة التداول للنقد الأجنبي لمنع الفارسات.

**ماهو** سعر الصرف العادل الذي يراه المركزي للدولار في السوق المصري؟ هل استطع أن القول أن هناك سعرا عادلا لأية سلطة أخرى حرة التداول؟

**في** مايو ٩٩ كان لاتحاد البنوك تصور لسعر صرف الدولار بـ ٢٥٠ قرشا كحد أقصى و ٢٤٠ قرشا كحد أدنى وقد أثبت تصاعد أسعار صرف التقييم من جانب الاتحاد الذي كان تصوره رسميا وموثقا.

**ماهي** حدود قبول أو عدم قبول اجتبهادات مصرفية في قضية صرف الدولار سواء جاءت من البنوك أو غيرها؟

**فخصم** - ضد وضع حدود قصوى ونبها لاسعار الصرف وأي اجتبهادات يجب بها غير ملزمة للسوق أو لصانع القرار، وأي اجتبهادات تنش على تدابير احتياطية ولا تقوم على حركات السوق ببليل أن سعر صرف اليورو مقابل الدولار في يناير ٩٩ كان مقدرا وألا والصها يصل إلى ٨١،٠ سننا - الدولار - بمعنى أن هناك انخفاض يزيد على ٣٦% في سعر صرف اليورو، فكيف يمكن التنبؤ في مايو ٩٩ بما يمكن أن يكون عليه سعر صرف الدولار في مصر في أكتوبر ٢٠٠٠.

**وأشير** أن سوق الصرف في مصر غير ناضج ويجب التعامل معه بدون غلطات خاصة بتجارة العملة أو السوق السوداء، ولعرض شروط يجب على الشركاء في سوق الصرف أن تصل به لمستوى التصفح ومستوى المركزي انضاجه.

**ماهي** حدود سيادة البنك المركزي على جهة سعر صرف الدولار وعلاقته بالجنيه وهل هي سيادة على علاقة عملة أجنبية بخارجي أم سيادة على علاقة عملة أجنبية أجنبية؟

**حدد** القانون دور البنك المركزي في تحقيق استقرار الامتار و هذا الدور ليس قضية سيادة لأن المركزي المصري لا يطلع دولار بيد أنه مسئول عن طاعة البنوك المصري.

**الدور** الرئيسي المركزي يتمثل في ضمان الالتزام بقواعد السوق كرسب عليها وبفسان توليد الاحتياطات في أوقات الشدء، متى إذا حدث تخفيضات وقضى في موارد السوق بالمقارنة بالاحتياطات يتدخل للحفاظ على التوازن بين الوداء والاستعدادات.

**ومسألة** سعر الدولار والسيادة للقائمة على علاقة اقتصاد عملة أجنبية مسألة وطنية، فلا يمكن مصادرة اقتصاد عملة كمن مواجهة موارد بهذه العملة باستعداداتها.

**وأيسر** من المستحسن الحديث عن سعر الصرف كقضية لومية أو كرامة لكنها أساسا قضية للتصانبة عالية يجب التعامل معها في حدود ودون تضخيم.



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	شريف محمد على
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٩٨٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٦

تحقيق :

هدى سلامة

تباينت ردود فعل

خبراء البنوك إزاء ما تردد

عن قيام البنك المركزي

بدراسة الاقتراح الخاص

بربط الاحتياطيات المصرية ،

بالتقيد الاجنبي بسلة عملات

اجنبية بجانب الدولار ووجود 4

سيناريوهات مقترحة لهذا الربط.

فبينما اعتبره البعض خطوة جيدة لأعادة التوازن والاستقرار للعملة المصرية وتوزيع

المخاطر بنسب متوازنة. رفض البعض الآخر الفكرة من الأساس انطلاقا من ان ارتباطنا بالدولار

طوال هذه الفترة لم يات من فراخ.

يقول على نجم رئيس مجلس ادارة بنك الملنا الدولي ومناظف البنك المركزي السابق: انا اول من اقترح ذلك

وهو قيد دراسة يتم اجراؤها في اروقلة البنك المركزي ويشير محافظ البنك المركزي الى ان ربط احتياطيات مصر

الدولية بسلة من العملات الاجنبية بجانب الدولار سيجلب الحكومة الكثير من المشاكل التي تواجهها بسبب

الارتفاعات المتتالية للدولار بالسوق المصري وهو الامر الذي يهدد استقرار العملة المحلية وبالتالي انهيارها وهو ما

حدث مع اقتصاديات جنوب شرق اسيا والتي كانت لنهار العملة وراه ازميتها الاقتصادية.

البنك المركزي يدرس 4 سيناريوهات

لربط الاحتياطي بسلة عملات اجنبية

## فك أسر الجنيه من قيود الدولار



- 904 -



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية: البنوك
المصنف :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	شريف محمد علي
رقم العدد :	٢٩٨٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٦

التصدير والاستيراد، وعمل توافرن بين الاثنين حتى يظللب الوضع راسخ دولة مصدرة بدلاً من دولة مستوردة فقط.

ويؤكد الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس مركز البحوث الاقتصادية بالسلطات أن هذا مطلب للاقتصاديين منذ فترة طويلة حتى لا تقع تحت ضغط الدولار الأمريكي لذا يجب تنويع مصادر الاحتياطي بحيث يشتمل على الاستثمار في الفودور والبن الياباني وبما يتناسب الدولار ويرى الدكتور حمدي أن هذا الوضع سيحبط نموها من الاستقرار لقيمة الاحتياطي نفسه.

ويشير رئيس مركز البحوث الاقتصادية في البنك الدولي إلى أن ثمة ارتباطات بين الدولار والبن الذي ارتفعت في الفترة الأخيرة على الجنيه المصري الأمر الذي دند بانخفاضه أمامه.

ويقول الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس مركز البحوث الاقتصادية في البنك الدولي في بيان عن العملات سيحبط في ما يلي عن تأثير ارتفاعات الدولار نظر لوجود عملات اجنبية أخرى تستطيع الاحتياط لديها لانه في السنوات الاقتصادية ارتفاع عملة سيمواجه انخفاض عملة أخرى ويحبط ذلك نموها من التوازن التسميلي على ما هنا خاصة من جراء التمثل بالدولار سيقابلها مكاسب نتيجة التعامل بعملة أخرى.

#### المستقبل لليورو

ويرفض الدكتور حمدي استصدار حكم الدولار في استصدار الأمم أن حجم تعاملاتها التجارية مع ربحاً من دول الاتحاد الأمريكية لا تشل أكثر من 14% لا يجب أن تتحكم هذه النسبة في باقي تعاملاتها مع دول العالم مشيراً إلى قيام مصدر بنسبة مفاوضات العالم الخارج بالدولار فقط.

ويضيف قائلا: الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول لمصر ولا سابع من ذلك العلاقات معه بصلة لليورو بدلاً من كون الدولار بصيردر النظم من كون اليورو تنافسها أمام الدولار أو سرفها وفي هذه الحالة ستكون الحكومة هي الرابحة.

ويؤكد الدكتور حمدي أن التبع بعملة الدولة الشريك تجارياً معنا سيجعلنا ذلك ارتباطاً مع الدولار وسيزن ذلك الطلب على عملة هذه الدولة من قبل المستوردين ومن أهمهم بقصر تحويلاتهم في الدول التي يتعاملون معها وبالتالي سيؤيد ذلك أن استصدار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية ومن ثم يبينها التفرص لازمة

سيولة لادارية كل فترة

#### أذا الاقتصاد

ويقول الدكتور محسن الخشيري الخبير المصرفي بالبنك الأهلي أن الأوان لكي تتم إدارة سعر الصرف في إطار التوازنات الحركية للعملات بالأسواق المالية والتي تشكل منظومة العلاقات ما بين الدول والعالم الخارجي فقد أصبح من الواجب معرفة أن سعر الصرف هو صدى الاقتصاد العالمي والعالمي على ما هو الخارج ومن ثم فقد أن الأوان لاستخدام سعر صرف مستقر وجميعاً كل البعد عن أي تعاقبات ارتباطية مع أي عملة أخرى فاللاتحاد المصري لا يحدد سعر الصرف ولا سعر الارتباط التبادلي ويحتاج الأمر إلى حسابات عمية خاصة لنفع الفترة الايجابية للاتحاد المصري من حيث لخدمة على توابله لقيمة للقيمة التي تزاد تصاعدياً مع توقع حجم الانتاج ويسير الدكتور محسن في خبره تكامل جميع عناصر الانتاج والمالية في الاقتصاد المصري وأهمها الأيدي العاملة (المال) وأن يتم ذلك على إطار تصوري ووعي وإدارة عام لخدمة فرص العمل والتجارة والارتباطات الدولية ليمارس الأمم المتحدة في صحت النشاط الاقتصادي في الالات نظام رئيسي يستطيع أن يمارسها اليورو والتي يقرع عنها طيرة الالات لفرصة أخرى ومن ثم يمكن من خلالها إقامة الالات المشروعات القارية على استبعاد عوامل الانتاج بسهولة ويسر وفي نفس الوقت استئصال التأثيرات السلبية لبطالة الفاتحة الآن في الاقتصاد.

ويؤكد الدكتور محسن الخشيري أن اتباع الدولة لهذه الخطى سيؤمن سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية. ويشير الدكتور شريف محمد علي الخبير الاقتصادي قائلا: أن الأوان لاختيار عملات أخرى بجانب الدولار كاليورو، فمجم التوافر مع الولايات المتحدة يظل في نسبة من حجم تجارة مصر مع أوروبا فبالنسبة إلى يكون الطلب على عملات الأوروبية أكثر من عملة الولايات المتحدة الدولار.

ويرى الدكتور شريف أن عملة اليورو ستلائم الاقتصاد مستقبلاً وسيكون من مصلحتها التعامل مع عملة عملات أوروبية وليس من خلال الدولار.

ويشير الدكتور شريف إلى الالات السبلية لاعتمادنا بالعملة الأولى على عملة قوية كالليرة لا

وهي تراجع الاحتياطي النقدي من الدولار ليترك المركز بالإضافة إلى المشاكل التي يمر بها الاقتصاد المصري وأهمها الالات السيولة.

ويستدر الدكتور شريف محمد ثنائياً كل السياسات النقدية وسياسات التجارة الخارجية يتوقف عليها دوران القود كل تلك الأمور تتوجه على استمرار الاستثمارات فالبنك المركزي يستطيع أن يعرف حجم القود التي استمرها ولكن يستطيع معرفة دوران القود.

ويضيف الخبير الاقتصادي أن الركود وانقصر السيولة في الاقتصاد المصري سببه تراكم الخزائن السائل وخاصة حرق الاسعار وعجز الحكومة على الوفاء بمديوناتها لقطاع الخاص والبنوك التي أصبحت عاجزة عن دفع بنسب السيولة إلى البنك المركزي والتي من القروض لا تفل في 15% لواجبة مستحقة العملة فضلاً عن تأخير عملة الخصخصة أو تأجيل بيع شركات القطاع العام وارتفاع معدل البطالة على عملة الانخفاض من البنوك والتي أدت بدورها إلى اختلال الائتاج التحويلي لدى المشروعات وعلى كل عسماً تلك نسبة القروض الإيجابية فإن لخدمة التكليف الاقتصادي فإن ذلك يعني نقص السيولة ومن ثم تزايد العجز في البرازيل التجارية وبشكل احتياطي لهذه الظاهر السوق المصري.

ويضيف الدكتور شريف أن من أهم أسباب عدم سداد الحكومة لمديوناتها هي إهمالها بشكلها ينفي الودين بظام المشروعات المحفلة التي لا تعطى علماً على المدى القصير وتتصل برصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك إلى البنك المركزي ويترك الاستثمار القومي لاضافة لحساب الحكومة والتوسع في الارتباط المصرفي دون مراعاة الالات للتاحة والاتجاه للاستثمار العقاري والصادر والائتماني والطلب عليه قبل قلة معينة نظراً مرتفع الأمر الذي أدى إلى تجديد القروض في صورة عقارات.

ويرى الدكتور شريف أن العمل يمكن في هذه مديونيات الحكومة من خلال خصخصة الخصخصة وإعادة النظر في نسبة الاحتياطي القايضاتي للإيجامات التي البنك المركزي وتخفيض معدلات الضرائب وزيادة الاستثمار وتوزيع الائتاج الحكومي وزيادة رقابة البنك المركزي على البنوك وسرعة إصدار بعض القوانين كتأجيل الزمن المفترق.

ويؤكد الدكتور صلاح الليثي خبير البنك الدولي بمركز ريد الجنيه المصري بدلاً من العملات الأوروبية ويثيرها خطرة لاتفاق الجنيه من مزيد من السقوط أمام الدولار ووضعه في حيز الأمان ويبرر الدكتور صلاح بأنه تلك بأن العملات الأجنبية أمام الدولار في التازل ومن ثم فخصبة اقتصادها بلد من البلاد بعملة واحدة وخاصة بدون عمل عليها ولكن لو هناك مثل علاقات سيكون التازل مزمز.

ويشير خبير البنك الدولي في هذا الصدد إلى قيام البنك الدولي في الشرائح بالتأمين لدى إحدى شركات التأمين والتي تقرر بإعادة التأمين مع شركات أخرى أي تشمل على حصة أو نسبة من الليرة المزمز به وشهد حدوث التكرار بزرع الخصائص بالقضايا وليس الشيء للعملة.

ويضيف الدكتور صلاح الليثي أن الالات الرافعة للفترة والتي تستند إلى ارتباط مصر لفترة طويلة بالدولار وكثرة عملة قوية ومطلوبة في الأسواق الخارجية وعلى ملاءة بالقرصنة للاتحقة والقيام التي منيت بها العملة المصرية أمام الدولار خلال الفترة الأخيرة.

ويرى خبير البنك الدولي أنه لو استمر الوضع كذلك لسوف تتأثر صادراتها وإيراداتها الأمر الذي يندر بكثرة اقتصادية.

#### ضخف حكومي

ويضيف الدكتور صلاح الليثي ثنائياً أنه ليس من العدل أن توجه الاتهامات الحكومة بقرصنة بنسبها من هذه الازمات فاللغة المصري على برامج حتى الآن الاسس الطبيعية التي يجب أن تميز عمله ومن ثم لم يحل تطوير نفسه.

ويرى الدكتور صلاح الليثي أن الشبكة التي يلينا هي أزمة خصمير وعدم اهتمام كل منتج بعمله ويشير إلى القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخراً بزيادة الجاه بما من عام 2003 بدلاً من عام 2005 في محاولة للضغط على المصنعين المصريين حتى يلزم أصحابهم لامتثال بتطوير معاملهم من خلال إضلال لتكنولوجيا الحديثة أي التحويل في دورة إنتاج حتى لا يجبر على تطوير نفسه حتى لا يصبح في مأى من المنافسة الخارجية ومن ثم لا تتعرض صلاته للتدخل.





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	شريف محمد علي
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٩٨٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٦

## رفض

أما عبد الرحيم حسين بإدارة التفتيش ببنك الاستثمار العربي ليرفض ربط الجني المصري بسلة من العملات الأخرى متمسكا بالدولار كسلة تحويل طالما ارتبطنا بها طويلا. ويستطرد قائلا ارتباطنا بالدولار طوال هذه الفترة لم يهيم من فراغ بل جالسين قوة الدولار أمام العملات الأخرى في الأسواق العالمية.

ويرى عبد الرحيم حسين أن اللجوء للعملات الأخرى وتشغيلها وزيادة الانضباط بها هو أمر جيد ولكن لابد أن تكون هذه العملات قوية وليس بها تغيرات كبيرة ولا يكون لها تأثيرها السيء. ولا يكون خاضعا لتقلبات السوق الكبيرة الاسم الذي يكون له تأثيره السيء على الصادرات المصرية التي نحن في أمس الحاجة للتخفيف بها وزيادتها.

ويرى مسئول التفتيش ببنك الاستثمار العربي أن قوة العملة تظهر جليا عند التحويل ومدى قبولها في الأسواق الخارجية فلا بد ألا تكون العملة تقلبات سلبية عند التحويل لذا نلجأ معظم بلاد العالم للكرين احتياطياتها النقدية من العملة الصعبة بالدولار لأنه مازال مستمرا في قوته وتزدهد مكانته.

ويرى حسين أنه يستند قوه من قوة الاقتصاد الأمريكي وبالفرش حدوث هبوط مستكين وتقلبات السعر التي تاتيا على العملة المصرية لذا يطالب عبد الرحيم حسين بأن يكون احتياطي العملات الأخرى بنس قوة الدولار أو تكون تقلباتها ملية في المستقبل.

ويستطرد مسئول التفتيش قائلا: إن التديم الحقيقي لعملتنا الوطنية لا يكن في تغيير عملة الانكاز بل الدعم يكن في زيادة الانتاج التمهيدى سواء كانت العملة الأخرى دولارا أو غيره.

ويرى عبد الرحيم حسين أن المشكلة تكن في زيادة الاستثمار عن التمهيدى الأمر الذي أوجد ضغطا على العملة الصعبة فألغوة الحقيقية لاقتصاد الدولة تكن في عناصر الانتاج وتحميته من خلال إيجاد قاعدة تمهيدية تصبغ جالب لأوارد من العملات الأجنبية.

## د. شريف

محمد علي:

اليورو

سينافس

الدولار

مستقبلا

ومن

مصلحتنا

التعامل مع

سلة عملات

## د. صلاح

الليبي:

خطوة لإنقاذ

الجنيه من

مزيد من

السقوط

أمام الدولار

## عبد الرح

حسين:

ارفض

الفكرة ..

والدولار

يستمد قوته

من قوة

الاقتصاد

الأمريكي



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٩٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

إلى أين يمضى الجنيه؟.. بين ضغط التضاربية على سعر صرف الدولار.. وتوزيع الحلول الجائزة فى اوقات الأزمات يتقدم الجنيه «المصرى» بقوة دفع خفية إلى الاختيار وما بين «التعويم» أو «نقص القيمة» المباشر.. والمخير أن التقدم إلى هذا للصير يجد كثيرًا من المبررات باسم مهام الانقاذ الفاجلة! وتزداد أهمية طرح هذا السؤال ونحن على أبواب شهر رمضان الذى ترتفع فيه فاتورة الاستيراد وتزداد معدلات الطلب على الدولار بشكل كبير وبين «التعويم» و«التخفيض» اللذان يمسكان بتلايين الجنيه.. تفتح «الأسبوعي» ملف السياسات النقدية فى مصر ومستقبل سوق الصرف بعد مرحلة غيرة قصيرة من التضارب.. وعدم الوضوح.

ونحن على أبواب رمضان.. الملف ما زال مفتوحاً

## الجنيه حائر بين

## التخفيض والتعويم

تعويم، الجنيه.. ممنوع من الصرف!

□ محمد بركة □



### مقايير ميزان الخطووت

وحول الاسباب التي قد تقترح خيار متوتيرة وكذلك خفض قيمة العملة كحد اقص سليم تاليف العديد العام بعليل المصري الادريني ان كهلند الرئيسي لتخفيض قيمة العملة هو تقليص كوسيلة العلاج الخلل في ميزان المدفوعات وتقوم على فكرة رئيسية مضمونها ان تغيير سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية سيؤدي الى تحريك تغيرات محمية في الاسعار الداخلية للسلع الامر الذي سينعكس على حركة الصادرات والواردات في اتجاه سلائك التضخم على الميزان حيث تزداد الصادرات وتقل الواردات

### محرور

وحول ما لا كانت الحكومة ترتب من خلال زيادة اسعار الفائدة على شهادات الاستثمار وصندوق كرسير البريد اسال سليم: ولماذا ان الحكومة تبذل في الخلل الخفى وهو تطبيق السعر لنون الدولار كبديل لتخفيض على امل الاستقرار ولكن لا يستقر

الاصحاحات تقول ان المحرور في الميزان التجاري لتخفيض معنى ذلك ان المحرور من النقد الاجنبي زاد فكل يوم اسعر والمال تاليل ان هذا اسلواه يتناقض الصلايات الاقتصادية بالإضافة الى تكديد مساهلة كوكب المركزى على مساندة اليوانه واتوير كل ما تطلبه لتخفيض السوق

يبدو ان هناك لغة وجدته الفرصة سانحة لكشافية على سعر الدولار عليها تعظيم للصحة الفاتية على حساب للصحة التوتيرة علما بان المشارية على الصلايات هي التي عصمت للتصايات جانب شرق اسيل

لا نريد ان يتحول سوق النقد الاجنبي الى سوق للمشافية هذا تصحيح لسوق اسام خطر كلف

ويجب الا تكون افرة التقلد الاجنبي في يد شركات الصرافة. كيف تكون اسعار شركات الصرافة في السعر لآخره ١١٤٤ ١١٤٤ ١١٤٤ وهي تتعامل في 10 لطف من حجم المعاملات بينما الجزء الاكبر تتعامل فيه ائوانه

نحتاج الى سياسة جديدة للتعامل مع هذه الظاهرة

لا يوجد تثلثم ٢١ ٢٢ ٢٣ بين السلطة التنفيذية والى المجموعة الاقتصادية في الدولة الامر الذي يترتب عنه آثار غير محمودة

ان ارتفاع سعر الدولار مقابل ولا مبدول له والمطرب معالجة الامور بصورة افضل ويجب الا نصل الى مرحلة لتخفيض قرسومى او لتقويم اللجنة

لنظفورة تكمن في ان التخفيض سوف يؤدي الى مزيد من التخفيض ما قد يؤدي الى كارثة لا قدر الله

### أكثر موجهة

ويضيف احمد مليم ان هناك آثارا متعددة سوف تنتج من التخفيض ويصعب الاجابة بجيبها نظرًا لتضخمها وتقلباتها الميزانيكى الذي يجعلها تتطور وتتغير من فترة الى اخرى

فبالإضافة الى تأثير تخفيض العملة على الواردات باعتبار ان دولة تستورد أكثر مما تصدر إلا انها لا يفسد تاليزما على مستوى الاسعار للذاتة قلى امعاء

تقومه الجنيه. خيار تاليف. وفرض نفسه على تحركات سوق الصرف في مصر من جهة الى آخر. ولما كان طرح في كل مرة على استحداثها قلى بعض الازدات لا يكون هناك مناس من طرحه

ولى الوقت الذي يخدم فيه شكل البنك المركزى لتجربة صابة البنوك من الدولار حتى لا يتعرض سعر صرف الجنيه لاختزاز تروم الدولة معلقة الى بنك الاستثمار القومى بالجرء حاسم ازيادة الطلب على الجنيه وتجنب المدفوعات الخلية عن طريق زيادة سعر الفائدة على شهادات الاستثمار من جهة وصندوق كرسير البريد من جهة اخرى. وهو ما اعتبره البعض ميلا ضمنيا للافلات من ضغوطه التوتير او تخفيض قيمة العملة

ولكن السؤال: الى متى نتجج الدولة على طرد شعب بالتقويم؟

شعب بالتقويم؟

تحت ضغط الدولار؟

### موضوع الاقتراب

يلك محمدي موسى العبد التدم الفيراني وهو محيل اشارة القادة المصري لتسمية الاستثمار في تقويمه الجنيه لا يمكن ان يكون اقرا صلايا في هذا القارئ لانه يشير صرفة الى التاليل

كما يراى على النشاط الاقتصادي لعلها يتجهن وضع يرتفع منظم واكثر فاعلية لتلبية الصادرات للمصرية تكون مساهلية الاعداد له وتقلبه موزعة بين جميع المؤسسات وقطاع الاسام داخل مصر

فالسؤال يلقى ان تكون تخفيضها لهما يفص منه التفضية قبل الاقتراب منها وتناولها. ولا لانه يحظر الاقتراب من الجنيه الى الناس وسعر صرف

ويوزي موسى ان الخلل في علاقة للجنيه والدولار ترجع الى عوامل موضوعية هي سوق الصرف ياتى الى مقدمتها المشارية على الدولار. وهي محيل لا يمكن القلق فيها. ولما يمكن ان يستعمل كاديه بعد التقويم

ويشير الى ان ذلك يبدو مبيحا في ظل حالة التوازن المستهدفة بين مجموعة السلع والخدمات للتعرفة الى مقابل كل مسدود ومعروف من التور داخل السوق. وهذه الحالة تتجه الى الخلل اذا ما زاد حجم المحرور من الصادرات الى السلع فتكون النتيجة تراجعا ليجها لان التور معدومة وتزيد كمية للتور مقابل الخدمات والسلم لتخفيض قيمة التور وحلى يستلهم هذا التوازن لا بد ان تكون الصادرات المصرية ذات على سيطرة مصر العملة حتى لا يكون الاقتراب كذا التقويم

ولما استبعد ان يترده الجنيه عرضة للطلب العالي والعرض الذي يمتد على مبيعات عمدة في الامام الاقتصادية الى تتاثر على الآن والقرارى في ان هذا القرار على ورا. يلزم في حال الجنيه. اليه ايجاد طى لعل على الجنيه ويمكن ان يتشا ذلك من طريق تخفيضه جانب من. رسوم التور بقتاة السوسين لتسير مساندة بالجنبي. ككذلك نسبة من عايات تاليف التور. وحتى يحدث ذلك امامنا الكثير من الوقت

1 - تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى ارتفاع مبادىء وسريع في اسعار البواق الاولية المستوردة من الخارج: مما يستعصر على اسعار السلع المستنة داخل البلاد

2 - ارتفاع اسعار السلع المستوردة من الخارج يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار المحلية حيث ان جزءا كبيرا من هذه السلع يدخل في استهلاك الافراد

3 - قد يتدخل لعمال التقسيم أيضا على اثر سياسة التخفيض فيتوقع الوافدون حدوث ارتفاع مستقبلي للأسعار فيسارعون بشراء السلع خوفا من حدوث هذا الارتفاع لتكوين مخزون سلع لديهم مما يزيد الطلب على هذه السلع فيترتب على ذلك حدوث ارتفاع في الاسعار بالفعل. كذلك يمكن

ان يحدث انكار على ارتفاع الاسعار المستوردة ويقررون ارتفاع ثامن سلمهم بما يعطهم مستعدين ان يربوا انتقار لارتفاع الاسعار ولى المصالحات لادن تتصلق ارتفاع بالارتفاع التوتير

يحدث موبة من التقسيم الخفيف في الوضع الامر الذي عاينا منه الى الناس وتكمن من عاينا حاكيا

4 - سيكون التخفيض اثره على الانخفاض خلفة القضاة القاضى وهو من اكبر القضاة للمخة

### التقويم بين المائل ..

### والطريق

ومن جانبها تسال دارود محمد مصمود الدين العام بنك كادير- باركاي: كيف يكون سلوكنا ان يصبح الجنيه ليليا لتحويل الى الاسواق الخارجية. ولا يمكن تصور كون مراكز مالية به داخل البواق الاجنبية. ويؤكد دارود محمد ان الجنيه داخل السوق ليلى يمشد عايلة تعويم لعل لا توجد قيود داخلية على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار او أية عملة اجنبية اخرى وبالتالي علما بطرح خيار "التقويم" الخارجى لا بد من الوصول الى حالة التوازن في الميزان التجاري وكذا ميزان للمعامل التجارية والا زيفت الحكومة في "التقويم" صرف يلد الجنيه وهذا افساها من قيسه. وقد تستمر عملية لفلان جانب من الدولة لفترة من الوقت الا ان نتجج الحكومة الى التحويل الى السعر الجنيه الذي يعل التخفيض التجنيبي. إلا ان حسم هذا سؤال ميكر التفرع على من هو الغير في التفرع التوتير

ويشد دارود محمدي على محم الساس والمسيبات التفتية التي استقرت مؤخرا. وقد يتسبب لاضعاضها لاي تقويم في زعجة استقرها. كان زيادة نسبة الفلكة على الوثائق بهدف توسيع الاموال اللازمة من طريق المدفوعات الويلية لتضخمها الى التفرعات الحكومية التاليم. تكون للصحة رفع كلفة الاستثمار بعب زيادة اسعار الاراضى والتخصم

ويطلب في النهاية بالتورى قبل تجاوز هذا الخط الاسمر



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٩٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

## أزمة الدولار .. أعادت القضية إلى الظهور

### البنك المركزي .. أخلق ملف فضح الجنيه مع صندوق النقد نهائيا المصريون يؤكدون عدم الحاجة إلى تخفيض الجنيه

■ ماجد على ■

حررت أزمة الدولار خلال الأيام الأخيرة المياه الراكدة في ملف الجنيه خاصة ما يتعلق بقضية تخفيض الجنيه التي كانت في وقت من الأوقات مطبأ ملحا لصندوق النقد الدولي على مصر. بعد أن وصل سعر الدولار لدى الصيرفة إلى نحو 4 جنيهات خلال أيام مضت وعلى الأخص في بعض المناطق الجنوبية وفيما شح الدولار بشكل خطير من السوق وهو ما دعا البنك المركزي إلى اتخاذ بعض القرارات التخفيفية لسوق الصرف من بينها حظر سحب أكثر من 20 ألف دولار من الودائع البنكية وغيرها من القرارات التي أحدثت عدم فهم وحالة هلع في السوق. البنوك حالة من الارتباك. حتى خرجت تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء لتؤكد حرية تداول النقد وحرية السحب من الودائع بالعملة الأجنبية في أي وقت وبأي كمية.

وفي الاطار السابق أكد اسماعيل حسن أن ميزان التجارة لا يزال عينا كبيرا على ميزان القصورات والتخلفات ويطلب مواردها مؤكدا ضرورة العمل على استمرار تحسين وضع ميزان المدفوعات ودعا الأجهزة المعنية لزيادة كل ما تستطيع لتتمتع بزيادة الصادرات بما يؤدي إلى تقوية الجنيه بتدريسي مصريا عن أنه في ضمن ارتفاع العملات الصعبة في مصر خلال المرحلة القادمة.

وخلال الاطار السابق أكد اسماعيل حسن أن استمرار ترقف البنك من منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصري وضمان الدولار والعملات الأخرى وتخفيفه ما هو قائم منها ولما للضوابط المصرية التي تم الاتفاق عليها مع البنك أوائل الشهر الماضي.

وحدد على أن ذلك من شأنه دعم قوة الجنيه والمساهمة في جذب موزع الحسرة وتجنب الخسائر على العملة المصرية باستخدام الترخيص المرفوع. كذلك التوقف عن إصدار حسابات بالجنيه المصري ليزاد ثقل في الخارج بخفض العملة.

وتوقع اسماعيل حسن أن يحد من خروج الجنيه المصري في مصر.

وكان اسماعيل حسن محافظ البنك المركزي على ضرورة تصالح جميع الجهات لتقوية مركز العملة المصرية ولابد من العمل على تحسين مواردها من العملات الأجنبية في ظل طلعنا من العملات الأجنبية والتحويل والتحويلات المحلية في الخارج وترسيدها في هذه الاتجاهات لاسفحة السياسة النقدية.

لجنة الجنيه المصري بجمعة أنه سيتم بالكر من لهيئة الطبقية وأن تخفيض من شأنه تصحيح الخلل في ميزان التجارة المصري من خلال زيادة حصة الصادرات. في نهاية ديسمبر 1993 وأوائل 1994، أثاره للارتفاع مع صندوق النقد الدولي. قال وفد الصندوق إن الرئيس الاقتصادي المصري جيد جدا لكن الطرق تخفيض الجنيه.

وتم تجميع المرفوف وتكتا من علم الحالة لتخفيض الجنيه ورفعا طلب صندوق النقد. وتخلت لعمالة بين مصر والصندوق إلى أن عادت للسلطة مرة أخرى في عام 96. ولك الصندوق ذلك عدم فعالية إلى تخفيض الجنيه. وعلنا بنائها منذ سنتين وحدث مراجعت من قبل الصندوق والتكامل لاسماعيل حسن محافظ البنك المركزي. قال الصندوق إنه لا توجد أساسا قضية تتعلق بتخفيض الجنيه المصري.

ويشير الاسماعيل في وفد الصندوق لشركا وأيا برامج حوسبة الجنيه.

ومنذ ذلك لا يوجد برنامج حوسبة مع صندوق النقد الدولي.

وكان اسماعيل حسن محافظ البنك المركزي على ضرورة تصالح جميع الجهات لتقوية مركز العملة المصرية ولابد من العمل على تحسين مواردها من العملات الأجنبية في ظل طلعنا من العملات الأجنبية والتحويل والتحويلات المحلية في الخارج وترسيدها في هذه الاتجاهات لاسفحة السياسة النقدية.

وسط هذا الاضطراب عادت قضية تخفيض الجنيه من محسوبة إلى الأضواء. خاصة ما كان السلون يؤكدون لعمال أليات العرض والمطلب في سوق الصرف وترك الحرية للبنوك في تحديد سعر الدولار. لمانا لا يتم تخفيض الجنيه. والعالم اليوم الأسيرى تعد فتح هذا الملف. صندوق النقد الدولي مارس ضغوطه على مصر منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991. وطلب أكثر من مرة تخفيض

بين العين والأخضر وفي بعض الأحيان عند حامل صندوق النقد من خفضي ورفض مصر الجنيه عاد وطلب رفع الجنيه ورفضته مصر أيضا. وقسوق هذا. هل لتأثر قضية تخفيض الجنيه في فكر السلطة التنفيذية والمتعلقة في البنك المركزي. وهل هناك داع لهذا

التخفيض حاليا خاصة في ظل ما يتردد بأن الجنيه مقوم بأكثر من قيمته. وكانت بعض المصارف قد روجت خلال الفترة الماضية بأن صندوق النقد الدولي قد أجرى دراسة على وضع الجنيه في مصر مقابل الدولار ووجد سعر الدولار 4 بنود. 4 جنيهات مصرية. اسماعيل حسن محافظ البنك المركزي. نلى ما ترد من تحديد قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار. وطلب بمقتضى أكثر فاسم والسرير طما بموضوح الفاسمسات مع صندوق النقد





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٩٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

وكيف كان هناك قطاعات استأثرت بالفعل من ارتباط الجنيه بالدولار وهناك قطاعات خسرت لكن لهم أن الحصة هي استقرار وضع الجنيه وقوته.

## لا تفكير في هذه القضية؟

وحول ما إذا كان هناك حاجة لـ مسيرنا في الوقت الحالي لخلف الجنيه، قال محمد البربرى كبير مستشارى محافظ البنك المركزى لا يوجد ما يدعو لهذا الخفض إطلاقاً فمستوى أسعار الجنيه مقابل الدولار في سوق الصرف حالياً تؤكد استقرار الجنيه وتمكن تعامله للتأثر العرض والطلب في السوق. كما يحدث من ارتفاع الأسعار الدولار مقابل الجنيه في عملية تصديره مسمى في ضوء ظروف السوق.

وأكد البربرى أن ملف تخفيض الجنيه تم إغلاقه نهائياً مع صندوق النقد الدولي ولا توجد نية أو تفكير في حتى دراسة لدى البنك المركزى بخرج هذه القضية حالياً.

## ترجيح للتصدير

ودعول الدكتور محمد الهجرى عضو لجنة السياسات بالبنك الأهلي إن قيمة العملة تتحدد أساساً طبقاً للعرض والطلب وعلى أساس معدل التبادل بينها وبين العملات الأخرى وتختلف قيمة العملة على مدى قوة الاقتصاد فهي تنكسر لينة القوة وماكنت مؤشرات الاقتصاد للمصرى تشير إلى توقع تحسن معدلات الأداء فلم تعد هناك حاجة في الوقت الحالي للنظر في تخفيض الجنيه.

وإن كان يؤخذ من جانب لآخر أن المصير في الميزان التجاري بالدرجة الأولى يرجع إلى خفض حصة الصادرات مقابل مدفوعات الواردات وهو ما يعرف بمعدل التبادل الدولي فإن هذا من ناحية أخرى يعنى مؤشراً يمكن قوة الجنيه وعلى العكس فإن انخفاض هذا المعدل يعنى مؤشراً يمكن انخفاضاً في قيمة العملة للمصرى.

وقال إن تخفيض قيمة الجنيه سوف تكون لها آثار سلبية أكبر من الآثار الإيجابية في ظل عدم مرونة الطلب على الصادرات المصرية فحين انخفاض قيمة الجنيه للمصرى لا يؤدى إلى زيادة الصادرات.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعي :	قطاع البنوك	رقم العدد :	٤١٦٣٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

# نك الارتباط بين الجنيه والدولار

## الضرورات والحتميات!!



كل تجارب العالم تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن البطاع عن اسعار صرف العملات الوطنية عند معدلات غير واقعية وغير عملية لابد ان يودى إلى نزيف احتياطيات النقد الاجنبى للدولة بفقر طائل ويؤدى نتيجة.. وكل تجارب العالم تثبت ايضا ان التخفيض فى القيود والرتاضى الى الاعتراف بالهاجة إلى تعديل اسعار الصرف بشكل

جزرى وبصورة ملموسة لابد ان يودى إلى ارتكاعات سلبية تنسب في نهاية الامر فى ارتفاع تكاليف قانونية الإصلاح والعلاج، وتؤدى إلى تعقيد تأثيراته الخطيرة والحادية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والنقدية بالإضافة إلى تعقيد العديد من التضافيات فى العلاقات الخارجية للدولة ومعاملاتها مع العالم الخارجى.

تخلطه ويكرهاها احادة التي اطلعت بالتصاميم التصور الاسويى وما اريد بها من انتفاضات لاسعار صرف عملاء هذه الدول تراهيبين، ٨٠٠ فى اثار محدثها بما يبينه ذلك وانها من التخلف فى كلفة صادراتها لجميع اسواق العالم وتوالى انشغاف اسعار التصدير من هذه الدول فى ظل التضخم للتصدير بقل من التكلفة لتلاقي اثار الازمة والتخلف من التخزين سواء كان سلعا ثامة الصنع او مستزمات انتاج او سلعا بسيطة وحتى المعدات والآلات فإن اثار الهباتى حافظ على اسعار صرفه العالية والمتزعة فى اشارة الزامية تصورية للاقتصاد اليابانى ان يظل معك سوء وان يدع للزود والزيد من القطن والتكاليك والاصعاد ليل ان يعاقب الخفول مرة اخرى فى مراحل قتلى والصحة ويستعيد كلفة العالية والحدود للتصنيع التي تسع له بان يعمل لقب المحررة الاقتصادية (مرة اخرى) حتى يعارض طموحه للتصنيع لبقاء على قمة الاقتصادات العالمية الاخر تتصا وتما وترا وتراء.

حسابات للنقد الاقتصادي كل وحلت الاقتصاد المصري إلى الخفول فى مصيبة برماء، وتوسيع فى مضاعفة ارباح عمليات الاستيراد من كل بقاع العالم - سلعا امريكا - وتوسيع فى اثار التخزين - بالاستيراد بهدف التخزين والاكثر خطورة ان يذلى إلى تخفيض كلفة التصدير بشكل بالغ الصعابة وبالأقل الارتقاء فقط لتفويض سبب قرار قرارى محدثين من البنك المركزى يصر على عدم التزول على مقتضيات الاقتصاد ويصر على عدم التزول على مقتضيات وموجبات السياسة القليلة القروية والمطلق

وبلغا للاسعار العالية التي الياباني فيها اكثر بما يزيد على ٧٠٪ من اسعاره فى اوقات الاثباتيات ومنذ نهرت سنوات وفى قمة الشفوية الامريكية على الاقتصاد الياباني لاصابة صاعرات لاسواق اليابانية بالسكة الصلبة كالتجلى عن الترقاع الحاد والشفيد لسعر صرفه فى مواجهة الدولار الامريكى وبالتالى كل عملاء العالم وصل ارتقاء سعر صرفه فى اكثر من ٧٠٪ وسعها تعجزت صادرات اليابان لكل اسواق العالم بترابع الاقتصاد الياباني من مكنته للروية التي كانت تسع معها بالمعجزة الاقتصادية إلى انشراح الركود وتصل إلى قائمة الكثير من الاستثمارات إلى دول القارة الاسيوية وإلى داخل اسواق الامريكىة وإلى اسواق الاقتصاد الالمانى بحضا من منازلة للاستثمار والانتاج والتوزيع كالتالى من اثار الرعية والتسعة طلع للسيرة الذى يطل كل مؤشرات الكلفة وكل حسابات القدرات التنافسية وكل قدرات التكنولوجيا لخفض اسعار سببى كلفة فى سعر الصرف نتيجة لتفويض الامريكى التي وصل إلى حدود الاعلان الحرب التجارية ووصلت إلى عتبات الاعلان الحرب الاقتصادية للشاملة.

وخلال التسعينيات تطلبت بما لا يدع مجالاً للشك أن البطاع عن اسعار صرف العملات الوطنية عند معدلات غير واقعية وغير عملية لابد ان يودى إلى نزيف احتياطيات النقد الاجنبى للدولة بفقر طائل ويؤدى نتيجة.. وكل تجارب العالم تثبت ايضا ان التخفيض فى القيود والرتاضى الى الاعتراف بالهاجة إلى تعديل اسعار الصرف بشكل

ويخلال التسعينيات تطلبت بما لا يدع مجالاً للشك أن البطاع عن اسعار صرف العملات الوطنية عند معدلات غير واقعية وغير عملية لابد ان يودى إلى نزيف احتياطيات النقد الاجنبى للدولة بفقر طائل ويؤدى نتيجة.. وكل تجارب العالم تثبت ايضا ان التخفيض فى القيود والرتاضى الى الاعتراف بالهاجة إلى تعديل اسعار الصرف بشكل

اسامة غيث



رئيسي فحاش، الآخر وخلال العام الأخير تواصل الانخفاض الحاد لسعر صرف الجنيه العملة الأوروپية والوحدة وبلغ الانخفاض بالنسبة للدولار نحو ٧٢٠ وارتبط بذلك انخفاض أسعار صرف العملات الأوروپية الرئيسية المنخفضة للجنيه وبسبب تراجيح من والقرى الفرعية والريال الايطالية وغيرها من عملات الدول الأوروبية المنخفضة، في الوحدة النقدية وهو ما أدى وانعكاسا إلى انخفاض تكلفة صادراتها لكل اسواق العالم بنصف هذه النسبة. وارتقاء تكلفة واردات على الخصم من العملات الأوروپية بنسبة متوسطها العام ٧٢٠٪ يعني ذلك ان السلع الأوروپية تكل ثمنها التنافسية داخل اسواق الاتحاد الأوروپي بعمولات عالية ترجع فقط لتأثير التحديدات أسعار الصرف ومتغيراتها، ونسبب ذلك بالضرورة في رفع القدرة التنافسية للسلع الأوروپية بنسب للحدائق الخسب ما يمكنه على ارتفاع أسعار الصادرات الأوروپية وبخاصة الحرة الاقتصادية للاقتصاد الأوروپي ويضع للمعاملات فيما بين دول الاقتصاد الأوروپي إلى الأثر من كثرته وتنوعه وهو ما يمكنه من تشكيل الاقتصاد والوحدة النقدية فيها زيدا، ويعود من أحد أسباب الظروف والانخفاض الحاد في للاقتصاد المصري وانخفاض قيمته من لمحدود حول ثمة السبب وراءها والركن الاقتصادي للمعاملات والاتفاق والتكامل وكذلك المؤسسات في غير الأوروپية على مستوى الزيادة العامة الأولية ومعدلات الزيادة التجارية والميزان الجاري والخصم الأوروپية والتهافت ميزان المدفوعات والتأجيل الكثرة والمعاملة من لرواح الجنيه والاقتصاد - سببها ليعلمنا

المعاملات الأوروپية وغيرها فإن حقائق الواقع والتأثير العملي حقائق كلية لا يمكن تجاهلها. وبخاصة أهمية العلاقة التي ضرورة العلاقة للمعاملات التي تدور حول الجنيه ولكن أيضا وبصورة أكثر أهمية لأسباب إحصائية وأسواقه وهي مسيكة استرة وبخاصة وهي خمدتها أسلوب تحديد سعر الصرف للجنيه من خلال الارتباط لفظ لاغير بعملة دولية واحدة هي الدولار على الرغم من كل ما يمكن أن يقال من مساواة الدول المالية وأوضاعها، وبخاصة في المشاكل التي للمعاملات وميزانيتها وقوة والتي أصعب من معرفة القوى في مواجهة الجنيه الذي يمكن تأويله وتأثير مجموعة من أكبر وأهم الاقتصادات المالية الكبرى. ويعني ذلك ان التساؤل المصري والاقتصادي الذي الآن في مسافة تحديد سعر صرف الجنيه لا يرتبط بقرارات تدخل فقط تحت باب تشريع الجنيه الانخفاض اوروبية لسعر الصرف وهو إلى انخفاض الفرعي الذي يضمن توحيد الأسعار ويتم اعتمادها وأوضاعا تشديد الحاجة التي لتسوية والفرق الكبير بين معاملاتنا وكل البزاة والمزاجها، وهو ما يؤكد مرة أخرى الأجنبي وعدم إمكان الحصول عليه ذات الحاجة إليه بشكل مخطط ولذا لسعر محد وعمره بصورة شبه مستقرة وشبه متقاربة على الأقل في حسابات الايجل للتصدير، وهو وضع عرثي في كل الدول المالية للانخفاض في ارتفاعا في صرف عملة في مرحلته للدول بين بالضرورة شكلا متزايدا من أشكال المعاق الاقتصادية من قبل القوة المالية العظمى وتوازيها كما هو الحال في وضع اليابان والقائمة أيضا في تخفيض سعر صرف عملات الدول الصناعية الكبرى قد يكون تكلفة ضخمة تدعم محطتها وتزججها نحو المزيد من حجارة الأرباح والمكسبات والمعاملات مع المبادء الخارجى كما هو الحال في لرواح أوروبا

والجديد

وعد تفتحت السياسة النقدية في الاعتراك بتكثير العديد من الصدمات الخارجية المالية ما انعكس سلبيا على الاقتصاد المصري بدرجة حادة ومتضاعفة وأهم هذه تلك على الإطلاق المزيد من القوات للدول في إجراء إصلاحات جذرية وبصورة في نالها وأيضا في نال السياسات الاقتصادية ككل والتي تأخرت بالقدرة والتقدير في إصلاح السياسات النقدية والتي لم تكن أسعار الصرف وهي ما يستوجب بالضرورة قرارات عاجلة لغرض الاندماج بين الجنيه والدولار وبك ارتباطا بسعر صرف الجنيه والدولار بمك ما بين من سلبيات ظارية وبخاصة قبل أن الجنيه تنبؤا لسياسة تحديد أسعار صرفه لتوقع في مواجهة أين الياباني بنحو ٧٠٪ وارتفع في المتوسط في مواجهة العملات الأوروپية بنسبة ٧٢٠٪ كما ارتفع في مواجهة عملات دول الشرق الأوسط بنسب تتراوح بين ٧٢٠ و ٧٨٠٪ في الرغم من خلطها

وإجراءات تقاعلي الميزانية للاقتصادات هذه الدول وروى ذلك ان السياسة النقدية لركت الجنيه المصري خلال السنوات الأخيرة وارتفع في مواجهة عملات العالم بكل ما يمكنه أن من بتأثير حاد سلبيا على الأوضاع الاقتصادية المحلية والمعاملات الخارجية والأكثر خطورة أن الدولار في علاقته الجنيه تحول إلى سلة واحدة تدور وباشتراف الجنيه للانكماش في الدول وغيرها من العملات الدولية الرئيسية وهو ما يضيء خطفا متزايدا على حال مصر واحتياجاتها من النقد الأجنبي في ظل انخفاض أسعارها أيضا إلى قيمة الجنيه وانخفاضه وقياسا إلى امكانيات الدول من الجنيه إلى الدول وغيرها من العملات وهو ما يجعل عمليات التمويل مبرحة بجميع حسابات الاقتصاد وبخاصة بوضع ضلعا بقيا أخلاقيا غير مبر على نقد الأجنبي في مصر يتزامن مع انخفاض الإيرادات والعوامل بالنقد الأجنبي، ويتزامن مع ارتفاع الطلب المحلي والتدني في الاستثمار في الفكر والتألق والايول في تحديد سعر صرف الجنيه من خلال سلة عملات دولية تنافس سلة العملات التي يتم بها، عليها تحديد الكثير من عملات العالم ، ويعد ذلك أيضا سعر وخدمات السحب الخاصة لميندول النقد الدولي والرقب الاسلامي للتنمية وميندول النقد المصري وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية الكبرى التي تتعامل معها مصر في النطاق الخارجى على قنصا خروطة العالم حتى تتسحب مصر والذى تحول معها إلى الدولار للسهم وبخاصة لانتقائه للمجبة على الاقتصاد المصري مع التأخذ في الاعتبار أن ذلك القرار الإجمالى لتقليص حتى بداية عام ٢٠٠١ واستوجب جميع المؤسسات والتغيرات أن يصر قبل نهاية عام ٢٠٠٠ ويصنر قائمة أعمال الحكومة الجديدة التي يتظر أن يطن من تشكيلها مع بداية انعقاد مجلس الشعب الجديد في ١٦ ديسمبر الحالي.

خلال الأشهر القليلة الماضية لتسعت السياسات النقدية بالنسبة لسعر الصرف بقدر من المرونة سمح والحقيا بتخفيض سعر صرف الجنيه بنحو ٧٢٠٪ داخل معاملات البنوك، وسحب أيضا بتخفيض سعر صرف الجنيه بنحو ٧٢٪ في معاملات شركات الصرافة مما سمح بزيادة دول النقدية وتزايدها تكلفة الاستثمار وامتدتها إلى رخصة لسياسة وأسيرة على اختيار من مؤلفاته.

والن تحلل الجنيه هو ما يرتبط به قدر القوة التي سمحت به السياسات النقدية التي في توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي من تموك وإمزال يسمح بشد أسعار الصرف للجنيه المصري وبلغ بقلته التخفيض على استقرار سوق النقد وهو ما يسلط على إطلاق العنان ليس فقط للتحويلات لخصومة والمردود ولكن أيضا للتحويلات التي تدور في شأنها.

والجانب منها، والجانب الكند، وهو ما نتج عنه سحب سي إيرادات في الأجنبي، وعودة النقد الأجنبي وتبديدا في الجنيه، واستمع في تولد لصفه طبيا وهما ناجما عن الفرعية في الدول وحيازته العملات الأجنبية طمعا في جني أرباح ومما من من بالظلمة عليها والاتجار فيها بما يلبس الحساسات والتغيرات أيضا على طالب وبخروجها من نطاق السيطرة والاملاص. لقد حدثت الحلقة الخامسة التي أكد أن بقدر فيها السعر العالمي للجنيه المصري وهو السعر الذي يحقق القضاء على التضخم بعيدا عن الهزات التوقالية والمالية في نفس الأمر التي كانت خارجية تتفق مع الاقتصادات السوق وقواعدها ومتغيرات أسعار الصرف لكل العملات المالية ويصلح لمصحات الاقتصاد المصري بصورة شاملة ومتكاملة.



# الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الصناعة





## الاقتصاد المصرى

### قطاع الصناعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية	عزة نصر	العالم اليوم	٢٩٠٤	٢٠٠٠/٨/١٢	١٠٩
٢	الصناعة المصرية على كف عفريت الجمارك	عصام وهت	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٩	٢٠٠٠/٨/١٤	١١١
٣	تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى	عزة نصر	العالم اليوم	٢٩١٦	٢٠٠٠/٨/٢٦	١١٧
٤	مهمة عاجلة لتحديث الصناعة	اسامة غيث	الاهرام	٤١٥٧٨	٢٠٠٠/١٠/٧	١١٩



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عزة نصر
رقم العدد :	٢٩٠٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٢

# مواجهة المنافسة القادمة بمجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية

تقدم

عزة نصر

وتطوير للقرارات الدراسية والمواد التدريبية وربط المراكز التدريبية المحلية بالمعاهد الأجنبية وتدريب وإعداد الكوادر القائمة والتدريب وتطوير وتدريب وتمويل الشركات في السوق الصناعي ويشمل إطار البرنامج لرجال الصناعة وقياس القدرات الفنية والمهارات للفنيين والعمال وتحديد الاحتياجات التدريبية المحلية.

## التسويق

يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج الصناعة إلى التصنيع والإدارة وأهدافه يمتد السوق والمبيعات والتسويق والتوزيع - وتنمية وتنظيم الهيكل الإداري وتنمية للوارد - البشري ونظم المعلومات والتخطيط للناتج علاوة على إعداد دراسات مشتركة لجمعية من العملاء وإعداد برنامج للمشروعات للشركة وإعداد حالات توعية وتدريب.

ويشمل إطار البرنامج دراسة الأوضاع الحالية للشركات ووضع خطة التطوير والمساعدة في التنفيذ. أكد تطوير تحديث لوزارة الصناعة أن تحديث الصناعة يتضمن برنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والهدف منه جذب الاستثمارات العربية والأوروبية والأمريكية واليابانية لمعالجة الاستثمارات الأجنبية بحلول عام 2002 ومساعدة الشركات المصرية في تحقيق للشراكة الأجنبية.

تتضمن مجالات البرنامج ترويج منتج لاجتياح مصر والأسواق المستهدفة من خلال الجريد - وأجهزة الاعلام المختلفة والمعارض

لعدد وزارة التجارة حزمة من البرامج لبدء تطوير وتحديث الصناعات المصرية لمواجهة المنافسة القادمة مع التحسين الكامل لتجارة الصناعة وفقا لاتفاقية التجارة الدولية.

تتأثر برنامج الوزارة تطوير الأساليب التكنولوجية للتصدير بعمليات الإنتاج كذلك التسويق للمنتج المحلي داخليا وخارجيا لمواجهة المنافسة الشرسة. مع توسيع العروض الدولية والمتوسطة لعمليات التصدير والتحديث.

## التكنولوجيا

في البداية فيما يتصل باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة فهناك برنامج الارتقاء بالتقانة الحديثة للتكنولوجيا والموارد والانتاجية يتضمن تصميم المنتج وتطويره وتطوير العملية الانتاجية وإدخال الطرق الحديثة في التصميم والإنتاج وتنظيم وتخطيط موارد الإنتاج وتحسين الانتاجية وتقليل الفاقد ونظم الصيانة الوقائية وتزويد الخلق وحماية البيئة ومساعدة الشركات المتصلة على شهادات الجودة وتنظيم حملات التوعية للمرضوعات ذات الاهتمام المشترك للصناعة على أن يكون إطار البرنامج تحليل وتقييم احتياجات الشركة - وتقييم برنامج للمساعدة وتزويد الخبرة للتنفيذ.

كما يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج التدريب الصناعي ويتضمن تدريب رجال الصناعة على الإدارة الحديثة بإعطاء الخارج بدراسة طويلة - دورات طويلة وتضمن للمهارات الفنية لمعامل القطاع الصناعي وإعداد

للشركات زيادة تنافسية التصدير وتنمية أسواق التصدير.

## خدمات مالية

ألق تقرير تحديث الصناعة إلى وجود برنامج الخدمات المالية يتضمن برنامج الأراض مستوطن وطويل المدى (5 - 10 سنوات) الهدف منه اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات في المدن السياحية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية على أن يكون إطاره وتزويد قروض من بنك الاستثمار الأوربي بتسويلا وتقنية طرح مناصرة لاختيار بنك إيداع البرنامج بعد وضع الشروط والأوصاف لخدمة الخدمات المالية.

## الالتزام

يشمل برنامج ضمان الائتمان لوضع برنامج ضمان الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ البرنامج عن طريق شركة

الدورية ومهارات رجال الأعمال والبنوك وترويج محمد الهدف لجلب فئة معينة من المستثمرين ومنظمات معينة وتزويد طلبات الشركات في إيجاد شريك أجنبي مناسب.

كذلك للمساعدة في التنفيذ من خلال إعداد كتيبات عن الاستثمار ودراسات الجدوى وتقييم مصادر تمويل لعمليات التمويل علاوة على إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار ويشمل برنامج تحديث الصناعة الذي يتضمن برنامج تنمية

المصادر والهدف منه زيادة الترويج للصناعات الصغيرة والمتوسطة خدمات التصدير ولتأهيل مساعدة فنية للمصدرين وتكون مجالات المساعدة تتضمن في توفير المعلومات التجارية المناسبة لكل المصدرين وتطوير مفهوم القيد الواحد كشبكة التجارة

وبرنامج منظم لترويج المصادر الصناعية من خلال المعارض ومشتات بيع إلى الخارج ووفود خارجية لشراء والمساعدة الفنية



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عزة نصر
رقم العدد :	٢٩٠٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٢

الشبكة المصرية للمعلومات والارشاد الصناعى لتقوية المصادر القومية للمعلومات الحيقية والربط بين المصادر والملاء والامداد بالمطومة والاستشارة المطومة وتحسين وتطوير سرعة تزويد المطومة وتحسين وتطوير سرعة متابعه واختيار المصادر وتوليد الخدمة وتحسين الخدمة وبناء الشبكة.

كما يتضمن البرنامج رفع قدرة المراكز البحثية وجميعات الاعمال بتطوير المراكز البحثية وجميعات الاعمال لاداء اوسع واكثر للمطومة على اسس تكنولوجية. ويسمى البرنامج من خلال ثلاث مراحل تحفيزية وتتضمن قاصمة بيانات الاستشاريين وتحديد المؤسسات للسلطة بالخارج واختيار المراكز والاداء التي سيتم تطويرها ومرحلة الدراسة وتتضمن دراسة المؤسسات للخفارة من خلال الازواض للقاصمة والتفخيص وخطة التطوير.

ومرحلة التنفيذ للمساعدة فى تنفيذ مقترحات التطوير.

أكد تقرير وزارة الصناعة أن برامج التحديث تشمل برنامج تكوين التجميعات الصناعية منها تكوين التجميعات الصناعية جغرافية - قطاعية - نظامية آليات تنافس الأنشطة المشتركة للشركات - التسويق والتدريب والتمسك والاختيار وعمليات صناعية خاصة.

يكون إطار البرنامج تكوين التجميعات وتشجيع الانضمام اليها وتنمية التجميع وتطويره ومساندته بفر وسكرتارية ودعم والترويج لتوفير تمويل لأنشطة كلكه يتضمن الاطار برنامج رفع اخرة النظام الوطنى للجودة ويتضمن دعم إنشاء المجلس الوطنى للجودة وتأسيس كيانات وطنية لخط الشهادات الارتقاء بنظامية الجودة.

ضمن البرنامج - ويهدف البرنامج إلى تحليل اداء شركة ضمان الائتمان وتحديد اوجه القصور بها وتمسيم نظام جديد أكثر كفاءة وجاذبية البنوك وتدريب افراد الشركة على النظام الجديد وتغيير مصادر التمويل منحة أو قرضاً بشروط ميسرة.

كما يضم برنامج رأس المال الخاص لإنشاء صندوق للمشاركة فى الاستثمار بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لتلبية الصناعات الواعدة الجديدة ودعم المشروعات ذات التكنولوجيا العالية.

يهدف البرنامج ايضاً إلى توفير منحة أو قرض ميسر مع تيسيط الاجراءات والاستراطات التي تفتح مجال مع التزويد أن برامج التحديث للقطاع والتجميع الصناعي يتضمن برنامج إنشاء شبكة.

أكد مراكز الاعمال والخدمات للأعمال ومراكز إنشاء 20 مركزاً بالمناطق الصناعية المختلفة وبناء خط للمساعدة الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتوسعة وتزويد الشركات بالخبرة والارشاد والاستشارة المطومة وتوجيه الشركات إلى مختلف المصادر المحلية والعالمية لتلبية للزيد من الاحتياجات الفنية والادارية والتدريبية.

تمتعت مجالات المساعدة من خلال تأسيس للشركات الجديدة وتحسين الاساليب التكنولوجية المستخدمة وتطوير المنتجات وتطوير الجودة وإتاحة المعلومات والمساعدات من مصادرها وتطوير الجهاز الانبارى والتطبيقي وتحسين كفاءة استخدام الاموال وتوليد الخدمات التدريبية.

يتضمن برنامج التحديث لقاصمة



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

موضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	١٦٤٩
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٤



كيف ننمى القدرة التنافسية للصناعة المصرية في وسط الظروف والمتغيرات الجديدة والتي من بينها اتفاقية المشاركة الأوروبية واتفاقية الجات وما تمليه على مصر من التزامات ولها أيضا فيها حقوق والواردات من السلع الأجنبية ومناقشة الصناعة الوطنية. السؤل هو كيفية تشجيع وحماية الصناعة الوطنية وماهى الاساليب والوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق التشجيع اللازم للصناعة الوطنية في مصر وماهو المطلوب لتعديل القوانين والنظم لتتلاءم مع اقتصاديات السوق وأبعثه وبما يحقق ايضا لدعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية خاصة ان التعريفه الجمركية اذا جاز لنا ان نعبر ونقول انها تمثل الهرم المقلوب فهي احيانا تتحول للسلع الاجنبية تامة الصنع برسوم جمركية مخفضة بينما مكونات الانتاج في بعض الصناعات لا تزال تعاني من ارتفاع الرسوم لمركية مما يساعد على تشجيع الصناعة وخفض التكاليف فيها وزيادة قدرتها على التنافسية... ايضا القانون الجديد ٦٠ لسنة ٢٠٠٠ الذي جاء لتعديل بعض احكام قانون الجمرك ٦٦ لسنة ١٢ يتضمن بعض البواد التي يرى رجال الصناعة ان لهم تعديلات عليها.. التعديلات الجديدة خاصة في مسألة ملو اثير التي تقدم الى الجمرك واعتمادها مسألة تحتاج الى كثير من المناقشة.

ما الذي يهدد الصناعة الوطنية وماهى المشاكل والمصعب التي تواجهها؟ وماهى مطالب الصناعة لحماية؟ الصناعة والجمرك قضية ناقشها البرنامج التلفزيونى المتحدى الاقتصادى، الذى يعده ويقدمه رئيس التحرير عصام رفعت.. واستضاف البرنامج الدكتور عبد المنعم سوكى رئيس اتحاد الصناعات المصرية ومحمد منصور رئيس الفرقة التجارية الامريكية المصرية و د. احمد بهجت رجل الاعمال والمهندس حسن الشافعى عضو مجلس ادارة جمعية رجال المال المصريين.

اجرى الحوارات  
عصام رفعت  
اعداد للنشر:  
محمد ابراهيم









الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادية
اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
رقم العدد :	١٦٤٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٤

د. عبد المنعم سعودي:  
الحكومة خفضت  
الرسوم الجمركية  
ولكنها أغضت  
الجزء المهم..

التشريعات  
الجمركية مشبوهة  
كيف يتمكن  
الصانع المصري من  
المنافسة؟

مطلوب إصلاح  
البنية التشريعية  
الدعم يذهب إلى  
السيارات الفاخرة

د. أحمد بهجت:  
الاتاوات لا يمكن  
استردادها عند  
التصدير

ضيعة وقتا طويلا  
في مناقشة  
الصناعة  
والجمارك

القرار صعب  
اتخاذ نتيجة  
للعيب المالي علي  
موارد الدولة

السلع المصرية  
محملة بأعباء  
إضافية عن مثيلتها  
المستوردة

وحسب المصانع  
العالمية يمكن  
تخفيضها..  
والسؤال: تكلم  
مصر في صناعة  
مكونات  
السيارات  
الخاصة وأن  
الشعيرة  
الجمركية في  
مصر تشجع  
إنتاج السيارات  
الفاخرة ولا  
تشجع إنتاج  
المكونات  
الصغيرة التي  
هي في حاجة  
إليها؟

د. عبد المنعم  
سعودي: إن الفرق بين  
الرسوم الجمركية بين  
السيارة الصغيرة التي  
تصل ٧٠٪ من حجم  
السيارة لا يتجاوز ١٤  
٪ والروسوم على  
المكونات ٢٦ ٪ والروسوم  
على سيارة ٢١٠ ٪ بينما  
السيارة الفاخرة ١٢٥ ٪  
بالإضافة إلى ٢٦ ٪ لأن  
هي لن يلعب دورها في  
السيارة الفاخرة وأيسر

لشركة المستوردين التي تصل من ٧٠ - ٧٥ ٪ والتي تقع في فئة  
١٠٠٠ اسم إلى ١٢٠٠ اسم سي سي  
عصام رفعت: كيف تقدم مصر في صناعة مكونات  
السيارات؟

محمد منصور رئيس اللجنة الاقتصادية الأمريكية  
حصل تطور حقيقي في صناعة مكونات السيارات بدأ من عام ٨٥  
وبعد افتتاح أول مصنع لصناعة السيارات في مصر وأن يوجد  
٧٠ ألف عامل في صناعة مكونات السيارات بالإضافة إلى ٢٥٠  
شركة تلبي الطلب للسوق المحلي لكن في ظل التطور الجيد من  
التفكير في كيفية تلبية احتياجات السوق العالمي.. وهذا يتطلب  
عمل دراسة تسويقية لاحتياجات السوق العالمي من ناحية  
الكميات والأعداد للطلب.. وتاريخها.. وفي هذه الحالة يستطيع أن  
تحدد المكونات التي يجب أن لا تنسها مطبا.. ولعلنا أن هذا قد  
يتم بالتشاور مع بعض الشركات الأجنبية التي تملك خبرة عالية  
في طريق البعثة الاستثمارية لاحتياجات تطوير المكونات المطلوبة  
للتصنيع التصدير ولابد من البدء بالتفكير في هذه الصناعة كمصنعة  
تصديرية وليست صناعة لطلبية لاحتياجات السوق المحلية فقط.  
وقد يتطلب التعاون مع الشركات الأجنبية على توفير تدرجها  
مطابقة والوصول معها في طريقة شريطة شرطها لبدء من الإنتاج  
في البداية للتصدير.. خاصة بعد أصبحت مكونات صناعة  
السيارات تعتمد على التكنولوجيا العالية بما قد يدفع الكثير من  
الشركات الأجنبية إلى التشاور والتعاون مع شركات مصرية في  
هذا المجال بالإضافة إلى تقديم هذه الشركات للتدريب الكافي  
للعاملين في هذه الصناعة ولتقديم الأعداد الجيد حتى يمكن

## معارض قطاع خاص

عصام رفعت: لماذا لا يبدل القطاع الخاص في  
مجال المعارض والتسويق وشركات النقل البحري  
والبحري؟

د. أحمد بهجت: القطاع الخاص في مصر قطاع جديد  
ومرأى في دور البطولة فمن تأسس شركات عمرها الآن ١٠٠ سنة  
وراسمال للشركة الواحدة يماثل ميزانية دولة لقطاع الخاص لا  
يستطيع أن يلتحق سوق ريسرل بمئات الشركات لعمل معارض لتدرا

عملية مكلفة وصعبة جدا.. ولابد أن يكون هناك تضامن من الدولة  
من خلال وجود جهاز خاص لتشجيع التصدير بالإضافة إلى رفع  
الائتمان من المصدر حتى تتيح له فرصة المنافسة.. خاصة وأن  
الائتمان البنكي تصل إلى ٢٥٪ مما يؤثر على القدرة التنافسية  
وتعتبر قاعدة ضيقة كما أن هناك عناصر كثيرة جدا وكلها  
مراقبة تتطلب قرارا سياسيا واضحا لمعالجتها..

## هالة واقعية

عصام رفعت: صناعة الإلكترونيات بشكل

عام.. هل المكونات المستخدمة فيها الرسوم  
الجمركية عليها أقل من للمنتجات تامة الصنع  
والمستوردة أم العكس؟

د. أحمد بهجت: في أغلب الأحيان المكونات أقل من المنتج  
الكامل ولكن توجد بعض التشريعات الضعيفة.. والجزء المستورد  
مواد أو أكثر من السلع للتحقق والتكامل والمستوردة.. وهذه قضية  
ثابتة لأن تكلفة السلعة، الجمارك للفرصة عليها مرتفعة فبالإضافة  
تصبح سلعة مرتفعة السعر والسوق والمخازن بالآخرين نجد أن  
سلعا للأسف مدته بجمعة عالية ربحية مبهمة وعندما تصل

تستملكه يكون سعرها  
تسببا على من السلع  
للمنتجة في الدول  
المطابقة.. مما يؤثر على  
البيانات ويضعف القدرة  
للتنافس.

## السيارة الفاخرة..

### مقدمة

عصام رفعت:  
متوسط الرسوم  
الجمركية في  
مصر أعلى من  
أوروبا دول  
أخرى.. وإن لو  
تحسنا عن  
صناعة  
السيارات  
خاصة وأن  
مصر تنتج ١٢  
ماركة سيارات  
قد مد علي  
١٠٠٠ اسم  
السيارة  
المصري للحلى  
ومصر اسمها  
فرصة كبيرة  
للتحسين هذه  
الصناعات



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	١٦٤٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٤

للتنافس في هذه الصناعة وتشهد صناعة السيارات في خارج مصر منافسة قوية واسمح مصنعو السيارات لا يحققون الخلل السهول منها ولكن يحققون أرباحاً من صناعة مكونات السيارات وأن يحدث تحالفات واستراتيجيات في الشركات للصناعة ككومات السيارات وبدأت هذه الشركات في فتح فروع لها أو شراء مصانع قائمة أو إنشاء مصانع جديدة أو تدخل في شركة معها على عكس ما كان يحدث في وات سابق حيث كانت الشركات للصناعة للسيارات سواء في أمريكا وأوروبا أو اليابان تتعاقد الشركات الصغيرة في الدول القائمة حتى تستطيع توفير احتياجاتها ولكن تأثير الإضراب في ظل الأزمة، وعلى سبيل المثال تجد شركة أمريكية تملك ٣ مصانع في آسيا تملك احتياجات السوق الأمريكية ٤ مليارات مكونات السيارات تحتاج إلى الاعتماد على تصنيع مئة ٥٠ مصنعة في الصين بقيمة مضافة في الاعتماد على المحلي وليس التصنيع فقط بل في شكل قطع غيار للاصناف الخارجية. ليس رايي ان مصر تتعثر بقيمة مضافة في هذا المجال. لان اي شركة عندما تبدأ في تصنيع سيارة تقدم دورة حياة السيارات بـ ٤ سنوات ويبدأ "سنوات يتغير هذا المجال وتبدأ في عمل موديل جديد كل اربع سنوات". عبارة في قطع الغيار يستمر ١٠ سنوات في الدول القائمة بعدد يوم. أما في الدول التي لا تمتلك صناعة تحتاج إلى قطع غيار لمدة ٢٥ عاماً ويغير دخل السوق كل من مكونات السيارات بمعدل ١٠٠ مليار دولار سنوياً طرأ على ذلك حالة انهيار مصر سبق تصنيع مكونات السيارات بـ ١٠٠ واستعملت على ٧٥ من دخل السوق العالمي خلال ٤ سنوات تملك ما قيمته ٨ مليارات دولار تصدير سنوياً. وهذا لن يحدث الا اذا تم توقيع اتفاقيات مع شركات أجنبية وفتح أسواق أجنبية في الخارج خاصة ان أهم شيء في التصدير وفي إنتاج المنتج المحلي هو عملية التسويق وهذه نقطة مهم وسأفصل فيها

## رؤية رجال الأعمال

عصام رفعت: ما هي رؤية جمعيات رجال الأعمال في الجمارك والصناعة الوطنية المهندس حسن الشافعي رئيس لجنة الجمارك بجمعية رجال الأعمال سابقاً ومجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين : الحقيقة في خلال السنوات العشر التي عملت فيها رئيساً لجمعية الجمارك سواء في الفرقة الأمريكية أو جمعية رجال الأعمال كانت تعالينا ثلاث مشكلات رئيسية سواء للصنع أو للتصدير هي تحسين السعر وتحسين الفواتير والتعديلات في الإجراءات بما فيها التعديلات في التحكم ولخبرنا تعدد الجهات الرقابية لكن القانون الجديد عالج مشكلة قبول الفواتير والمثل أن نرى اللائحة التنفيذية لأن الموضوع غير واضح وما يفهمه مورد عاديون وإن يشارك رجال الأعمال والقانون الخاص في إعداد هذه اللائحة حتى تخدم بصورة إيجابية حماية الصناع المصري أولاً وليس دعماً وحتى تكون مبررة للجميع

## الضوابط كحل المشكلة الحقيقية

عصام رفعت: إن أي مستورد يحصل على أي فواتير الجمارك تعميماً حتى لو كانت هذه الفواتير لا تمثل القيمة الحقيقية للمسلعة

حسن الشافعي: أعتقد الجديد رُغم بعض الشروط ولكن لو استطاع المستورد الحصول على مثل هذه الفواتير لامتداحاً من الجمارك. الأجابة: نعم. ولا يمكن رفضي إلا في ظل وجود سبب قوي ولا نريد أن نقول إن المشكلة الآن - في ذاتها - تأجيل المسألة للصناعات التي تتنافس مع المستورد الموجود في السوق بإسما أقل من هذه المشكلة بخلاف تسويق يقيء ذلك أي إغراق السوق المصري بكميات غريبة من البضائع المستوردة

## اعتماد الفواتير

عصام رفعت: مطلوب من الجمارك عندما تعتمد الفواتير للقيمة أنها أن تمثل الحقيقة والسر الحقيقي باستيراد سلعة وتضمن فواتير أقل من قيمتها الحقيقية للثمن من الجمارك وتصميم سلعة منافسة للمنتج المحلي فلا بد أن تكون الفواتير مماثلة للواقع وأن تكون الفواتير حقيقية وأن الجمارك تدرب على عملية التتبع والتسعين الجمري

حسن الشافعي: إن هذا الموضوع طرح منذ فترة طويلة وننت مناقشته وكان هناك اقتراح لتحويل شركات عالمية للعمل في مجال الجمارك. العالم كله أصبح متطرحاً على بعض الجمارك بفضل وجود الانترنت ويمكن بسهولة تقديم على مصدر هذه البضاعة والوقوف هناك شركات متخصصة في كل هذه الموضوعات لتما السبب غير مطوم لم ينجح هذا الفرع

## المعالجة قبل الطحن

عصام رفعت: النقلة الثانية التي يمكن أن نتحدث عنها هي أعمال ميناء العبادة لجبل الشيخ عن طريق شركات دولية وتحدث بنودها الجمركية وأصنافها وكمياتها ونوعيتها لم يتم إبلاغ الجمارك في مصر بمواصفات المنتج

حسن الشافعي: فواتير الجمارك تنص على أن كل المنتج قبل الخضوع للغرض أنها خضوع سريعة ولكن لاكتف بالكميات من بلد لإجراءات تفتيشها ويحل الإجراءات والمشاكل التي ماركت في القانون الجديد كما في بلدنا وفيها وإن المشكلة لم تحل والمطابق في التحكم أن يكون سريعاً والتفتيش والانتفاضة ريد طول مسألة ذات أولوية في المستوردات تضمنت تأمينها في كافة اللوائح الجمركية. فالجمارك رابسة للصنع المصري مهمة جداً. خاصة أنه بلغ رسم جمارك ورسم ضرائب بمجموع والمطابق تأجيل تحميل رسوم الجمارك وفرضت للبيعات في الحدود التصنيع والبيع وهذا يعتبر دعماً غير مباشر للصنع المصري حتى يمكنه المنافسة والتصدير بتأجيل فرض حمل

## ٣٥ نوعاً من الرسوم

عصام رفعت: أود أن ألفت الأنظار إلى نقطة مهمة جداً وهي أن المستورد يتعرض إلى ٣٥ نوعاً من أنواع الرسوم والتفتيشات في داخل الموانئ وأن الخطوة تم تنفيذها طبقاً للقرار الجمهوري ١٠٦ والذي قام بتنفيذها وزير الاقتصاد لتسهيل تصدير توحيد الجهات الرقابية ولكنها تحتاج أيضاً إلى استكمال حيث يجب خفض كل هذه الرسوم وتجميعها في رسميات محددة أو مسمى واحد وفواتير اللوائح والجهود والمثل ما بدأ نوعاً من تدعيم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية

حسن الشافعي: الحقيقة - وكما قلنا من قبل - أن عناصر مصنع ليدت في صالح المنتج المصري عند مقارنة باقي مصنعين العالمين. ولأنهم تملك القدرة على دفع ثمنها بأي وسيلة لا تحدث من اقتصاد ولكن خيراً من التسليم المباشر فلا بد أولاً أن تكون لنفسها وإلّا لا يمكنها المنافسة مع الدول بفضل كلفة تصنيع في الخارج... وألا... لن تكون للصناعة المصرية صناعة عظمى وذات جودة عالية ومقبولة على أسكتان في أعداد المستورد ومع ذلك تجد المستهلك المصري نفسه يقبل على صنع المستوردة على عكس المستهلك الياباني الذي يقبل على صنعها على الرغم من فتح باب الاستيراد عندهم. فالعالم محلات إقليمية لتوعية المستهلك المصري بأهمية الائتلاف على شراء المنتج المصري

م. محمد منصور:

كيف تلبى

احتياجات السوق

العالي؟

٧٠ ألفاً يعملون في

صناعة مكونات

السيارات

في الدول النامية

السيارة تحتاج إلى

قطع غيار لمدة ٢٥

عاماً

حسن الشافعي:

أأمل أن نرى

اللائحة التنفيذية

لقانون الجمارك

الضوابط والتحكم

وتعدد الجهات

الرقابية أم

المشكلات

الضوابط الضرورية

لا يمكن رفضها..

مطلوب تأجيل

تحصيل الرسوم

الجمركية

والضريبة التي

ما بعد البيع

عناصر تكلفة

الصناعة ليست في

صالح الصنع

المصري









الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	١٦٤٩
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠١/٨/١٤

## قانون الجمارك القديم أكثر تطوراً من الجديد

ناقشت جمعية رجال الأعمال بالأسكنورية برئاسة محمد رجب مشروع قانون الجمارك الجديد رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ وأيدت فكرة تقسيم بعض الفروع التي تعبر عن مصلحة رجال الأعمال والمستورئين والمصدريين لمرورها على الدكتور محمد حسين وزير المالية. وختمت المناقشات في أن أحكام القانون الجديد قد جاءت على نهج ما كان يراه رجال الأعمال الجمركية مما يفسر من أن القانون القديم رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ أكثر تطوراً من القانون الجديد. حيث تضمنت المادة ٢٢ من القانون الجديد والضريبة تقنياً المادة المالية المتعلقة بالولاية بحيث في شأن قيد الضريبة المستوردة كضريبة الجمركية بعدم الاعداد بما يتم إيرادها من مستندات متعلقة بالضريبة أنها لا يجب أن يتم عدم معيشتها أو نفيها. الخ. وتجنباً للإساءة استخدام بضاعة عدم الاعداد ما تنضم المستندات للضريبة لتجنب حدوث ضوابط جديدة. وبمقتضى ما يشار إليه الجمرك سلطات في هذا الشأن ويدون ضريبة سلطات بإسناداً ومخلاً في العديد من السياسات التي تعمل الاتجار من الضريبة خلال الفترة الزمنية للفترة. ومن ناحية ثانية تضمنت المادة ٢٠ من القانون الجديد تنظيم جديداً من شأنه إلزام من يستورد للامانة والنقل والأشخاص من أهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والمستندات والوثائق المتعلقة بهذه العمليات وإيضاح مستوردين الضريبة والمشتريين مباشرة بعدم الاتجار. الاحتفاظ بالأوراق والمستندات المالية على أي أداء لضريبة وعلى كل. الخ. لإيضاح اجنبية بعدم الاتجار الاحتفاظ بأي مستند يدل على مصدرها. وعلى وزير المالية تحديد القواعد والإجراءات لتنفيذ ما تقدم، وبرئيسي "جمارك" للتخصيص الحق في الإطلاع على أي من الأوراق والمستندات وبمقتضى عند وجود أية مخالفة وبالمثل المذكورة بأن يراسي التنظيم لتد. معي ما يلي:

● لا يكون مقبول ومبايعاً التاجر يعمل على سبيل الاتجار في الضريبة المستوردة بالاحتفاظ بالمستندات المالية على أي مصدرها بالقرينة مباشرة بمقتضى مستندات الاتجار الجمركية عنها من القدرة الجمركية

أما إن يتم هذا الالتزام لإيضاح أيضاً للشخص لها مباشرة من المستورئين بعدم الاتجار. ذلك يستقيم مع التواجد التجاري لتفادي التعارض عليها. وبالمثل فالتجار يتلقون هذه لائحة معرفة مستمرة. حيث يكتفي بهذا الشأن وبمزامتهم للمستندات المالية على أي مصدرها مستمرة

● لا يكتفي (البيع) من خلال مستندات مثل لكافة. ويضاهي إلى ما تقدم. فقد كان لازم كل ملاءمة. إضاح اجنبية بعدم الاتجار لإيضاح أن يكون تكرار في مجال هذا التنظيم الجمركي ، ذلك أن العرض منه هو القبول على مصدر الضريبة للفترة في السوق بعدم الاتجار

● التاجر قادراً على الحصول للفترة بلانقون الإجراءات الجمركية بأن سلطات التكميم. حيث يتعين السماح بالاتجار من الضريبة على مصدرها. كما تضمنت المادة ١١٩ من القانون الجديد متعلقة من حيث الإذاعة للمستندية في تمصيل القواعد الجمركية حيث أوضحت المادة أن القصور العادية يتنظم فخر للالتزامات الجمركية على طريق لجان التحكم في للفترة ٩٧ و ٩٨ قد جاءت على نهج ما يهدف إليه هذا التنظيم من سرعة فخر للالتزامات الجمركية وعدم تعطيل الاتجار من الضريبة من القدرة الجمركية وتجنباً للتكاليف العملية الاستيرادية والتصديرية حال عدم الاتجار عن الضريبة في انتظار قرارات التحكم. حيث يتعين السماح بالاتجار من الضريبة على مصدرها. الرسم والضريبة صفة كلية على مقاضي المستندات للفترة ، أما الرسوم والضرائب محل الخلاف فتصدق بصفة كلية لجان التحكم. من نظرها أمام اللجان المختصة مع حجز عينات وبكاليفات لتعديد نوع لضريبة وذلك على النحو الذي كان مفروضاً بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ٢٢ حيث لا توجد مبررات لحمل اسم الضريبة من تلك التفسير والنظر إلى أن حل لفكرة العامة مضمون بمبلغ الأمانة.

وأوضحت المادة أن أحكام القانون ١١٨ و ١١٩ من القانون الجديد متعلقة من حيث الإذاعة للمستندية في تمصيل القواعد الجمركية حيث قررت المادة ١١٨ مقترض غرامة لا تقل عن... كما تقرر المادة ١١٩. يقضي بالقرارات والقصورات. لأن مؤدي كلمة مقترض، ولكن إذا فرض القواعد الجمركية هو القرار الإداري الذي تصوره جهة الإدارة الجمركية لاسماً لاختصاصها في هذا الشأن. أما مؤدي كلمة يقضي بالقرار فذلك لأن القرار الإداري المستند في حكم القضاء أو الأمر الجنائي. والجدير بالملاحظة في هذا الشأن أن المحال التي تضمنتها المادة ١١٩ قد شملت أيضاً الخلافات الواردة بالمادة ١١٨ على الرغم من أن الشرع في القانون الجديد قد اختصها بالقرار الإداري أو القرار في هذه الحالة. بل معنى ذلك أن أصحاب الشأن أمامهم بالنسبة للخلافات الواردة بالمادة ١١٨. فلو كان هذا القرار الإداري أو القرار في المالية العامة.

وأشارت المادة في أن الأمر يعرض الدفعة المتنازع وتقليد. الخ. في شأن القرارات والتوصيات الجمركية للتصديق عليها في المواد ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٩١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٦

مصطفى الرفاعي لـ «العالم اليوم»

# تحديث الصناعة المصرية مشروع قومي

دعا الرفاعي أي صانع يعانى من مشكلة أن يكتب مباشرة لوزير الصناعة وتم تشكيل فريق عمل متخصص من هيئات الوزارة للتعاطي بضم 30 خبيراً ومختصاً لدراسة مثل هذه المشاكل. لا تنحصر أن أحد وجهات الدولة ووجهات الوزارة تهيئ للفتح الجانبي للاستثمار وفي هذا الإطار يتم الآن إجراء دراسة عن تطور معدلات الاستثمار الخارجي في الصناعة خلال السنوات المضيئة الأخيرة. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي توصي بها الدراسة لتطوير مناخ الاستثمار وتبنيته ليكون هناك عوامل أكثر جاذبية للاستثمار الخارجي وهو ما يتفق مع سياستنا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي وبذلك نكون لدينا سياسات تطوير ولتح الاسواق والدخول في اتفاقيات مناطق حرة.

أكد أن ذلك الاتجاه لا بد أن يعود والنفع على جميع الأطراف بمعنى أن يكون هناك مزيد من التبادل التجاري والاستثمار في التشغيل الصناعي وإطاح أن تلحق جميع الأطراف بين القطاعين لأن تقسيم مصر من المناطق صوبية وسهوليات وبنية تحتية وصناعات في مختلف المدن والمناطق الصناعية بالإضافة لخدمات التي ترفها لهذه الاستثمارات وتحول الأرباح. بعض لن مصر على الرغم من دخولها في مثل هذه الاتفاقيات فإن السياسات الاقتصادية الجاذبة لدخل مصر للاستفادة من السوق الكبير لديه من تكلفة المخفضة للمادة.

أضاف وزير الصناعة في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» أن هذا التحديث يعمل إنشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية للتكنولوجية والتطوير يحتاج لدعم كبير ومساندة تكنولوجية ومالية كبيرة من الدول الأوروبية والصناعية.

أكد أيضاً في هذا الإطار تحتاج للرجوع للصناعات الفنية والمالية التي تأتي من الحكومات المختلفة لأقلية للمؤسسات اللازمة لذلك.

طالب الرفاعي وتفعيل دور بنك للتنمية الصناعية ليأبى دوراً أكثر أهمية في دفع عملية الإنتاج الصناعي مؤكداً على ضرورة رفع رأسمكة وتحديث تقنيته وإطارات للتحفة على أن تكون رسالة الأولى تحويل التنمية للصناعة والرفاهية للصناعات الصغيرة خلسة على أن تكون شروط القرض وشروط الاستثمار الصناعية ميسرة لا تزيد فائدة الأراضي على 7٪.

أكد أن هناك حاجة للقيام بدور نشيط وفعال لحل مشاكل الصناعة والسعي للتشجيع مع مختلف الوزارات والأجهزة والهيئات لمعالجة المشاكل الإدارية والاجرائية التي تمثل عائقاً يحول دون نمو ونجاح الصناعة في بعض الأحيان ويغلقها عن التركيز على التطوير والتقدم التكنولوجي والتحديث.

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة فتح قلبه وعقله لـ «العالم اليوم» تحدث عن تحديث الصناعة : «صناعة باعتبارها مشروفاً قومياً. يتطلب إنشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية. مع ضرورة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية ليأبى دوره للتنافس في تنمية ودفع عملية التحديث الصناعي. طالب الرفاعي دور أكثر فاعلية لوكالة مشاكل الصناعة بالتنسيق بين جميع الوزارات والأجهزة والهيئات الصناعية والعمل على اندماجها في الاقتصاد العالمي لوكالة للمنافسة الشرسة القائمة.

أكد الرفاعي على أهمية تقديم التيسيرات والتسهيلات والإعانات الضريبية والجمركية للاستثمار في مختلف المدن والمناطق الصناعية الجديدة وتشجيع الاتجاه للصناعات الخفيفة ودعم دور مراكز البحث التطبيقي في إيجاد نماذج لملاقات متبادلة بين الشركات ومراكز البحث وأخرها مدينة مبارك للإبحاث العلمية. طالب الوزير كذلك بدور أكبر لهيئة الصناعة الجيولوجية مشابه لنور مياه البترول لاستغلال الثروات الطبيعية لصالح تنمية تلك الثروات.

## مشروع قومي

أكد د. مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أن تحديث الصناعة المصرية مشروع قومي يرتبط بتحديث الدولة كما أعلن رئيس الوزراء. وأضاف عبيد الله يحتاج تحديثاً علمياً للمقول والخبرات القومية وتوفير الاموال والكوادر اللازمة لتنفيذ على أن تشارك فيه قطاعات الصناعة المختلفة من القطاع الخاص مساهمة فعالة وجادة.

تقديم

عزة نصر



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم المجلد :	٢٩١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٦

## علاقات تعاقدية

عن التعاون مع مراكز البحث التطبيقي  
كذلك، فإننا نأمل أن يتفاد قريباً  
نموذج إغلاقات متتالية محتملة بين  
الشركات والقطاعات الصناعية وبين مراكز  
البحث المختلفة عموماً في هذا الأمل، سوف  
تتغير خريطة ميارات الابتكار العلمية  
بإثارة لقد اجتمع يتحدد فيه فلسفة  
واسلوب وطريقة وموضوعات لتوظيف  
الامكانيات لخدمة الاقتصاد القومي  
وتطوير الصناعة على أن يكون ذلك بنظام  
التعاون على مشروعات أو برنامج زمني  
كما هو متبع في بعض الدول الأخرى، على  
أن يوظف العمل البحثي لخدمة العمل  
المنتج.

نذكر وزير الصناعة أنه خلال الاجتماع الرئيس مبارك لعينة مبارك د. حاتم العلمية أطلقت لأول مرة على فكر واستوب حديث في البحث وإدارته وكيفية تكوين واختيار الباحثين ومستوى التعامل والارتباط بالراكز البحثية المعاللة بالخارج واختيار موضوعات النشاط البحثي، كما استأ مبادرة الأداة في أن تعمل مراكز البحث العلمي من أجل خدمة الصناعة والصحة وغير ذلك.

عن الثروة المعدنية وكيفية استغلالها  
أوضح مصطفى الرافعي وزير الصناعة  
والتنمية التكنولوجية أن الهيئة العامة  
للمساحة الجيولوجية ستعد نماذج جديدة  
لأشاقياق وتمتياز استغلال الثروة المعدنية  
لتكون جاذبة ومشغلة لهذا النشاط على أن  
تقضي استثمار الشركات الفائرة والمالكة  
للتكنولوجيا وإنشاء شركات لاستغلال  
الثروة المعدنية.

أضاف وزير الصناعة أن ذلك يأتي بعد قيام مجلس الإدارة الجديد للهيئة بتطوير النظام الأساسي للهيئة طبقاً للوائح الجديدة للوزارة في عملية تشهيري-استراتيجية في وظيفة الوزارة وهيئة السلطة الجيولوجية بعدما خوفت الهيئة خلال السبع التسعينات لوجيولوجيا الأراضي الصرية على المواد التصفية الجيدة في سبائك والصهر والفرقة القريبة بما في ذلك ما يستخدم في صناعة البتات من خامات الاستمن والجنس وخلافه والجرانين والرخام وخامات صناعة الاسمنت في القوميات وخامات الحديد والحديد القصدير والتيتانيوم-والنيتروجين والذهب

أوضح الوزير أنه أصبح مطلوباً الآن أن يتحول دور هذه الهيئة لدور مشابه لدور هيئة البترول لتمارس إدارة تنشيط وترويج واستغلال وتعمية صناعات استغلال الثروة البترولية على أن تقوم

## صناعات خفيفة

عن تقييم الصناعة الوطنية أكد الوزير علي أن الصناعة الوطنية تتكون الآن من إعادة هيكلة من الصناعات الخفيفة والملوك للقطاع الخاص لديها انتمى في المدن الصناعية الجديدة وفق صناعات مهمة استجابت لاحتياجات السوق المصرية وتحتجبت الكثير من المنتجات المصرية ما زاد من استيرادها من الخارج إلى جانب ذلك، هناك بعض الصناعات الخفيفة مثل ملابس الكمامة، وما من شأنه أن يخلق الصناعة لدينا ميزة في انتاجها وتنوعها ما يتناسب مع حجم الإنتاج المصري.

ونستطيع ان نقول ان العشرين سنة  
للماضية كانت فترة ازدهار ونمو للتطاع  
الخاص الصناعي. الا ان النشاط الصناعي  
ارتكز اساسا على قوة المال الذي جعل  
الاستثمار ممكنا.

الصفحة ١٤١ من ١٤١  
 القمصين في بداية الاستيلاء وعلى سطح  
 البربريين ساماً لم يتطرق كلاً من المصطلح  
 اللاتيني عامية (كلمة التهجئة الكنتولوجية)  
 اللاتينية المستعارة أو أن كان من الوجه  
 طليطون عن دستور في شراء وعلى الصانع  
 أن يستمر أبداً على في القواري في يته  
 المؤسسات الكنتولوجية القارية في مثل  
 وتعيد الصانع بأعضائها من القادام  
 الاول ويسكوها الصانع والديناميكية  
 العمومية. في جميعا من مثاليات القارية  
 التفاضلية لابد انفسا اليوم في حاجة  
 وشدية تتوسر، فاختلت في هذا  
 لجال خلال أربع عام واحد ما يعتبر في  
 صوري أم قضية اليوم وهي ما  
 كلفنا بها دليل الجمهور بعلات  
 تم حيثت التبريد من قبل في اكثرون  
 الفاسي عن اوعية الاعتماد والكنتولوجيا  
 التنتية الكنتولوجية في هذه الرحلة  
 من تزايد مصم.

لكن ما الفكر الجديد؟

أشار الوفاي إلى أنه كان لزاماً علينا عندما كنا بهذه السنوية التفكير في خطط واستراتيجيات وبرامج تؤدّي الفاعل والمطلوب إلى إيجاد حلول تطوير الصناعة من خلال التنمية التكنولوجية الحفاظ على معدلات جيدة للاستثمار الصناعي المستهدف وهي 15٪ مما يسهم بزيادة الناتج القومي الصناعي كذلك الصادرات وفرص العمل وإتقان ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وقوة النتائج الصناعية

### پرونامج شامل

أكد أن الوزارة وضعت برنامسا شاملا  
حدد محاور التنمية الاقتصادية  
استراتيجية والمؤسسات التي يلزم انشاءها  
كي تكون **البلد** **للحديث** **والطور** **الدائم**  
من نطلق منها ثم اقمية للوزير وموجه  
الرئيسي هي ايجاد الحلول الصناعية على  
جميع المستويات سواء المخرقة او  
الصمم او الاختصاص الصناعية التي لازم  
بالاصول الفنية العصرية والممارات اللازمة  
لتشغيل المعدات والآلات الحديثة المناسبة  
وصيانتها وهي جوانب ثلاث تكون غاية  
في الجمع التي اتجه اليها بعض الاكابر  
للاستفادة على اقتضاها في العمل  
شما، فلهذا كله انشأ **البلد** **للحديث** **والطور** **الدائم**

تتمثل هذه المصروفات الأساسية في:

- تصميم المشروع الصناعي وإقامة الشركات المتخصصة في الإنتاج وتشغيل الشركات الصناعية وتسويق منتجاتها والمراكز التكنولوجية العلمية
- الأبحاث والتطوير التي تقوم بها الشركات الصناعية وتقوم على تطويرها
- تصميم أو ترجمة تصاميم عالية أو سوية في مجاله داخل الجامعات الصناعية.

أضاف أن سَهْمَت تحويل دبلو جيمر من مراكز التدريب المحلية التابعة لوزارة الدفاع إلى إدارة كل فروع الأمن الصناعي الهولندي الجديد من المسؤول في ذلك المصنع الذي توجع في العالم الصناعي الهولندي تحت له زيادة والأشواق والبسوة الاقتصادية والعسكرية وأدى ذلك إلى ما وصل إليه وقد استغرق ذلك قرابة خمس سنوات في إقامة هذا القالب بين الشركات والبرلمان الهولندي في البيت الصناعي والتطوير وتصميم ما أنتج اختراع AFV من الشركات الهولندية واختراع طريقة تصميمها واختراع كل شيء خلفها وتطور الأفكار والتصميم وتطوير المبرمجيات واختراع كل شيء خلفها وتطور تصميم مختلف الفروع الصناعية وهي كلها خطوات تستحق الاحترام والتقدير، كما نرى أيضاً أنها استندت إلى محصلة من الخبرة في تطبيق الأفكار وتصميم المشروعات الصناعية الكبرى في وضع استراتيجيات واختلاف كل جديد إلى بعض الفروع العسكرية التي تأتي من مشاكل عامة التي تقع في اختصاص وزارة الصناعة في هولندا من أجل الخروج من الأزمة في سبيل مشروع سوفيات أبى غرلو، وتم فصل القرار من الاستراتيجية التي تم العمل وفقاً لها، بعيداً عن كل المشاكل التي تأتي من هولندا فإننا لنحسب أننا لم يكن في ذلك إلا الجهد الهولندي.



اسم كاتب المقال : أسامة غيث  
رقم العدد : ٤١٥٧٨  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري  
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة  
المصدر : الأهرام

مع التقدم الملمى للزمن والسريع الطاقات في التكنولوجيا فأنفة التقدم وبثرة الاتصالات والكبيوتر والانترنت ومع مايشهده العالم من تطبيقات تكنولوجيا بالغة الحداثة وبألفة التكون والقدرة الفائقة على تحويل برامات الاختراع إلى واقع على خلال فترات زمنية بالغة القصر فإن صورة الاقتصاد وأوضاعه ومعاملاته ومعادلاته قد شهدت بالفعل تغيرات جذرية وحادة لا ترتبط من قريب أو من بعيد بما سبقها. وكان في الماضي القريب - من تطبيقات الإنتاج والمثل والنشاط ومن مهارات التنظيم والإدارة ومن معدلات للكفاءة وفترات تناقصية.

## مهمة عاجلة لتحديث الصناعة



● من أجل تنمية المعرفة التكنولوجية

● شركات للتجارة الصناعية وبعض التصنيع

● برنامج يومي للحدود لرفع القدرة التنافسية

● مسئول عصري للتسويق والتميز والتميز



رسالة  
الانبا  
يكتبها:

أسامة غيث

الاجمالي ومستندة لتحقيق معدلات مرتفعة أكثر وتنمية والتقدم في سائر التجديدات تشمل على زيادة الصادرات الصناعية بخفض الفوائد وتوسيع نطاق فرص العمل من تدعيم مستويات الدخل المعاملات في ظل ارتفاع الأسعار والاتجاه والتجارة برؤى القوية التكنولوجية في السوق الداخلية وأسواق التصدير العالمية على اختلافها وتدعيمها كما أكد الزعيم أن البرنامج يتجسّد فقط في التوسيع والتحديث الصناعي ولكنه يركز على الابتكار إلى أفق واسعة لتحقيق التنوع على رأس فروع الاعتماد والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها وفقًا للسياسات الحالية للتكنولوجيا والفنية بغيرها قاعدة رئيسية للتنمية والإنتاج الصناعي ليس في مصر وحدها ولكن وفقًا للبرامج الحالية حتى في الدول الصناعية الكبرى حيث تقدم مثل هذه السياسات بتوجيه جانب رئيسي من فرص العمل والتجديدات في لائيا على جدول الأعمال إلى نحو 20% من إجمالي فرص العمل والتوظيف على المستوى الكلي للاقتصاد بصفة قطاعات وأشكال.

المصرية لتنفيذ برنامج طموح وعصري لتمديد الصناعة والمناطق القريبة بركب العصر والتقدم قام الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة وقطاع الصناعة والتجارة في مصر بزيارة عدد من مكاتب امتدت ستة أيام تواصل خلالها على استمداد كل مساهمات اليوم الفوائد لفئات مختلفة من الصناعيين وبشركات الأبنية العملاقة للاعتماد على صيغة عملية لتفعيل الشركات في نطاق ظل التكنولوجيا والممارسات الفنية المتقدمة حتى يمكن تفعيل الصناعة المصرية وتحديثها بما يتفق مع معايير الزمن الجديد.

وعلى امتداد مساهمات التكنولوجي الكفاء والمعرفة والتي شارك فيها السفير محمد ماركس سفير مصر في اللام كان هناك ولدا مليحت على اللغة والتفاني. بر ما ترتبط بمعرفة الفارسي المصري بما يتشكل منظم ومحدد من خلال برنامج متكامل وإشرافية واسعة النطاق والاهتمام للزيرة المصرية لتحديث الصناعة ما يسر تحديد الاحتياجات وتحديد مجالات التعاون المشترك والمائدة للمعقد لجميع أطراف التعاون وعزز ذلك أن وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية تتحدث مع الحرفاء الأبنية بألفه الأصالة القائمة على حسابات التكسب والخسارة والتكلفة والفائدة والمصالح المضمنة والتنافسية للشركات الأبنية الكبرى في السوق المصرية بكل نزاهة الحي والتفهم تحت مظلة سياسات متكاملة للتجديد والتطوير والتنمية التكنولوجية وما تعيد من ابتكارات للأعمال مع العالم الخارجي لتدوير الاحتياجات الحالية والاتصال للأسواق القوية والهيمنة باعتبار كسيرة

بذرة حركة وبشاط وانطلاق لمواكب في العالم العربي والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.

### التحديث والتنمية التكنولوجية

وقد أصرح الدكتور مصطفى الرفاعي على امتداد للالهيئات مجموعة الأسس والقواعد التي يتم عليها برنامج التنمية الصناعية والتكنولوجية المصرية والبراف التميز بأن جودة العمل في العصر الحديث تكن في مؤسساتها التكنولوجية بإشرافها اليات قيام مشروع تنمية التكنولوجية للشاملة التي ستزود أسس لهذا تطوير البنية التحتية والبنية والهيئات الصناعية ولكنها مستوحاة من كبري الشركات والمعامل على تطوير البنية الأساسية للتكنولوجيا التي ترتبط بين الصناعة الحالية ومجالاتها والتجديد الحالية وينتهي به ذلك من تحديد برنامج عملي لإنشاء شركات مصرية صناعية للتصنيع إلى مراكز التنمية التكنولوجية لتتبادل بتدعيم على مراكز الصناعات الصناعية ويهدف تحت مظلتها نشاط الجود الصناعية والتطوير وإشراك الزعيم إلى أن كل تلك حقائق التكامل مع برنامج قومي للهيمنة بألفه أصالة والممارسات الفنية المتقدمة مع الاعتماد على نفس القوت مكتوب وإعداد الأفكار الصناعية اللازمة وفقًا للمتطلبات البرمجة والتنمية مع التركيز على نقل هذه الاستراتيجيات ويتجهف في النهاية زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة

المصـــــــــــــــــر : الاهرام

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

رقم العميد : ٤١٥٧٨

تاريخ الصنوبر : ٢٠٠٠/١٠/٧

(٤) الاتفاق مع كبرى الشركات الإثنية العليا العاملة في مجال سبيل الجوية وإرفاقه على انتاج وتطويره وتحديد منح عائلات الجوة للمنتجات المخصصة خاصة لخدمات الهندسة والسلم الفنية للتكنولوجيا استعملت لمنتجاتها لاسواق العالم وتمثل للثقافة وتضمن لمنتجاتها المرافقات العالمية وتبقي الشركات نقل المعارف الفنية والتكنولوجيا المتقدمة للشركات المخصصة لرفع جودة وكفاءة منتجاتها وتطويرها وتحديثها لضمان توافرها مع المرافقات القياسية الدولية وإرفاقها مع الانشؤانات الوطنية والصحية باعتبار ان ذلك النوع يفي في مقامة اوروبا برنامج تحديث وتنمية الاقتصاد المصري

**● ● ● ● ●**

والله اعلم بالصواب

[illegible]

(١) دراسة إنشاء مركز تكنولوجي للصناعات الهندسية يتولى توفير الأبحاث الرئيسية للتطوير والتحديث ونقل المعرفة اللازمة للارتقاء بالصناعات الهندسية للمعدات العالية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لرفع الجودة والارتقاء بصناعة السلع اللزنية والكهربائية لاستغلال الطاقات العقلية وتوجيهها لتنمية الأسواق الخارجية.

(٢) دراسة إنشاء مركز تكنولوجي لصناعات الفلز والسبج باعتبارها صناعة تطبيقية حيوية في مصر تقوم بتوفير جتد علم من قرض العمل والانشط للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تخط الشركات الصناعية الكبرى في نطاقها بالاتفاق مع شركة KSI إحدى الشركات الكبرى في مجال صناعة اللباس الجاهزة والصناعات والابتكار

[illegible]

(٢٢) دراسة إنشاء مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتي تلك مصر في نقلها اسكانات ضخمة إنتاج العديد من المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه تصل تقديراتها الأخيرة إلى نحو ١٠ مليون طن سنوياً يمكن من خلال تصنيع جانب رئيسي منها وفلا للمواصفات العالمية أن يتم فتح سوق تصديرها مهم.

تتولاهم مراكز تنمية العزبة  
التكنولوجيا بالمثل الذي تسلم  
به عملياً وللشخص في توفير  
الاحتياجات الرئيسية والشخصية  
من خلال توفير معلومات عن  
التكنولوجيا وشركات تصميم  
العالمية والإمكانيات والطلبات  
الطاقة للصناعات وتقديم المعارض  
العالمية للمصنّعات والمعدات  
التي هي الشركة في العالم.

للقائم بتوفير الخدمات المتضمنة في العقد من أجل  
الواجبات والخصومات والتقليد والأسرار مع قيامها  
بمصر مصرية، الوصول إلى التفتيش الطبي ومساكن  
الفرقة الأولى والتفتيشية على امتداد طول العالم  
في إطار حرصه على الوفاء على تقديم عروض  
مصدرة للعمل المشترك عرض الوزير خلال  
مفاوضاته مع الشركات الألمانية العملاقة اهتمام  
مصر ببلدات مجاورة للعالم. تتركز تتضمن:

(1) التماسية في انشاء مسر للتصنيع  
للمركبات الكهربائية وتزويدها البنية الأساسية  
حيث

[illegible]

عالمية وتضمن في نفس الوقت حماية حقوق المستهلك وتقديم التبرع التي تؤدي إلى تطوير العمل المركزي للصناعة وإنشاء مراكز نوعية وعربية بالمعاملات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مجلس أعلى للمستهلك.

(٣) المشاركة في استغلال القوترا تمهيدية للصورة في المستقبل بالاضافة إلى مراجعة

حقوق الاستغلال والانتاج في المشروعات القائمة قبل لرفع كفاءتها وتنويعها وقوتها التنافسية بفتح الأسواق العالمية للتصدير جانب منها لهذه

منظومة عصرية للصداقة

وقد حصلت الزيارة العديد من النتائج  
الاجابية المهمة في ضوء الالامية الكبرى  
الاقتصاد الالمانى الذى يحتل المرتبة الاولى بين  
الاقتصادات الاوروبية والمرتبة الثالثة عالميا  
بعد الاقتصادين الأمريكى واليابانى. وتضمنت  
التفاعيات الجديشة مع الشركات الالمانية مايلى:



# الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الزراعة



## الاقتصاد المصرى

### الإصلاح الاقتصادى

#### قطاع الزراعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ضعف البنية الأساسية يهدد مستقبل الصادرات الزراعية	عبد الناصر الطهى	العالم اليوم	٢٨٩٦	٢٠٠٠/٨/١	١٢١
٢	صادراتنا الزراعية تواجه "عول" المنافسة	هيمناء على	العالم اليوم	٢٩٥٧	٢٠٠٠/١٠/١٢	١٢٢
٣	الحواء يملكون من تناقص الاستثمارات الزراعية	عبد الناصر الطهى	العالم اليوم	٣٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/٢	١٢٤









الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	شيماء على
رقم المجلد :	٢٩٥٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

## التسويق أهم مشاكلها

# صادر اتنا الزراعية تواجه « غول » المنافسة الأوروبية القادمة!

كثبت - شيماء على:

«حرب شرسة» تنظر الصادرات الزراعية المصرية.. لدول الاتحاد الأوروبي.. القدرة التنافسية تتراجع تحت ضغوط السعر للناقص.. وللواصفات التي تعتمد على مقاييس الجودة ايزو 9000 ومشتقاتها.. والبيئة 14001.. وهو ما يتطلب إعادة النظر في أسعار المنتج المصري وموافقاته.. كذلك التزامه بمقاييس الإنتاج وكلفتها مع استغلال الزايا التنافسية النسبية للمنتج المصري من رخص الخامات ومستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة مع استخدام الحكمة الزراعية الحديثة والمتطورة.. والمعارض والاسواق الدولية للترويج للمنتج المصري عالمياً..

الدكتور أحمد شيماء - رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق - أشار إلى أن تنحية التصويقي مازالت تحتاج إلى جهد كبير وعلى الجانب الاتناي بدأت مشكلة البطاس على تعدد أهم مشكلة واجهت الصادرات الزراعية في ظل تفرجها واسيحت هناك محاصيل بطاس خالية تماماً من العن يابتي..

اضاف ان حصار اتنا الزراعية إلى دول الخليج شائش مع بدء بعض هذه الدول بتطوير القروب لتسويق بها لزراعة العديد من المنتجات الشبة التي كانت تسريها مطافاً بتوجه للتجات الزراعية غير التقليدية مثل الوراء بالهوى الذي تدم مصر وتصديره منذ فترة لكن ليس بالكمية والاكتمال للثمة موصفاً أنه محمول لا يعاني من مشاكل مثل الماصيل الأخرى.. ولأنه ان لهمت الماصيل غير التقليدية باستبدال محاصيل زراعية جديدة.. طالب الدكتور أحمد شيماء بالمثل على تخفيض تكلفة الاتناج حتى تتمتع صادراتنا الزراعية بسلامة سعرية خاصة بعد مفاوضات تخفيض الدعم الزراعي في أوروبا..

## الأيدى العاملة

الدكتور حمدي مبالعظم رئيس اسم البحوث الاقتصادية بأكاديمية السادات أكد على أهمية العمل على زيادة صادراتنا للاتحاد الأوروبي وهو ما يحتاج إلى الاتناج باستخدام التكنولوجيا للتنمية الزراعية والقضاء على الآفات الزراعية وحماية الصحة كيميائية كذلك الاتناج بتاجية الفدان وتغريب المصفاة الزراعية على استخدام الآلات الزراعية الحديثة والزراعة الكيماوية وعدم اعطاء الفرصة للدول للتنافس لرفض الصادرات الزراعية بحجة عدم توافقها مع شروط حماية البيئة.. طالب بتطوير الاستثمار للمشروعات الزراعية لشراء مستلزمات الاتناج والكيمويات الزراعية باسعار ملائمة منخفضة أو

ميسرة مع مساعدة الحكومة للزارعين لتسويق منتجاتهم في الخارج بسلامة التمثيل التجاري لتسويقهم من الاشتراك في المعارض الدولية مع العناية بالأعلان لمنتجاتهم خارجياً كذلك الاهتمام بالتعبئة والتغليف لتحسين صورة المنتجات الزراعية في الخارج..

## إعلاء الدعم الأوربي

الدكتور كامل دياب رئيس مجلس إدارة شركة «ديكو» للمشروعات الزراعية أكد ان إلغاء الدعم الزراعي من جانب بعض الدول الأعضاء المشتركة في منظمة التجارة العالمية سيؤدى حتماً إلى ارتفاع أسعار المنتجات في هذه الدول بالتالى سينكمش على زيادة القدرة التنافسية للمحاصيل التي تقوم بتصديرها.. فكل من إلغاء الدعم عليها في الدول المصدرة.. أشار إلى أنه إذا تم إلغاء الدعم على سلعة مثل القبطاس هناك ستتاح فرصة لتكبير التصدير القبطاس كذلك إذا تم إلغاء الدعم لصادراتنا خاصة إذا ما تعلق بالمسلع المشبعة التي نصد تصديرها..

## قرارات سياسية

الدكتور حمدي رمضان - استاذ الاقتصاد الدولي بجامعة من شمس - أشار إلى أنه في ظل اتفاقية «الجات» هناك فومان من الدعم مسموح ومنع ولا يتصور الدعم للمزراع على قطاع الزراعة لأنه يتكون من جميع أنواع الدعم بخلاف الترتيب بالقراعة..

اضاف أنه تم الاتفاق على

خطوط عريضة لسياسة طوية الذى لأصلاح السياسة الزراعية وتجهيد المساعدات الحكومية والسماح لدخول الأسواق خلال فترة أوروبية لكن للمفاوضات الخاصة بجات منذ ذلك التاريخ حصلت على صورة الفلاخ بسبب الضمان للثمة من جهة والجموع الأوروبية من جهة أخرى حول مسألة الدعم الذى تنتميه للجموع الأوروبية إلى مزارعها والذى ترفضه الولايات للثمة الأمريكية على أساس أنه يمثل منافسة غير متكافئة مع المزارعين الأمريكيين الذين لا يحصلون على دعم من حكومتهم.. أربح ان الخلاف سيستمر لأن الاتحاد الأوروبي من الصعب أن يقوم بإلغاء الدعم الزراعي لأنه يتبع سياسة زراعية موحدة ملاوة على أنها سوق متكاملة وإذا ما قامت بإلغاء الدعم الزراعي لأفاد أن تقوم مصر كذلك وبإلغاء أية أنواع الدعم لكن المشكلة الأساسية أن إلغاء الدعم الزراعي ينول الاتحاد الأوروبي سيرفع لثمة الواردات القذائية خاصة أن مصر دولة مستوردة للفلاخ بكميات كبيرة.. ترفع رمضان أنه حتى ولو قامت الدول الأوروبية بتخفيض الدعم الذى تقدمه لزارعها بدأت للتوتر القادم - WTO - فإن الفرصة لتخفيض ضريبة اعام صادراتنا الزراعية إذا لم ترفع من جودتها وكفاءتها الاتناج والتسويقية..

اضاف ان إلغاء الدعم الزراعي بدول الاتحاد الأوروبي من الصعب تنفيذه وترفضه معظم دول الاتحاد التي يمثل قطاع الزراعة فيها نسبة كبيرة من اقتصادها وعرفانها والتجارة.. واستأبنا.. على الجانب الآخر



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	شيماء على
الموضوع الفرعي :	قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢٩٥٧
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

اضيف ان القطاع لخلص مطالب والالتزام بالمدى القليلة والحصول على شهادات الجودة لتفصل بالية ليوز (14007) لان دول الاتحاد الاوروبي يهتم بالحصول على تلك الشهادات لحماية البيئة والاتحاد الاوروبي. كذلك قيام القطاع الخاص باستخدام نظم تفتية الوقت في الانتاج "KOSTINTIME" بقرار مستشاريات الانتاج في الوقت المناسب حتى لا يكون هناك مخزون راكب ويصل إلى لخزون الصفري تقريبا للتكلفة مما يؤثر في النهاية على السعر النهائي للسلمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في انتاج السلع الزراعية لا له من تأثير في جودة السلع وتنافس السعر بالنسبة للسلع المحلية في السوق المستهدف.

اشار إلى انه طبقا لخصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء زادت الصادرات الزراعية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2000 مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام 1999. وتشير دول الاتحاد الاوروبي الشريك الأول لصادراتنا تصدر لصادراتنا ونستورد منه أكثر من ثلث وارداتنا من العالم وبالتالي فإن تصديرتنا للاتحاد الاوروبي في المقام الأول والصادرات للمصري لدول العالم لقب للمصا في مصر ودول الاتحاد واتعمد المستهلكين على منتجاتنا الزراعية وزيادة صادراتنا الزراعية لدول الاتحاد الاوروبي في بعض اللوازم لعدة الصادرات للمصا توافر في مؤثر سيئات القادم ان يكون هناك تكاتف من جميع منتج ومصنوع الحاصلات الزراعية بين الدول المصدرة للاتحاد الاوروبي نحو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في دول الاتحاد الاوروبي لاستيعاب الصادرات الزراعية لدول تلك الاتحاد حتى تكون لهذه المنتجات القدرة التنافسية أمام السلع الزراعية المقتبسة محليا في دول هذا الاتحاد.

الحاصلات الزراعية بالتعبئة والتغليف التماسين عند تصدير الحاصلات الزراعية في الخارج مع توفير وسائل النقل وفرقات الشحن في الطائرات اللازمة لتصدير الحاصلات الزراعية إلى دول الاتحاد الاوروبي. إضافة أن دور الدولة يتحمل أيضا في تيسير وتسهيل اجراءات التصدير والحكومة قامت بالفعل بتنشيط الكثير من الاجراءات اخراها القرار الجمهوري 106 لسنة 2000 كإحدى وحده لجهاز

الرقابي على الصادرات والواردات في مكان واحد اختصارا للوقت والجهد ولعل وهو ما كان له مسروده الايجابي على زيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية وتخفيض التكلفة الخاصة بها. "ناه رسوم الفحص للفرصة على السلع الزراعية عند التصدير أو تخفيضها إلى رسوم رمزية.

### دور القطاع الخاص

من دور القطاع الخاص اشارة إلى أنه يمثل في استيراد التقارن من الخارج اللازمة لزراعة السلع الزراعية التي تنتج منتجات زراعية بمواصفات تتواءم مع متطلبات المستهلكين في دول الاتحاد الاوروبي مع استخدام اساليب وصول السلع الزراعية التي تؤدي إلى التلظ بحالة سليمة واستخدام الاساليب الحديثة في إنتاج هذه السلع وتطبيق نظم الجودة والمواصفات العالمية في إدارة المشروعات الزراعية مثل نظم الجودة ايزو 9000 ومشتقاتها لان حصول المصنوعين على مثل هذه الشهادات يفتح جوار مور السلع الزراعية في دول الاتحاد الاوروبي وأن كان محصول على تلك الشهادات اختيارا لكنه في مضمونه ايجاري ان هذه مستويين في الاتحاد الاوروبي لا يسجلين استيراد أية منتجات زراعية من شركات أو مشروعات زراعية غير حاصلة على إحدى شهادات الجودة ايزو 9000.

تستطيع مصر الاستفادة من الدعم الزراعي ونقل المسئوليات التي تنهيا الولايات المتحدة الأمريكية لها نوع من أنواع الدعم.. كما أن هناك بندا خاصا بالمفاوضات والتصويبات في بنود منظمة التجارة العالمية تستفيد فيه الدول العالمية بالفاء الدعم وثباتت القدر الناجح من ذلك الذي يدخل في نطاق القرارات السياسية قبل أي شيء.

### الدعم أنواع

محسن الدين علال نائب رئيس مركز تنمية الصادرات اشار إلى أن هناك دعما مسوحا به في ظل اتفاقية "WTO" وهو : حالات معينة مثل حالات "درب" والبورس والدراسات والتدوين الصادرات الزراعية أما الدعم المظور فهو للمدعي لمنشئي ومصدري الحاصلات الزراعية إلا أن الشفط عليه في اتفاقية أورو جوار التي يجرى تخفيض سنوي لبلدان المشاركة التي دعم حاصلاتها الزراعية. وليس من بينها مصر التي لا تشمل أي نوع من أنواع الدعم للمدعي كدول الاتحاد الاوروبي وأبرزها فرنسا التي تدعم منتجي الحاصلات الزراعية لأن منتجاتها تتأثر بالعوامل الجوية ومرونة الطلب الداخلية بالنسبة للمنتجات الزراعية أقل من 1 صحيح وهو ما يختلف عن المنتجات الصناعية التي تتميز بمرونة طلب كبيرة.

أشار إلى أسس دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية إلى الاتحاد الاوروبي وهناك اتجاهات لذلك من خلال الدولة والقطاع الخاص. أوضح أن دور الدولة وتفضل في توفير جميع المعلومات عن المواصفات المطلوبة للاتحاد الاوروبي من الحاصلات الزراعية بالجودة المناسبة وهذه مسئولية مكتب التمثيل التجاري بالخارج وأجهزة التجارة الخارجية في الدائل ومنها مركز تنمية الصادرات.

كذلك تنظيم البعثات التجارية الترويجية إلى الأسواق المستهدفة في دول الاتحاد الاوروبي حتى يمكن ارجال المشتركين في هذه البعثات التعرف على احتياجات وإذواق المستهلكين هناك وتصدير السلع وفقا للمواصفات المطلوبة وتعرير مصدري



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العدد :	٣٠٠٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

تحلل المرتبة الثالثة فى اهتمامات القطاع الخاص

# الخبراء يحذرون من تناقص الاستثمارات الزراعية

## ■ تحويل البثوة

### للمشروعات

### الزراعية وطرح

### أسهم الشركات

### فى البورصة

### أهم الحلول

□ كتب عبد الناصر العقبى:

أصبحت الأنشطة الزراعية المرتبة الثالثة فى استثمارات القطاع الخاص فى مصر بعد الصناعة والسياحة وركزت استثمارات القطاع الخاص فى مجال الزراعة فى استثمار

الأراضي. وأرجع الخبراء ورجال الأعمال تراجع اهتمام القطاع الخاص بالمجال الزراعى إلى الصعوبات والتقنيات التى تواجه المستثمر فى المجال الزراعى وارتفاع أسعار الأراضي ورفض البنوك تمويل مشروعات الاستثمار الزراعى واستصلاح

الأراضي. فى البداية يوضح أحمد عبدالله رئيس إحدى شركات مستلزمات الانتاج الزراعى واستصلاح الأراضي والتصنيع الزراعى أن مصر تتوافر لديها إمكانات هائلة لجلب الاستثمار فى مجال الزراعة حيث توجد أن الاستثمار فى مجال الزراعة يأتى إلى المرتبة الثالثة بعد الصناعة والتعدين والسياحة وأكد أن المستثمرين فى مجال الزراعة يواجهون صعوبات وتقنيات مقارنة بالمشروعات التى يتم منحها فى الصناعة والسياحة.

وأشار إلى أن تشجيعيات والقوانين التى تنظم عملية الاستثمار فى مجال الزراعة ومستلزمات انتاجها بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي ورفض البنوك تمويل الاستثمار واستصلاح الأراضي وطالب الجهات المعنية أن تولى أهمية لهذا المجال وأن تتدخل لدى البنوك تمويل هذه المشروعات مطلقا

حول الاستثمار فى المجال السياحى والصناعى وأن يتم تخفيض الفائدة على الفروض الزراعية باعتبارها من المشروعات ذات العوائد طوية المدى والفعيلة نسبيا مقارنة بالجلالات والمشروعات الأخرى.

أما المهندس حاتم الشفيى رئيس لجنة لزراعة والرى بجمعية رجال الأعمال فيشير إلى أن الاستثمار فى المجال الزراعى شهد مؤشرا لارتفاعا كبيرا نظرا لاهتمام الدولة به خاصة فى مجال استصلاح الأراضي وتحدث البنية المادية من خلال الاعتماد وزيادة مراكز البحوث الزراعية وتزايدت الزراعة وغيرها الأمر الذى أدى إلى زيادة المساحة المستصلحة إلى أكثر من 1.6 مليون فدان وزيادة الاستثمار فى مجال الزراعة طالب الشركات المتعلقة فى مجال استصلاح الأراضي باتنى أفكار جديا بحيث يتم طرح أسهمها فى البورصة فتح جذبها حق تلك

الأراضي وتولى الشركة إدارتها وزراعتها.

يرجع الدكتور علاء عبدالعزیز بالمرکز القومي للبحوث أهم عقبات الاستثمار الزراعى إلى القوانين والتشريعات التى تعكس مجالات التشاؤم الزراعى الأمر الذى يتطلب ضرورة الإسراع بتعديلها بما يوائم للمتغيرات الاقتصادية ومرحلة إلى الخصومات السوق الحرة مع زيادة العناية باستخدام الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة التى تتناسب الظروف الحالية حيث أنه ليس من المفهوم أن تقلل الجمارك على ليكية الزراعية أعلى من الجمارك على البورصة المستعملة فى مجالات سياحية كما أنه ليس من المفهوم أن تقلل التعريفات أمام المستثمرين فى مجالات انتاج الدواجن وأنشاء التلاجات.

ويضيف أن الاموشتار فى مجال التكنولوجيا الزراعية يجب أن يهتفى بالأدوية حيث أن التكنولوجيا الزراعية فى هذا العصر أصبحت تتحول فى الأسواق العالمية فى شكل سلع وسيطة أى فى شكل مياه ريغنية لهم القدرة على الاستخدام الفعيل للمعدات وعلل المشكلات وعلى شكل معلومات فنية وتجربة ومن أجل الارتقاء بالزراعة على أن يكون العاملون قاندين على التعامل مع التكنولوجيا حتى يتكفوا عروبها مع الاستثمار على استخدام التكنولوجيا إلى الفترة على ترويلها بالقدرة الذاتية.

وأكد أن التثقيف التكنولوجى يعتبر محور النهوض بالانتاج الزراعى فى



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقى
رقم العدد :	٣٠٠٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

## ٢. المطلوب

### الاهتمام

### بتصنيع المكنة

### الزراعية

### وتعديل التشريعات

### المنظمة

استقر في عمل برامج الاستفادة منها وتطوير التقاوى والتجان في مجال تحسين التقاوى مع دول الريديا والدول العربية والإسلامية لسد الفجوة بين ميزان الواردات والصادرات

### التكنولوجيا والتنمية

ومن جانب آخر أكد الدكتور محمد يوسف رئيس بحث بمهد الاقتصاد الزراعى على أهمية دور التكنولوجيا الزراعية في التنمية الريفية حيث تقدم الخبرة بدور فعال في التنمية وتصدير المنتجات الزراعية حيث تمثل الصادرات الزراعية لها حوالى 28٪ من قيمة الصادرات المصرية.

### التكاليف الإنتاجية

وتقول الدكتورة ثناء خليفة بمهد بحث الاقتصاد الزراعى أن هناك أهمية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على تحسينها والاستثمار فيها لخلق مصر مشجيرة إلى أن

في البلدان مشجيرة أن مصر في حاجة إلى صناعة وطنية لإنتاج الآلات والمعدات الزراعية وخاصة أنه توجد قاعدة علمية وتكنولوجية قوية تكمن فيها قدرات هائلة من القوى البشرية ومؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث الزراعية ويمكنها أن تكون الأساس الأقوى الذى يتولى حركة الارتقاء بمستوى التكنولوجيا . ومن ثم تصديرها للخارج وخاصة أن الأسواق العربية والأفريقية في احتياج شديد لهذه التكنولوجيا .

ويطالب حجاج مصالح استناد الاقتصاد الزراعى بكافة الزراعة بضرورة التوسع في استخدام التقنى "ميدية في مجال الزراعة لحل مشك "ه في مصر ، ما استخدام للتقريب سب و ما يعرف بالتكنولوجيا الحيوية حيث تعاني مصر شائها شأن العديد من الدول القامية من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك في غالبية حاصلات الغذاء في مقمتها محصول اللحم.

وأكد أن علاج هذا الخلل ممكن عن طريق الاستثمار ولكن سياسة الاعتماد على الواردات تمثل مشكلة اقتصادية إذ يجب أن تتجه السياسة الاقتصادية للدولة للتركيز على التفرعات الفائض ذات الأسعار المنخفضة في الأسواق المحلية أو على انفرجاق قصور العرض وانخفاض الأسعار في تلك الأسواق.

ويقول أن مصر استطاعت خلال الفترة الأخيرة أن تمتلك أدوات استخدام هذه التكنولوجيا خاصة في مجال الخضر والميوه ومن ثم يجب

التجديدات الحديثة تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية من ناحية وزيادة الكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى عن طريق زيادة الموارد وخفض التكاليف الإنتاجية.

### ٢. مشروعات عربية

ويرى الدكتور فوزى حليم وكيل وزارة التسمين أن مصر والدول العربية في حاجة لوضع استراتيجية جديدة للتصنيع الزراعي لتحقيق الأهداف الأساسية مشجيرة إلى أهمية إقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على جذب أكبر قدر من القدرة التكنولوجية مع ضرورة الاتجاه نحو أولوية التنمية الزراعية والصناعات الحيوى في استصلاح واستزراع الأراضي مضميرة إلى أن صناعة الأراضي القابلة للاستصلاح في الدول العربية تبلغ حوالى 128 مليون هكتار ولا يستغل منها سوى 50٪ فقط.

وأكد على أهمية أن يعمل التعاون المصري على القضاء على السلع التي تحتاجها الدول العربية وترشدها من نفس في إنتاجها عالميا ومستفيدا مع الاستفادة من إتساع السوق العربية في تطبيق الكفاءة الاقتصادية من طريق العمل على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

كما طالب بتبني الظروف للأزمة لاستثمار وتفعيل الحملات الكفالة له بتحديد رأس المال والاستثمارات من قطره وإزالة العوائق والقيود على حركات مناصر الإنتاج وضمان حرية انتقال الاموال مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية وانتقال الأيدي العاملة.





# الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع العمل والبطالة



الاقتصاد المصرى  
الاصلاح الاقتصادى  
قطاع العمل والعمالة والبطالة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العمالة الاجنبية تهدد الصناعة المصرية	على شينون	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٥٤	٢٠٠٠/٩/١٨	١٢٦



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم المجلد :	١٦٥٤
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

# العمالة الاجنبية في العمالة المصرية

قد يكون ال١٧٠ ألف عامل اجنبى  
الحاصلون على تراخيص عمل فى  
مصر واضعاف هذا الرقم من غير  
الحاصلين على تراخيص عمل  
لايثير قلق المسئولين .. ولكن إذا  
كانت نسبة الزيادة السنوية للعمالة  
الاجنبية فى مصر وصلت إلى ١١%  
فإن هذا يمثل اندازا بخطورة  
الموقف خاصة إذا كان ٢٥% من  
اجمالى الاجانب العاملين فى مصر  
يعملون فى مجالات البيع والخدمات  
والزراعة والصيف والأعمال  
الكثابيه وهى من المهن العادية التى  
لا تحتاج إلى خبرة متميزة رغم  
وجود عشرات من مراكز التدريب  
و١١٥٨ مدرسة فنية فى مصر تقدم  
٦٠٠ ألف فى خرج سنويا إلى سوق  
العمل بالإضافة إلى نحو ٥ ملايين  
عاطل من حملة المؤهلات العليا  
والمتوسطة.

ويصل عدد الجنسيات التى تستورد منها عمالة إلى  
٨٩ جنسية عربية واجنبية والغريب أن حوالى ٦٠ جنسية  
منها عمالتها فى نفس الخبرة المصرية أو أقل وهم من  
افريقيا وآسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية .  
والغريب أيضا أن الجهة المختصة باعطاء تراخيص  
العمل والاشتراف والرعاية على هذه العمالة وهى وزارة  
الداخلية ليست لديها بيانات تفصيلية عن العمالة  
الاجنبية منذ عام ٩٨ .. أو أنها لديها وترفض الافصاح  
عنها !! لذلك فالأمر يستدعى إجراء تحقيق فى تلك  
القضية المهمة وإيمانها المستقلة لتوضيح الرؤية أمام  
المسؤولين للحد من تلك الظاهرة التى تهدد العمالة  
المصرية.

فى عام ٦١ وصل تعداد الاجانب العاملين فى مصر  
بمئة تراخيص عمل إلى ١٥٠ ألف عامل اجنبى وعمل  
عام ٩٤ كما نشرت الصحف إلى ١٠٠ ألف عامل اجنبى  
.. فكم يبلغ تعدادهم الآن ؟

كل هذا اثبات تسلاوات حول قضية العمالة الاجنبية فى  
مصر بمعنى الحاجة اليها وبمستقبل تلك العمالة التى  
تزايد بمعدلات كبيرة بدون خطة واضحة اسد العجز فى  
الكفاءات التى تحتاجها للتنمية فى مصر فلهذا فإن  
بعض الجهات إلى استيراد العمالة الاجنبية للتعويض من  
مستوياتها تجاه العمالة المصرية وبقرصها ، وذلك  
مستوى كائنات لواجبة للتألف الاجنبية.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى
رقم العدد :	١٦٥٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨
اسم كاتب المقال :	على شخون

## اتحاد العمال - يستعرض

لحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام لانتخابات عمال مصر والأمين العام للمساعد المجلس الأعلى للصحة يقول لدينا عمالة مصرية مدنية في كل التخصصات واعداد كبيرة ومعروف اننا بنينا دول الخلق لذلك نحن لسنا في حاجة للعمالة الاجنبية في مصر إلا إذا كان ذا خبرة نادرة فهدا جازن على ان يساعده مصرى ليجل مدة طيلة الفارقين أو ان يكون مدنيا لشركة استمرارية اجنبية تقوم بمشروعات في مصر أما العمالة المدنية فلا نوافق عليها ومشروع القانون يعمل الوجد معتمدا

والزائد في تعداد العاملين الاجنابى في مصر يعمل عملة خطيرة جدا ونحن لا نوافق عليها لاطلاقا ونقف عليها كما امكانياتنا والقشر الاخر في هذا المشروع هو استيراد العمالة الاجنبية في تخصصات عادية كالمعلمين في مصلات البيع والخدمات والزراعة والصيد والبن العمالية لهذا كلام جازن جدا ، ونحن ضد وقد قلنا بتأجيل مشكلات الحكومة في هذا الموضوع وهذا المشروع إذا لم يوضع له حد فسوف تكون لنا وقفة اخرى

ومن الخصائص التي يتخشاها الاتحاد لصيغة المعاملة القسرية للمعاملات الاجنبية يقول احمد حرك في القانون التي تفضل حاليا خضيفة جدا واتصمى المعاملة المصرية من الناحية الاجنبية فهي قوانين قديمة ويقتض في السياسات في ظل نظام مشولى وكى نحن لن في ظل نظام مختلف يعتمد على الاقتصاد الحر والرأسمالية لذلك نرى بمراح هذه المشكلات في مشروع قانون العمل الجديد سوف يفرز في بداية الدورة التشريعية الجديدة ، ومشكلة العمالة الاجنبية في مصر لم يبالها القانون الحالي لذلك قلنا في مشروع قانون العمل الجديد الجيد بملاحجها بشكل جيد وسوف نؤكد منه القاهرة الخيرية جدا.

ويقول للشروعات الاجنبية التي تشترط وجود عمالة اجنبية يقول : ان الاتفاق على مثل هذا المشروع يعرض على مجلس الشعب ، وبما اننا نأخذ في مجلس الشعب القائم إلى شاء الله سوف تعرض على ان نقابل من هذا الزرع حتى لا ادى ذلك إلى الغلظة . فلا يصح ابدا ان يكون هناك عمالة اجنبية في مصر وعامل مصري عامل ونحن نك مسددة للامور التي احسنا اننا في ذلك الاتفاقيات عبارة عن مئة لترد ومنها عقابنا على اكثر من على الاقتصاد الوطنى المصرى في مثل هذه الاتفاقيات بالطبع لاتمرض عليها

## شروط الترخيص

ويحول معايير ومبادئ منح ترخيص العمل الاجنابى يقول محمد الفاتح وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة لتطبيق الاستخدام : بداية يطلب القانون العمل بخطر على الاجنبى ان يزاول اى عمل بمصر إلا بعد الحصول على ترخيص وذلك من وزارة القوى العاملة والهجرة وأن يكون مصحرا له والاطمئنان وعلى من يعال في ذلك بمقابل بالمرامة والاعتماد على باحدى الطريقتين

والرئيس مبادىء عامة تمت الاتفاق بها في عمليات منح ترخيص العمل الاجنابى في مصر وفي عهد معمر مزاملة لادوية العمالة الوطنية وحاجة لمصلحة مصر الاقتصادية للخبرة الاجنبية ويتم تطبيق هذه المبادئ بكل دقة من خلال شروط وضوابط حصول على الترخيص التي حددها القرار رقم ١٢٥ لسنة ٩٦ وبها :

- الاحتياج القطنى للمشكلة لخبرة الاجنبى
- ان تتناسب مؤهلات وخبرات الاجنبى مع اللمن المطلوب الاداء له بالفعل فيها والزام للشركات التي يصرح لها باستقدام خيرا او اثنين تعيين مساعدين مصريين لهم بغرض احلال المساعد المصرى محل الاجنبى
- لا يزيد عدد الاجناب العاملين في اى منشأة ولو تمديدت فروعها عن ٧٠٪ من مجموع العاملين بالمشأة وروعها وبهذا احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون العمل ، ويتم التفويض للوزراء على المنشآت لتأهله
- لا تتجاوز مدة ترخيص ثلاث سنوات ولا تتجدد بل يحول إلى كان هناك ترخيص يتم التجديد لها يقول محمد الفاتح : هناك نوعان من العمالة الاجنبية في مصر الأولى عمالة يأتون عليها ميلا للزراعة ومع المصريين الاجنابى المقيمون مع مشروعات في غير ذلك ، ويحصلون على ترخيص لمدة ثلاث سنوات ويتم التجديد لهم إلا اذا كان هناك طرف على ان تستعمل للمشأة بسبب الاستفادة من هذه الخبرة لتقديم المشأة بتدعيم مذكره تعرض على رئيس الادارة المركزية لتطبيق الاستخدام بوزارة العمل للامانة والهجرة ومع صاحب الاختصاص في الوزارة

في تجديد الترخيص والفرع الآخر من العمالة هو الفئات التي لا يوافق عليها ميلا للزراعة ، وهي :  
● التخرج من مصرية ومضى على زواجها خمس سنوات على الاقل او رزق منها يولد ويشترط استمراره  
● الامانة الجنسية  
● التخرج من مصرية بشرط استمرار الزواج  
● التخرج من ياليد إقامة دائمة بالتنسيق العرب  
● سنوات لاجناب ١٥ سنة  
● الاجنابى السياسيين بشرط موافقة مكتب شؤون الاجنابى السياسيين برئاسة الجمهورية

## لا توجد جيليات لتخصيص

ويحول اعداد الاجنابى الحاصلين على ترخيص عمل في مصر يقول محمد الفاتح : وصل تعداد العاملين الاجنابى الحاصلين على ترخيص عمل في مصر حتى ١٧/٢٢/٩٨/٩٨ الف و ١٣٤ عمالا لجنابا بزيادة من العام السابق حوالي ٢١٪ ، وايضا لدينا بيانات تفصيلية حول عدد من حيث جنسياتهم او نوعية الاعمال التي يقومون بها ، واخرى بيانات تفصيلية حول العمالة الاجنبية في مصر وقد تعداد عام ١٩٨٨

قال مسئول ادارة القوى العاملة وبى الجهة التشريعية للتابع لوزارة القوى العاملة وبى الجهة التشريعية لادوية ترخيص العمل انه عند اثناء الترخيص لاجنابى تراعى الوزارة عدم مزاملة الاجنبى للعمالة في الجمهورية مصر العربية وايضا تراعى مصلحة الدولة الاقتصادية

ويستمر الترخيص لمدة سنة أو اقل ولايجوز ترخيص ادة ثلاث سنوات او ترخيص قائم ويتم تجديد الترخيص بناء على طلب يقدم بلك مرفقا به ملفيند موافقة جهة نواف على التجديد

ويستمر الترخيص بالتنسيق بالانصب لاجنابى اول مرة ٢٠٤ جنيهات وبعد التجديد بلغ ١٠٤ جنيهات وبالقيس العرب فروسه الترخيص اول مرة ١٠٤ جنيهات وبعد التجديد ٤٤ جنيهات ، وهناك جنسيات مغفلة من الترخيص كالسويديين والسودانيين العاملين في القطاع الخاص اما السودانيون العاملين في القطاع العام فينفون

الرسوم كاملة

ويحول تعداد الاجنابى الحاصلين على ترخيص عمل في مصر يقول : ليس لدينا اامر باعطاء ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دورى يرسل إلى الوزارة واخر احصاء ارسل بشهر ٢٠٠٠

## الامن القومي

يقول السفير احمد ابو الخير مستشار وزير الشئون والقننات الاجتماعية للمللات الخارجية ، في مشروع الاستعانة بالعمالة الاجنبية في مصر يجب الاجتهاد بشئتين اولهما جنسية العامل ، فهناك جنسيات اجنبية الاستعانة بها حفاظا على الأمن القومى خاصة الإسرائيلىين بعد وجهتنا في الأزمة الأخيرة الحكومة تستعين بخبراء إسرائيليين في مجال الزراعة ، ومع فئة التلمذن إليها ولا تتق فيها واصبحت تثير الشكوك لدى ابناء الشعب حتى ان مشكلة مرض البصل الذي ادى الى خسائر باللايين المزارعين جالوم يروهون سبب هذه الكثرة للشهراء الإسرائيلىين وايضا هناك بعض الحالات لاجنبى الاستعانة بالعمالة الاجنبية حفاظا على الأمن القومى كحالات الطاقة الكهربائية

ويحول السبلات بالعمالة الاجنبية يقول السفير احمد ابو الخير : للشكوك في التعامل للمصري ظم بعد كما كان من قبل واصبح لايقن كل مصرى ماهر بسلطه الخصال بموجب لغة العيش من انتمام بنات العمل وهذا العامل على انه للمضى فقد كانت العمالة الفنية المصرية سواء في مجالات الصناعة أو الزراعة تتميز باقتان المهاراة والافتقار وجب العمل والافتقار على كل من الفلة لتفرضت فنها من سفر إلى الدول الغربية ومنها من فقد في الحرب اثنى اشركت فيها مصر ، وجاء بعدها فئة من العمالة ليست لديها لاهارة او الخبرة وخير مثل على ذلك مهنة كسبة كاذب جميع المنازل تعاني من مشكلة تسرب المياه والصرف الصحي وهذا يرجع إلى ان كسباك اصعب لايقن عمله وغير ماهر وايضا في مهنة الخدمات والفتلات فقد كان في للمضى يتم الاستعانة بالمصريات ، ولكن بسبب لتشاور لاسرة والبطحة في معظم الخدمات المنزليات لفطرت لاسرة المصرية للاستعانة بالاجنابى لاستاتهم وجيهم ويتفهم على الرغم من لجوهم للزراعة ، اما بالنسبة لتسليب الاستعانة بالاجنابى في الصناعة فالهم يتشعرون في عمالة المصرية بشكل التناهي للنتج التي تتوقف عليه المنافسة في الخارج عند التصدير بالاضافة إلى جيتهم في العمل

## عمالة المشروعات الأجنبية

ويرى الدكتور حمدي حيد الفطيم عميد مركز البحوث بتاكسيات الدراسات للعلوم الإدارية في الفترة الأخيرة ان تعدد العمالة الاجنبية في مصر بدأ يتزايد بسبب دخول مشروعات الاستثمار الاجنابى والمشروعات المشتركة خاصة في المناطق الحرة العامة والصناعة واستجارتها مناطق خارج الحدود لها طبيعة خاصة بمعنى انه لا يشترط لتسليم هذه العمالة على موافقة من وزارة القوى العاملة لجنابا فيها ، ولكن في المناطق المدنية يشترط لعمال الاجنبية الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة وتعداد العمالة الاجنبية في المناطق الحرة كبير وخاصة عمالة الاسيوية وامريكا اللاتينية





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	علي شيخون
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	١٦٥٤
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

ويصنع العمالة الأجنبية تفتي مع مشروعات تتم بشركات اجنبية كمشروع مترو الأنفاق ويشترط فيها قاطلة الاجبية واكثر من ٢٥٪ من إجمالي العمالة مثل هذه المشروعات ولاخذاً أن مراباتهم مرتفعة عن المصريين الذين لهم نفس العمل ونفس الخبرة والسبب في ذلك أنهم يحصلون على نفس الراتب الذي كانوا يحصلون عليه في بلادهم وبالعملة الصعبة.

### سبلات العمالة الأجنبية

والعمالة الأجنبية في مصر سبلات ، من أهمها - كما يقول - حمدي عبد العظيم - إن العاملين الأجانب يصلون على مرتباتهم بالعملة الصعبة من الدخل القومي ويحول إلى الخارج وهذا يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويؤثر سلباً على ثمة العملة المصرية ، ويشاء الفتي تتساقط في رؤوسه مشكلة البطالة بين المصريين ، ويقل عطفه على المرافق العامة والخدمات فاعمال الاجنبية يستفيد منها بالاشباع المصرية وهي تضيعة من الاقتصاد المصري ، والعامل الاجنبى الجيرف اتقن او التمد للمصري والانتاجى المصرى للخلل ويقتلج يكون ادله غير مطالب بالنسبة تنفيذ المشروعات في مصر .

وهناك جنسيات يجب الحذر في التعامل معها كالإسرائيليين واليونانيين وقبرس ومالطة لأسباب أمنية لهذه الناطق مشروف عنها محاسنها للجواسيس الإسرائيليين إنهم دخلوا معنا في منافسة اقتصادية بالذاتة في بعض الميكانات الذين يعملون الجنسية

الزوجة الأمريكية والإسرائيلية ، أما الاستعانة بالسوريين واليوناني، فلأنهم عمالة رخيصة مما يقلل التكلفة للمشروعات وهم يحملون ساعات كبيرة بمقابل بسيط ، بالإضافة إلى تمزيقهم بالعمالة وانتظام وعدم التدخل في شئون الدولة والاقتصاد في مواعيد العمل

وهناك أيضاً مجالات معينة لا يجب الاستعانة بالعمالة الأجنبية فيها وهي : التنمية الاستراتيجية كالمصانع الحربية والكمبيوتر وأنشطة النظائر المشعة والكهرباء والاتصالات والإعلام أنواع أمنية وقاعدة عامة في أنشطة ليبيا فيها خيرات متوفرة محلياً لا يجوز أن نسمح للأجانب بالعمل على حتى لا تفرق رخيصة .

يرى الدكتور سيد محمد عبد القيس مشرف بمعهد التخطيط القومي أن تنمية القطاع الاجتماعي واقتصاد وتنشيط التعليم أن تنمية مجمعة للريبات أو التعليمات لتلائق أقبالا من مطم الأسر المصرية ويظهر ذلك بوضوح في قطاع البريف فقد لصوموا يرفضون بشدة أن يشغلوا أبنائهم خدامين أو شغاليين كما كان يحدث في الماضي مما اضطر المصرية لفترة الاستعانة بالأجانب .

ومن هنا نعتقد أن نمط الحكماء في الاستعانة بخدم "المصريين العاملين في البلاد العربية كان لهم خدج بنشالاشيون واليبينين ، وهذا رجوعا إلى مصر جازا بخدمهم .

### أعمال كبير

وتعداد العمالة الأجنبية الحاصلة على ترخيص لإتلاق ولكن يجب الاحتياط وعدم إعطاء ترخيص إلا إذا كان يمثل لفة ولا يوجد له مثل في مصر .

وهم توفر أرقام تفصيلية عن تعداد العاملين الأجانب في مصر بوزارة القوى العاملة إن دل على عملهم في مصر فيجوز الاستعانة ، والشيء اللطاف في موضوع العمالة الأجنبية في مصر هو العاملون بدون ترخيص عمل وتتركزون في القطاع الخاص ويشكل غير رسمي بالطبع ، وتواجدون بكثرة في الصراف في البحر الأحمر وشرم الشيخ وبعض واديهم وفترات قصيرة في مصر أقامتهم في مصر في الخدمات السياحية ومراكز الضيافة ، بالإضافة إلى أنهم يمثلون أعداء لثانية فهم يعتبرون تهديدا للأمن القومي لأن كثيرين منهم يأتون أراضيا صعبة كالإيرين . وأنا شخصيا رأيتهم في دهب وبنوع تخاف أن تقترب منهم والخطر من ذلك أن كثيرين منهم من الشياطين الإسرائيلى الذين يشكون تهديدا للأمن القومى بالأصالة للأمن المصري .

### عمالة بدون ترخيص

أما كشكة عبد الهادى عضو مجلس الشورى وعضو المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس لجنة لثة القاطلة العربية بالاتحاد القومى للعمل العربى نقول : أنا ضد أي نوع من العمالة لا مثل في مصر لأن أي فرصة عمل تتاح لشبابنا طمحا هي مسألة مهمة وتساعد كثيرا في حل مشكلة البطالة ولا تقترأ إلى الاحتمالات سيحدث أن العمالة الأجنبية في مصر منذ عام ٨٩ حتى نهاية عام ٩٦ كمن تدملعا في مستوي تتألى ولكن من بداية عام ٩٦ حتى يومنا هذا بدأ العمالة أربعا أو خفيف وهذا مؤشر سلبى يدل ناتجهم لخطى ما يوجب عتيا أن نضع اليد على استجواب هذه العمالة والتأكد من ذلك شرايط تشفيها وزارة القوى العاملة والهجرة لاصطاد هذه الترخيضى ولكن لئلا نحتاج إلى التفتيش الاكثر في منح هذه الترخيضى ونحوها التفتيش الأجانب الذين يأتون لمصرين ولهم نفس الخبرة والقدرة العاملة إلا أننا نعتقد أنها لا تعجزات وزارة القوى العاملة في ٩٥ من لجانها للتحقق على ترخيص عمل في مصر ومما يلاحظ في مجالات البيع والشراى والاعمال التجارية والسيد وزارة والمين العامة : ونقتطع الأخرى في هذه القضية التي يجب تشفيها

الذين ليس فقط في العمالة المسجلة لدى وزارة القوى العاملة والهجرة وإنما الخوف من العمالة الأجنبية التي تعمل في مصر بدون ترخيص عمل ويقتن أسر بعجبة السباحة أو الدراسة بأعداد كبيرة ويمن أي شرايط وثائق زيارتي الأخيرة إلى دوما لاثبات أن هؤلاء المصريين هناك تتألى أقبالا ولديهم أوطان في الجبال الإيبينين في حين وجدت أن أبناء الجباليات المصرية تتلقى مثل هذا الترحيب الألفاء بالعامل المصري .

أما إبراهيم الأزمري رئيس اللجنة العامة للكمبيوتر فيقول : إن ثقتنا في السنبلة عن حماية وعناية العاملين في قطاع الأعمال العام والخاص والاستثمارات في مجالات صناعة الاسد والأدوية والصناعات والكيموت والبالستيك والزجاج والحديد والصناعات والبيدات ونحن الآن لانتسعين باجانب فيكد كما في الماضي

نستعين باجانب اوروبى واسيكتن كمشراء والسودانيين كعاملين لكن بعد أن اكتسب العامل المصري الخبرة تراه أهله اكتسابه تلك العلم كله في هذا المجال حل المصري محل الأجنبي ، وأصبحنا لانتسعين بالخبرات الأجنبية بالخبير المصري يأتى أقبالا من كافة دول العالم في هذا المجال بسبب انتاج التي حقه .

### الاجانب على الأجانب

ويحل خضوع الأجانب العاملين في مصر لنظام التأمين الاجتماعي يتولى محمد جاهد السيد وكيل أول وزارة التأمينات : بالنسبة للأجانب الذين يمارسون العمل في مصر يتسعين على أنفسهم لادفعوا عامل لحساب الغير وقد وضع لحكام لقسمن رقم ٧٨ لسنة ٧٥ والرقم ١٨٠ يعمل لحساب نفسه ويخضعون لحكام قانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦

أما بالنسبة للأجانب العاملين لحساب الغير فهناك شروط للخضوع لنظام التأمين الاجتماعي في مصر ، فشرط الأول أن تكون مدة عقد الأجنبي العمل في مصر تتألى عن سنة والتأمين الثاني أن تكون هناك اتفاقية العمله بالتالى بين مصر وبين هذا الأجنبي ويجب توفره هذين الشرطين والأخلاق بأحداهما بحرمه من الخضوع لنظام التأمين الاجتماعي المصري .

والجانب الثاني من التأمين الاجتماعي لحساب أنفسهم ويخضعون لحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ وهذا القانون يترجم شرط ١٨٠ وشروطا معينة للخضوع الأجانب لحكام التأمين كما هو موجود في القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٥ الخاص بالعاملين الأجانب لحساب الغير وقد نص على أن أجنبي لديه مشروع تجارى أو زراعى أو صناعى أو خدمى أو شريك متضمن فى عضو متدب وبعضه مئة إدارة في الشركات المساهمة أو للمدين في الشركات المحدودة وأصحاب المقار والاراضى الزراعية : فإذا كان هناك أجنبي يمارس مثل هذه الأنشطة في مصر يمكن أن يخضع لنظام التأمين الاجتماعي طبقا لحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ بغض النظر عن جنسيته سواء كان سوريانا ، يونانيا ، امريكا أو إسرائيليا ..

مادم يعمل لمصا بنفسه في مصر فهو له حق الخضوع لنظام التأمين الاجتماعي دون النظر لاتفاقيات العمل على الأجانب الفاضلين لنظام التأمين الاجتماعي في مصر يقول إن التقارير السنوية التي يرفعون بإعدادها لانتسعى لاعداد الأجانب الذين ينظم التأمين الاجتماعي في مصر أو جنسياتهم ضمن الهيئات المختصة فبالا يعمل بشكل مستمر ، وحاصل على ترخيص بالإقامة يعمل بمجال عمله العاملة المصرية خضوعه لنظام التأمين الاجتماعي بل إن هناك بعض الدول العربية معاملة من شرط العمل على ترخيص للإقامة كاللبنان ذلك لايجوز عليه مسطرة ذهب يصلوا ويرجع بيدها .

ويحل أنواع التفتيشات للعملة بالتالى بين مصر ودولى دول العالم في مجال التفتيشات يقول محمد سيد سالم وكيل وزارة التأمينات : حرصا من الوزارة على حماية حقوق المصريين العاملين بالخارج والحصول على مستحقاتهم التأمينية في أرض الوطن ، ومن أجل في بلد العمل رعبه النهائية لأرض الوطن ، ومن أجل هذا تم الاشتراك في العديد من الاتفاقيات الجماعية وقائية الخاصة بالتأمين الاجتماعي



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	١٦٥٤
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

وحول الاستعانة بالعمالة الأجنبية في مصر بقطاع الاتصال العام يقول الدكتور إسماعيل عمران فقيير بوزارة قطاع الأعمال العام إننا لا نستطيع إطلاقاً بالخبرات الأجنبية لدينا الآن خبرات مصرية ماهرة وممددة على أعلى مستوى والفيل على ذلك انتحاج الذي يحققه المصريون العاملون في المنظمات العربية والأجنبية في جميع المجالات وفي كل أنحاء العالم.

وقال عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة العمال بمصر للشعب : نحن نستعين بالعمالة في أفضل الحدود مع الشركات التي تنفذ مشروعات في مصر ونحتلنا في خبرة في التركيب وخبرة في اللحام وصناعة عامة للمصريين الفنيين العاملين مع التكنولوجيا المتقدمة ، وحجم العمالة الأجنبية في مصر لا يمثل نسبة كبيرة بالنسبة للعمالة المصرية ومثل ذلك شركة ميدور وهي شركة برتغالية عملاقة بتكلفة ٥ مليارات جنيه ويمل بها حوالي ٦ آلاف عامل معظمهم مصريين ونسبة العمالة الأجنبية فيها بسيطة وهم المسؤولون عن العمليات الفنية وتسلم طيما للصناعات وهذا لا يؤثر على العمالة المصرية . أما بالنسبة للاستعانة بالأجانب في مجال الزراعة .

بسبب أن الزراعة الآن تعتمد على الفلاح وإنتاجه الفنيية بل تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في عمليات الحصاد والتخزين لذلك فإننا نستورد عمالة فنية أكثر منها عمالة تقنية لولا ذلك لتقدم في مجال الزراعة على مستوى العالم والاستعانة بالخبرات الفنية لدى الدول التي سبقتنا ليس عيا .

## عمالة متخصصة

الزيادة الملحظة في تعداد العمالة الأجنبية في مصر منذ بداية ٩٨ حتى الآن يجب ربطها بزيادة حجم للمشروعات ونوع هذه المشروعات ففي الفترة الأخيرة انشئت في مصر مشروعات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للعلقة للتطوير التي تروج علينا استيراد عمالة أجنبية متخصصة في هذه التكنولوجيا وتركيبها وتشغيلها وتدريب العمالة المصرية عليها لذلك لابد أن ترتبط هذا الرقم وتنسبه إلى حجم المشروعات ونوعيتها ولا نلغ هذا الرقم مجردا .

أولا الاتفاقيات الجماعية وتنقسم إلى اتفاقيات منظمة العمل العربية وقد صدقت مصر على اتفاقيات مع الدول العربية ومن ثم فإن رعاية الدول العربية الأعضاء من يعملون داخل مصر يخضعون لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ شروط أن تكون الدولة التي ينتمي إليها كل هؤلاء الرعايا قد صدقت على الاتفاقيات العربية التي تمكن العمالة بين الدولتين شروطا للعمالة بالمثل فضلا عن أن تكون مدة متعاقبة للعمل في مصر لا تقل عن سنة وهناك أربع اتفاقيات جماعية وقعتها مصر مع الدول العربية : الأولى عام ٦٦ بشأن مستويات العمل وقعتها عليها كل من لبنان والجزيرة واليمن وسوريا والعراق ومصر والسودان وليبيا « والاتفاقيات الثمانية لعام ٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة وقد صدقت عليها كل من مصر والأردن وسوريا والعراق والسودان وليبيا أما الاتفاقية الثالثة لعام ٧١ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية فقد صدقت عليها كل من « سوريا وليبيا والعراق والسودان ومصر » والاتفاقيات الرابعة عام ٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدل) فقد صدقت عليها كل من « الأردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق » لذلك فهي تدور في فلكها إلى إحدى الدول العربية سائلة الفكر والتي تكون قد قامت بالتصديق على أي اتفاقية صدقت عليها مصر فإن هؤلاء الأفراد يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ للعمل متى توافر في شأن كل منهم شروط التعاقد للعمل بجمهورية مصر العربية لمدة لا تقل عن سنة .

القسم الثاني من الاتفاقيات الجماعية هي الاتفاقيات الدوالية التي تخضع لسائر منظمات العمل الدوالية في مجال الشمان الاجتماعي وهي أربع اتفاقيات دوائية الأولى بشأن التصدي عن حوادث العمل وقد تم التصديق عليها عام ٦٠ ، والثانية بشأن الأمراض المهنية وقد تم التصديق عليها عام ٦٠ ، والثالثة بشأن المساواة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتصديق عن إصابات العمل وقد تم التصديق عليها أيضا سنة ٦٠ أما الاتفاقية الدوالية الرابعة فهي بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الشمان الاجتماعي وقد تم التصديق عليها سنة ٩٤ .

والنوع الآخر من الاتفاقيات هي الاتفاقيات الثنائية وقد أبرمت مصر أربع اتفاقيات ثنائية الأولى عام ٧٦ مع السودان والثانية عام ٨٦ مع اليونان والثالثة عام ٨٩ مع قبرص أما الاتفاقية الرابعة فتتمت خلال شهر مارس ٢٠٠٠ مع تونس وهناك اتفاقيات وقعت بالأحراف الأولى مع العراق والكويت واليمن والسودان وليبيا والجزيرة واستراليا وأمريكا وإيطاليا وسوريا وليبيا والمغرب وهناك فرق كبير بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الجماعية فالاتفاقيات الثنائية أوسع وأقوى وأكثر تفصيلا وتعالج مشاكل كثيرة لا تستطيع الاتفاقيات الجماعية معالجتها .

وحول الأساس الذي تعتمد مصر عليه في اختيار الدول التي تريد إقامة اتفاقيات ثنائية يقول محمد عطية سالم وكيل وزارة التأمينات : حقيقة نركز على الدول التي يوجد بها عمالة مصرية كبيرة إلا أن هناك دول يتزايد فيها عمالة مصرية كثيرة ولا نستطيع التصديق على اتفاقيات العمالة بالمثل معها وخير مثال على ذلك دول مجلس التعاون الخليجي كـسـلـمـيـن تـمـاـنـيـن لـيـصـدقـنـا على اتفاقيات في مجال التأمين والتعامل بالمثل بل إن المملكة العربية السعودية ومصر مسموح ملكي الترخيص الأجانب العاملين لديها القوانين التأمين الاجتماعي

## على شيخون



# الاقتصاد

العربي

عام



## الاقتصاد العربى

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد العربى وسوق الأوراق المالية	عبد الرحمن البيضان	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٣٠
٢	ماذا بعد الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية	الجرادة	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٣١
٣	ازمة التحديات	احمد صلى الدين	العالم اليوم	٢٨٩٦	٢٠٠٠/٨/٢	١٣٢
٤	مق تلمر جهود الإصلاح الاقتصادى رضاء فى الشرق الاوسط	الجرادة	الحياة	١٣٧٠٣	٢٠٠٠/٩/١٧	١٣٦
٥	ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية	زاهدة محمد غويش	عمان	٧٠٥٣	٢٠٠٠/٩/٢٣	١٣٨
٦	المصارف العربية وقدرتها على التأقلم (١-٢)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٧٥٠	٢٠٠٠/١١/٣	١٤١
٧	المصارف العربية وقدرتها على التأقلم (٢-٣)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٧٥١	٢٠٠٠/١١/٤	١٤٤
٨	الاقتصادات العربية : تطورات مؤاتية	محمد خالد	الحياة	١٣٧٨٢	٢٠٠٠/١٢/٥	١٤٨





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن البيضاى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٤١٥٠٣
العدد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

## الاقتصاد العربي وسوق الأوراق المالية

أسعدني لقارح الأستاذ الدكتور عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال المصرية ببناءه شركة للاقاية المالية بينه وبين خلائها قدامى الأصدقاء  
من أسواق المال العربية على أن يرصد جوائز مقرر أسواق المال لجميع  
ثلاث أسواق مالية ( باريس وبيجيكا وامستردام ) بعد إجراء تحليل من تعديلات على  
هذا النموذج المقرر استحداث مع ظروف  
واستحداث سوق للثلاث العربية .

نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء اليمن السابق

[illegible]

د. عبد الرحمن البيضاني

نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء اليمن السابق

[illegible]



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	الجزيدة
رقم العدد :	٤١٥٠٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

## ماذا بعد الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية؟!

# إجراءات لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العربي

للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تحويل الأرباح الخارج تحويل عائدات تصفية الاستثمارات المباشرة الصرح بها وكذلك الاستثمارات الحافظة، بالإضافة إلى إصلاحات الشركات، لزيادة مرونة وكفاءة الإجراءات الاقتصادية.

في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي، حيث تم فقدان الدور العربي من العمل بأسلوب الدول الغربية في أساليب غير مستقرة، بالإضافة إلى انهيار السوق المالية العربية، وأصبحت ميزان مدفوعات الدول العربية في السوق العالمية في حالة سيئة للغاية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية.

في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي، حيث تم فقدان الدور العربي من العمل بأسلوب الدول الغربية في أساليب غير مستقرة، بالإضافة إلى انهيار السوق المالية العربية، وأصبحت ميزان مدفوعات الدول العربية في السوق العالمية في حالة سيئة للغاية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية.

في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي، حيث تم فقدان الدور العربي من العمل بأسلوب الدول الغربية في أساليب غير مستقرة، بالإضافة إلى انهيار السوق المالية العربية، وأصبحت ميزان مدفوعات الدول العربية في السوق العالمية في حالة سيئة للغاية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية، وتعتبر من الدول العربية التي تواجه الدول الصناعية الغربية.

تتطلب البنية التحتية ومعدل نمو الاقتصاد، مع تصاعد تكاليف العمالة، كان لابد من اتخاذ تدابير عاجلة.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

هدف إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

أكد، عبد الرحمن صبري، مدير الاستثمار الاقتصادي لإمارة أبوظبي، أهمية الدور العربي في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وإذا بقي الحال على هذا النحو، فإن زيادة القدرة التنافسية للدول العربية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.



عبد الرحمن صبري







الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٢٨٩٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢

أما بالنسبة لتجربة المغرب فبغض النظر عن نظام الضمان الاجتماعى والتغطية الصحية التى يمكن اعتبارها أليات للتغطية الاجتماعية فإن شبكة الحماية للفئات الضعيفة تتكون من صندوق المصاصة الذى يدعم أسعار المواد الأساسية ومؤسسه التعاون الوطنى التى تؤمن دعم الفئات الضعيفة ومؤسسة الانعاش الوطنى والتى تغطى باتعاش الشغل لصالح الفئات الفقيرة وبرامج الطعام وتوزيع حليب الأطفال وصندوق الكوارث الطبيعية وغيرها.

وفى مصر كان الهدف من إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية سنة 1991 ليجاهد آلية لتخفيف الأثا. السلبية لبرامج الصندوق الدولى وحماية الفئات التى

الصندوق الاجتماعى على عدة وبرامج تنمية للشروعات ،

التحولى وبرنامج التنمية الاجتماعية وخدمات النقل اعدم وقد صمم الصندوق الاجتماعى لمساعدة الفقراء عن طريق ايجاد فرص عمل مؤقتة ودائمة ولذلك سيتمتع من أولئك الفقراء القادرين على العمل فقط أما الفقراء غير القادرين على العمل فهم مستثنون من تلك المنافع وتأسيسا على تزايد الفقر من الوطن العربى نستطيع القول بأن شبكات الأمان الاجتماعى من المنطقة ليست بالاتساع الواسع كما أنها لا تكفى لحماية الأشخاص الذين عليها تغطيتهم.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل فى الميل إلى المبالغة من الإنجازات المتحققة للحد من ظاهرة الفقر أو تقليص الفجوة فى إعادة توزيع وتكتنجه نهائية فإن شبكات الأمان الاجتماعى إن استطاعت حل مشاكل الفقراء أثناء هذه الفترة فإنها غير قادرة على أن تكون أداة للقضاء على الفقر. وعليه لابد من البحث عن حل يخرج من واقع هذه الأامه ويراعى طبيعة المجتمع هذا الحل هو العمل والذي يعد السلاح الأول لمحاربة الفقر

أما بالنسبة للجزائر فقد عدت السلطات الجزائرية منذ بداية انشائها مع الصندوق إلى تطوير عناصر الشبكة لذلك فإنها استحدثت آليه جديدة أكثر استيعابا للفئات الفقيرة للتعويض عن آثار تقليص الدعم، كما عملت على رفع قيمة للعونات المعاللة المقدمة فى إطار نظام التأمين الاجتماعى ونشأت برامج جديدة لمعالجة مشكلة البطالة بما فى ذلك إنشاء صندوق لتوفير التأمين ضد البطالة ويؤخذ على هذا النظام بأن خدماته متاحة للمتقنين اليه فقط ولا تتاح للآخرين بغض النظر عن مستواهم المعاشى وأخيرا فيما يتعلق بمشكلة البطالة للمستعصية فإنها قد تتفاقم فى إطار الاستراتيجية المتبعة حاليا.

أما بالنسبة لتجربة تونس فقد عملت السلطات التونسية مع بداية جهود التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على توسيع الشبكة من خلال تعزيز البائتها مستحدثه برامج جديدة لتوفير الخدمات الموجهة للفئات الفقيرة والمتضررة وقد شمل ذلك تعزيز نظام دعم أسعار المستهلك واستحداث برامج جديدة فى مجالات المعونة الاجتماعية والصحة والعمالة.





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٢٨٩٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢

## الفقر الغذائى

الانفتاح الكامل وتشجيع أو إلغاء الرسوم الجمركية التي سيتبع عنها وبصورة تلقائية تراجعاً حاداً في الإيرادات الجمركية لمعظم الدول العربية وبالتالي مزيد من الخسائر وتزايد في معدلات البطالة. ومن المتوقع في ظل بقاء الوضع العربي الرسمي الراهن أن يزيد حجم الدين المأخوذة والمصارفية من حوالي 400 مليار دولار في نهاية عام 99 إلى الضعف في نهاية العقد الأول من القرن 21 إذا بقيت معدلات النمو على ما هي عليه من تآثر سلبية أو عكسية وستزيد عدد الدول العربية التي لن تستطيع مصاد فولك الديون تاهيك عن أصولها ، الجوائز على سبيل المثال بلغت 35,2 مليار دولار فولك ديون حتى عام 1994 دون أن تستطيع سداد أى جزء من الدين الأصلي.

الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها 135 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 40٪ فقط على أكثر تقدير والسبب كذلك لا يعود إلى عدم وجود الفائض المالي الذي يزيد على 800 مليار دولار. إن ارتفاع قيمة المبلغ الغذائية الواردة إلى بلدان الوطن العربي بهذه النسبة سيؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية والمخاطر الناتجة عنها نتيجة التطبيق غير المدروس لشروط الأجبات في منظمة التجارة الدولية الضارة بالمصالح العربية وبشكل خاص تلك الشروط التي تنص على فتح الأسواق العربية وغيرها أمام المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى ظهور موجات جديدة من التضمض نتيجة الارتفاع في الأسعار كما سيؤدي إلى توقف عدد مهم من الأنشطة في القطاعات الانتاجية بسبب غياب القدرة على المنافسة في ظل

تزايد نسبة اعتماد المواطن العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الدول الغربية نحتي نهاية عام 1996 اعتمدت الدول العربية على الخارج بنسبة 70٪ من احتياجاتها من القمح و74٪ من احتياجاتها من السكر و62٪ من الزيوت وستزيد هذه النسب بما لا يقل عن 50٪ بعد عام 2005 حيث سيتم إلغاء الدعم من أمريكا وأوروبا عن السلع الزراعية فيها هذا وقد بلغت مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط 15 مليار دولار عام 1996 وأصبحت هذه البلدان من أكثر مناطق العالم عجزاً في تأمين الغذاء لسكانها فالمعروف أن الطلب على الغذاء في الوطن العربي ينمو بمعدل 6٪ سنوياً في حين أن الانتاج ينمو بمعدل 2٪ فقط وسبب ذلك لا يعود إلى محدودية الأرض الزراعية بل إلى عدم استغلال

اعداد  
أحمد صفى الدين  
محمود مختار  
نجلال الرفاعي



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
رقم العدد :	٢٨٩٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢

## تراجع القدرة التصديرية

مع إلغاء الحدود الجمركية وفتح الاسواق خاصة بعد عام 2005 سوف تتعرض المصناعات الوطنية العربية إلى انهيار شبه شامل نتيجة انفتاح السوق للمنتج العربى بمختلف المنتجات والسلع الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة وهو ما يضيف من القدرة التصديرية العربية والتي تتسم بالتراجع اصلاً نتيجة للركود والتراجع السياسى والاجتماعى والاقتصادى العربى وليس نتيجة لغياب الامكانيات أو رأس المال فمجموع الناتج القومى العربى حالياً يوازى ويعتبر من 60٪ من مجموع الناتج القومى فى الصين الشعبية حيث يبلغ فى الصين الف مليار دولار بينما يبلغ عدد سكانها 1200 مليون نسمة فى حين أن عدد سكان الوطن العربى لا يتجاوز 260 مليون نسمة وتضيق الصين لكى يصل دخلها القومى إلى 8,5 تريليون دولار عام 2025 أما نحن العرب فبالرغم من أننا نملك القدرة والخبرة والامكانيات لكى يرتفع الناتج المحلى العربى إلى ما لا يقل عن 1,5 تريليون دولار خلال العشر سنوات القادمة إلا أنه ليس هناك نية لتغيير الأوضاع. وإلى جانب ضعف القدرة التصديرية العربية فإنه يمكن " أن نلجأ إلى أحد التحديات التى تواجه الدول العربية هو غياب تسهيل القرارات الخاص بتسريع التكامل الاقتصادى العربى المتعددة التى تم اقرارها رسمياً وعلى الورق فى الحقيقة التاريخية الممتدة منذ عام 1950 عندما تقرر إنشاء المجلس الاقتصادى العربى ثم اتفاقية التجارة والتراخيص 1953 واتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957 وقرار السوق المشتركة 1964 واتفاقية الصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى الاجتماعى عن عام 1967 ومركز التنمية الصناعى العربى 1968 والنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى جانب الاتحادات الاقتصادية فى كل من المغرب والشرق العربى وصولاً إلى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى أو ما يعرف باتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة فى عام 1997.

والمعروف أن هذا الغياب فى تفعيل الاتفاقيات العربية على الصعيد الاقتصادى كان أحد العوامل التى أسهمت فى إضعاف التجارة البينية العربية التى لم تتجاوز نسبتها 9,3٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية وفى هذا السياق فإن حصص التجارة العربية من التجارة العالمية - حسب التقدير الاقتصادى العربى الموحد عام 1997 - قد بلغت 2,9٪ فقط أى حوالى 140 مليار دولار من اجمالى التجارة الدولية الذى يصل اليوم إلى حوالى 5 تريليونات دولار.

والحقيقة أن المنطق الاقتصادى السليم يفترض تخصيص الفضل السلع للتصدير وهذا ما يتم تطبيقه عملياً فى معظم الدول العربية لكن معايير الافضلية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالباً عوامل المواصفة والمواصفة بشكل رئيسى وقلماً تؤخذ فى الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحاً لهذا الوضع ويهدف تشجيع وتسريع وتأثر التبادل السلمى بين الدول العربية يقترح أن يتم تحديد سعر التبادل استناداً لتكلفة الانتاج فى أكثر المشاريع كثافة والإفلاق سريعاً عن اعتماد وسطى وهو ما يعود إلى أن البيع فى اسواق التصدير تحكم عوامل المنافسة الشديدة بدرجة أعلى من الاسواق المحلية مما يعنى ضرورة تقديم سلع بنوعيات أعلى وتكاليف أقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة.

اعداد

احمد صفى الدين

محمود مختار

نجلاء الرفاعى



# متى تثمر جهود الإصلاح الاقتصادي رخاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

□ لندن - «الحياة»

تعمل الدول العربية على إصلاح اقتصاداتها منذ سنوات عدة، إذ طبق البعض مثل الأردن وسوريا وتونس والمغرب برامج واسعة وبذلت المبالغية بمرجات متفاوتة، جهوداً حثيثة، بيد أن المواطن العربي لم يتمتع حتى الآن بشمار هذه الإصلاحات أو يتكافأ على تضحياتها، ولسان حاله يقول: متى سنرى أياماً أكثر رخاءاً؟

أزمة نمو وبطالة ورأس مال هزلي  
وتكشف الإحصاء أن لنقل المواطن ليس بلا مبررات، فطوال عقد التسعينيات جاء أداء الاقتصادات العربية مخيباً للآمال، وباتخاذ تفككت معدلات النمو المختلفة من مجازاة معدلات النمو السكاني، وما يعنيه ذلك أن دخل الفرد، أصلاً يقل على حاله أو تراجع. ومن الممارسات أن التسعينيات شهدت الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد الأميركي، يحقق أفضل أداءه، وحتى الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا الجنوبية التي داعت هيكلتها تحت ضغوط أزمة الديفلات المالية المشهورة بدأت أخيراً باستعادة توازنها بينما خرجت الاقتصادات العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عقد التسعينيات وبداي معدلات النمو من بين مناطق العالم المختلفة باستثناء أمريكا الجنوبية، ما يؤكد، عن حق، أنها تعيش أزمة نمو.

□ يقول إنتر سود، مدير إدارة الشرق الأوسط لدى البنك الدولي وديكاد داغويتا المسؤول عن الحد من الفقر وإدارة الاقتصاد في إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك، في دراسة عن جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرخاء في المنطقة العربية، إن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أرست الأمن المطوية وبان الآن سواعد تشييد البناء. وفي ما يأتي بعض ما جاء في الدراسة.

~ ورثت على أزمة النمو نتائج خطيرة، فاستثناء الدول الخليجية يبلغ متوسط نسبة البطالة في المنطقة قرابة ٢٥ في المئة، ويصل إلى ٣١ في المئة في بعض البلدان مثل سورية واليمن وليبيا. وتقدر نسبة البطالة في الدول الخليجية بنحو خمسة في المئة إلا أن هذه الدول بدأت أخيراً خصائص من تفشي البطالة في أوساط لواءها العامة المحلية. ويزداد الأمر تعقيداً من واقع أن شرائك الإقليميين والشباب هي الأكثر تأثراً بالبطالة. ومن الممارات أيضاً أن المنطقة حققت أفضل إنجاز عالمي في مجال نشر التعليم الأساسي، لكن البطالة حرمها فرصة الاستفادة من إنجازها لصالح اقتصاداتها وعرضتها لا يمكن وصفه أزمة رأس مال بشري.

لكن التضخمات تسببت لخصن طابعها أزمة الفقر. ويرجع الفضل في ذلك إلى الخصائص السلبية التي تعطلها الحكومات لواقعها بشكل واسع أساسية معزومة وخصائص تقنية وخدمات اجتماعية. وفي النتيجة ضمنت غالبية بلدان المنطقة (وأيس كلاً) عدم وقوع المواطن المعادي فريسة للفقر لنفع من أوقات الأزمات. واتاحت هذه السياسة الإيجابية قاعدة جيدة لتطور الاقتصادات العربية في التسعينيات، لكن تراجع النمو وضع حكوماتها أمام تحد أساسي استمر في نهاية المطاف، ابتداء من مطلع التسعينيات، إجراء تحديثات (إصلاحات) واسعة وغالباً عقبار لا بديل.

ولكن أزمة النمو في جميع النظم من المشاكل التي تعانيها المنطقة، إذ من الصعب على الحكومات أن تسجيب لتطلعات مواطنيها ما لم تلك الاقتصادات بلدانها القدرة على تحقيق النمو السريع والمتطرد الذي لا بد أن تكون معدلاته عالية بما فيه الكفاية لتوفير فرص العمل ليس فقط للمواطنين عن العمل بل أيضاً للأجانب، وللتزايد من طالبي العمل. وتعود أزمة النمو إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

١ - بطء عملية التكيف مع تراجع البلدان مثل سورية واليمن للتفصيل عوائد تقطعت أو تحويلات عمالية أو مصاعبات أجنبية.

٢ - الدور المهمين للقطاع العام وضمانه الائتلاف العسكري.

٣ - انعدام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. ويعتبر العامل الأخير أحد النتائج السلبية لارتفاع المداخل المرتبطة بالنظام التي سمحت إلى جانب السياسات الحمائية، أنغام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للخصم. كما أدت سياسات تحديد أسعار الصرف التي تبنتها غالبية دول المنطقة (استثناءات: اليمن وتونس) إلى خسائر أحد الثروات المهمة التي تجعل المصادرات أكثر ربحية. وتبين هذه السياسات مجعها مع السياسات التي اتخذتها دول حققت نجاحاً كبيراً في مجال التصدير مثل تونر شرق آسيا التي برهنت تجاربها على أن تنمية المصادرات بالاعتماد على البضائع المصنعة وغير التقليدية تشكل مصارح حيوية للاقتصاد للخليج. ويبدو أن للاقتصادات العربية فائتة هذه الجيوب التي حفزت النمو في مناطق أخرى من العالم.

يرامو الإصلاح الاقتصادي وتناجها تراه التحول التاريخي الذي شهدته أسعار النفط في مطلع السمانينات أدراً عميقة في مدخل دول المنطقة المرتبطة بالنفط. وفي بداية التسعينيات شرعت غالبية الحكومات في اللمة الاقتصادية منها مع الواقع الجديد وتركت جهودها على إعادة الاستقرار إلى موازينها المالية. وساعدت مبادرات إعادة دولة الدين وتنظيمها في خفض اعياء المديونية من بعض الدول عارة على المساعدة في معالجة مشاكل حيز الموازنة والتضخم. وفي الوقت عينه استلحست غالبية الحكومات أسعار الصرف وسبلة ناهجة لإصلاح الاستقرار إلى اقتصاداتها، لكن تفتتت أسعار الصرف أدى إلى صدور إشارات غير صحيحة كان من شأنها إضافة ضغوط توجيه ذلك انتاجية عالية ما أبقى المنطقة محزولة عن التماس في الأسواق الدولية.

وانتهجت دول عدة في المنطقة على طابعها تونس والأردن وكذلك مصر والمغرب واليمن سلسلة إصلاحات هيكلية تعتبر حجر الأساس للنمو الاقتصادي. وانضمت على ضبط حركات القطاع العام وخصخصت المؤسسات التابعة للدولة وترشيدت عمليات الدعم الحكومي، عاوة على إزالة الكثير من الحواجز المعوقة للاستثمار والتجارة في القطاع الخاص. وتضمنت ذلك خفض التعريفات الجمركية، سوله في إطار المساعدة الاندماجية إلى منظمة التجارة العالمية أو من طريق التفاوض بنجاح مع الشركاء التجاريين وتحسين الخدمات الجمركية والخدمات الأخرى الموجهة للمواطن.



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٣٧٠٣
المسجل :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٧

القطاع العام الذى لازال مهيمناً ويبيروا واقعاً إلى حد بعيد وما زال حجمه كبيراً لأسباب عدة من بينها ضخامة الإنفاق العسكرى وضخامة تمويل الخدمات الاجتماعية ويؤكد ثانيهما على ضرورة تعزيز انتاجية القطاع الخاص الذى ما زال يعاني من تدني نسبة الفاعلية والقدرة على التنافس في الأسواق الدولية علاوة على تدني استثماراته بالمقارنة مع نظرائه في عالمية المناطق الأخرى وابتنسهما عن القطاعات الإنتاجية والخدمية القابلة للتصدير.

ومن سوء الطالع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات اللتان تمثلان القطاع الخاص ما يحتاج إليه من حيوية لم تذاً من صناعات القرار حقهما كاملاً من التشجيع. وفي الآونة الأخيرة بدأت عمليات الخصخصة في اجتذاب بعض الاستثمارات الأجنبية. كما هو الحال في الأردن. بيد أنه لا بد من تشجيع هذه الاستثمارات على الاستثمار في التعلق وتوجيهها استثمارياً لتمكين القطاع الخاص من النمو والتطور. إذ أن قيام القطاع الخاص المتمتع بالصيرورة والفاعلية يعتبر ضرورة أساسية لضمان عدم بقاء المنطقة عند أطراف الاقتصاد العالمي وفريضة.

## الخطوة التالية

لا شك أن الإصلاحات المالية والهيكلة تشكل قاعدة متينة يمكن لدول المنطقة الانطلاق منها إلى السباق السفلى لكنه من الضروري إبراء حقيقة أن جني النتائج للنخوة يتطلب المباشرة والاستمرار. لا سيما أن الاستثمارات الخاصة التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص وحفز النمو تحتاج إلى التاكيد من جدية الإصلاحات المطبقة ومصنيتها.

ويمكن القول أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أرسيت الأسس المطلوبة وحان الآن موعد تشييد البناء.

ودت الإصلاحات المالية والهيكلة إلى حدوث تحسن طفيف في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش متواضع على ميعود النمو الاقتصادي. كما دعيت لاحتلال قيام القطاعات الناشئة يمكن تسميتها بدعمر النبل. لكن نتائجها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات التي تأمل الحكومات الإصلاحية فيها وتملك القدرة على تحقيقها. وهناك سببان محتملان لهذا الواقع يتحمل أولاهما في الحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الرئيسية في





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
اسم كاتب المقال : زاهدة محمد غويش  
رقم العدد : ٧٠٥٣  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/٢٣

الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : عمان

## نتيجة لهشاشة البنى الاقتصادية

# ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية وتدنى مستوى الإنفاقية ١١٥ مليار دولار سنوياً إجمالي ما تسببه المشكلة للدولة

محقق : زاهدة محمد غويش

وفي هذا الإطار تطرح البطالة "حور عربية" محديا داخليا وخارجيا في نفس الوقت، حيث تدور عن ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على استيعاب القاطنة من قوة العمل، كما تهدد هذه البطالة البنى الاجتماعية القائمة والوحدة الوطنية وتوقع إلى عدم الاستقرار وبالتالي اشعال امكانيات النمو، وكل ذلك يجعل استعداد الدول العربية لمواجهة التحديات اضعف مما يهددها بالتدهيش.

وكشفت الدراسات في التسعينات عن أن كل زيادة في معدلات البطالة بنسبة ١٪ تتجاوز معدل البطالة الطبيعي، معدل البطالة الهيكلية - معدل البطالة الاحتكاكية، يسبب عنه فقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥٪، وتطابق ذلك على الحالة العربية ينتج عنه فقد ١١٥ مليار دولار سنوياً كل يمكن تحقيقه، وهذا المقد وحده كاف لإحداث قفزة ٦ ملايين فرصة عمل أو تخفيض معدلات البطالة في البلدان العربية إلى النصف في سنة واحدة.

فالبطالة ليست جريمة في حق العبالة العاملة فحسب، وإنما هي جريمة في حق الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، وفي تحد لجمع بينه القتل بالتدهيش والإفلاس.

ما هي أسباب اتساع البطالة في الدول العربية؟ يعد التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات وأول التسعينات هو العامل الأساسي في البطالة، حيث شهدت المنطقة العربية معدلات نمو عالية خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٨٠، ومنذ أوائل الثمانينات وحتى أوائل التسعينات كان معدل النمو في الدول العربية لا يتجاوز وسطيا ٠,٥٪ في الوقت الذي تزايد فيه قوة العمل العربية بأكثر من ٢٢,٧٪ سنوياً. كما أن تطبيق برامج "التكيف الهيكلي" في العديد من الدول العربية قد فقم من هذه البطالة، وهذه البرامج من خلال قبولها على الإنفاق العام والدور الاقتصادي للدولة تؤثر وبشكل كبير على التشغيل في قطاع كنود و على التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين من المعاهد والجامعات، الأمر الذي انعكس سلباً وبطالة واسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثاً والشباب اللاتي يفضن العمل في قطاعات الدولة حيث تتوفر حماية وضمانات الاجرة والاجتماعية.

لم يحقق الوطن العربي خلال السنوات الماضية نمواً اقتصادياً يضاهي النمو السكاني الذي يصل إلى ٢٪ سنوياً من جهة، ومتطلبات الرأه الأخذ في النمو المتسارع نتيجة تسارع للتغيرات البولية في عصر العولمة وإنتاج المعلومات من قبل الدول الصناعية من جهة أخرى، الأمر الذي حال دون حدوث لفزات نوعية في أداء القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، هذا بالإضافة إلى تراكم الديون التي وصلت إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ وكذلك هروب نحو ٨٥٠ مليار دولار أمريكي إلى خارج الوطن العربي والتي حدث من آثاره عليات الاستثمار داخل الدول العربية المختلفة، وبالتالي الإبقاء على قاعدة اقتصادية عربية غير قادرة على استيعاب مزيد من قوة العمل العربية المعروضة في سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق تنمية في مستويات ترقى إلى حجم التغيرات، كذلك ضعف التنسيق العربي لجهة رفع نسبة التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ٩٪ في عام ١٩٩٩ مما حداك عن العلاقات التجارية العربية مع دول العالم خصوصاً الصناعية منها، إذ تعيل لصلصة الأخيرة من حيث التركيب السلفي، إضافة إلى حجم التجارة العربية الكلي الذي لا يضاهي حجم سكان الوطن العربي البالغ ٢٦٠ مليوناً ويطلقون ٤,٣٪ من مجموع السكان في العالم ٦ مليارات نسمة، ففي عام ١٩٩٩ لم تتعد مساهمة الوطن العربي ٠,٣٪ من إجمالي التجارة الدولية، كما أن انخفاض مؤشرات التنمية البشرية كل سببا في عدم تحقيق تنمية اقتصادية عربية ونمو اقتصادي متوازن، حيث لم يتعد العمر المتوقع للعمر العربي ٦٤ عاماً مقابل ٧٨ عاماً في الدول النقدمة، ويتفاوت دخل الفرد العربي، فهو في المتوسط ٢٣٠٠ دولار سنوياً، في حين يصل إلى ٢٠٠٠ دولار في بعض دول الخليج العربية، ولا يتعدى ٣٠٠ دولار في بعض الدول العربية الأفريقية. ولا لعبت مستويات الأمية التي ما زالت مرتفعة بين الكبار في الوطن العربي ٥٠٠، دوراً سلبياً في أداء الأعمال العربي في القاعدات الاقتصادية العربية المختلفة وبالتالي ضعف إنتاجيته مقارنة بالعمال في الدول الصناعية، وما يزيد الوضع سوءاً في أداء الاقتصاد العربي البنية السكانية، حيث يشكل الاطفال دون الخامسة عشرة من العمر ٥٠٪ من السكان، وبالتالي ارتفاع اعباء الاعالة لتصل إلى ثلاثة افراد، أي أن كل فرد من قوة العمل العربية يتحمل إضافة إلى نفسه فردين آخرين من خارج قوة العمل سواء من الاطفال أو الشيوخ.

وهكذا، وفي ظل هذه التغيرات في الاقتصاد العربي ما زالت العمالة العربية تعاني من اتساع نطاق البطالة والتدهور في شروط العمل والتدني المستمر في المستوى المعيشي، ويترافق هذا الوضع بتدن في إنتاجية العمل في جميع الدول العربية تقريباً، حيث تعكس البطالة وبشكل واضح هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية غير القادرة على توليد الوظائف وموارد الدخل في ظل المنافسة وإنتاف الأسواق.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	عمان
اسم كاتب المقال :	زاهدة محمد غويش
رقم العدد :	٧٥٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

تتمس العمالة العربية بضعف مساهمة المرأة العربية في قوة العمل وخاصة في الدول العربية الخليجية التي تشكل فيها مساهمة المرأة أقل من ١٠٪ من قوة العمل المحلية في حين ترتفع هذه النسبة في تونس ولبنان إلى أكثر من ٢٥٪. شكلت الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٧ ما يقارب ٣٤,٥٨٪ من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي واستأثرت الصناعات الاستخراجية بما يعادل ٦٠,٤٢٪ الباقية. لقد نما إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية بما يقارب ١,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧ أي أن للصناعة التحويلية العربية لم تشهد تطوراً ملموساً خلال النصف لثلاثي من العاشرين والتسعينات، كما أن البنية الهيكلية لهذه الصناعة لم يطرأ عليها تغيير فعلي حيث ما زالت الصناعات الغذائية تحتل الأهمية الأكبر والعدد الأكبر من العاملين نحو ٢٢٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام ١٩٩٧ تليها الكيماويات بنسبة ٢٢٪ من القيمة المضافة ولكن يعد أقل بكثير من العاملين ثم الصناعات المسججة بـ ١٦٪ من الإجمالي والمعدات وسائط النقل بنسبة ١١٪ ويتضح من هذا التوزيع للقيمة المضافة للعاملين ضعف مساهمة القطاعات الحليفة الإلكترونية والتكنولوجيا مما يعكس ضعف مستوى تأهيل وتطور العمالة العربية التي قدرت منظمة العمل العربية أن ٨٠٪ منها يد عمالة غير ماهرة.

أما بالنسبة للتأهيل العلمي فتشكل الأمية في الدول العربية ما يقارب ٤٧٪ من السكان البالغين وترتاد هذه النسبة في الأرياف وبين الأثلاث، حيث بلغت عام ١٩٩٢ نحو ٦٠٪ من الأثلاث البالغات وحسب بعض الدراسات الدولية بلغ وسيط سنوات القطع للفرق ما يقارب ٣,٢٧ سنة عام ١٩٩٥ في الجزائر ونحو ٢,٢٣ سنة في البحرين و٥,٩٦ سنة في العراق و٧,٠٠ سنوات في الكويت ونحو ٥ سنوات في مصر وما يزيد من ٧ سنوات في الأردن و٣ سنوات في المغرب و٦,٦٦ سنة في سوريا و٤,٢٢ في تونس. يتضح من هذه المعدلات الفرق الشاسع بين مستوى تأهيل وإدرات العمالة العربية والعمالة في الدول الصناعية المتقدمة والتي بلغت فيها نسبة الإنتاج للفرد على المعرفة والمطواعة ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج عام ١٩٩٨.

بالإضافة إلى المستوى التعليمي فإن الدول العربية لم تولي البحث والتطوير الاهتمام الكافي حيث أن ما تخصصه الدول العربية للبحث والتطوير لا يتجاوز ٠,٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ عدد الباحثين بالبحث العلمي لكل عشرة آلاف من السكان بـ ٨ باحثين في مصر و٤ في تونس و٢ إلى ٣ في لبنان و١ في الأردن، وتتضح شألة هذا العدد من الباحثين بالمقارنة مع ٨٥ باحثاً في أمريكا و٧٠ في اليابان لكل عشرة آلاف شخص.

كما أن طبيعة هذه البرامج تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي العام في البلاد الذي يطبقها وما تحفز القطاع الخاص بشكل مباشر على التوسع مما يساعد في توسيع الفجوة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها.

تأخذ منظمة العمل العربية أن حجم البطالة في عام ١٩٩٩ قد بلغ نحو ١٤٪ من قوة العمل العربية أي ما يعادل تقريبا ١٢ مليون إنسان، هذا المعدل الوسيط يخفي تحدياً كبيراً في مستويات البطالة حيث تشمل في عدد من الدول مثل الجزائر والأردن واليمن ولبنان نحو ٢٠٪ من قوة العمل، وهي تقارب في تونس والمغرب ١٥٪ في حين تنخفض هذه النسبة إلى أقل من ٥٪ في دول الخليج العربية ويرتفع معدل البطالة بشكل عام في جميع الدول العربية فيما بين الشباب والفتاة. وقد أصبحت ظاهرة بطالة المتخرجين في المرحلتين الثانوية والجامعية عامة في كافة الدول العربية، حيث شكلت نسبة الشبان دون ٢٥ عاماً ٧٨,٤٪ من إجمالي العاملين في العمل في مصر ونحو ٥٨٪ من أولاد في الأردن و٦٨٪ في سوريا.

هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية تعاني من البطالة الممتدة إلى جانب البطالة الأسفارية، ففي السبعينات تبين الدراسات أن نسبة البطالة الممتدة في قطاع الدول العربية تبلغ نحو ٢٢٪ في مصر وحوالي ٦٥٪ في كل من الجزائر وتونس وحوالي ٢٠٪ في المغرب وفي دول العربية الخليجية.

أما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الدول العربية فهي شديدة السلبية نتيجة معدل الأالة الكبير في الأسس في الدول العربية جديداً، حيث تشكل قوة العمل ٣١٪ من مجموع الحماية الاجتماعية. في تونس والجزائر ومصر أنظمة ضمان تكد بتعويض البطالة وإن كانت هذه الأنظمة غير شاملة ولا تغطي سوى نسبة محدودة من العاملين عن العمل، فإن بقاء الدول العربية لا تتوار فيها أنظمة من هذا النوع، كما لا تتوار في معظم الدول العربية أنظمة لإعادة تأهيل وتهيئة العاملين عن العمل وإعادة إدماجهم في النشاط الانتاجي الأمر الذي ينعكس بتأثيرات واسعة النطاق، وبالتالي الإخفاق بالتوازن والاستقرار الاجتماعي.

يؤكد تقرير الأمين العام لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ أنه على الرغم من أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تلي الاحتياجات الأساسية لبقاء الإنسان، فإن مزايها المحتملة جيدة لادى. وفي المجتمعات سريعة النمو يمكن للحماية الاجتماعية أن تدعم الاستقرار وتقلل إلى أدنى حد ممكن من الاضطراب الاجتماعي، وإن تساعد البلدان على التكيف بشكل أسرع مع التغير الاجتماعي والسياسي، وهي تستطيع أيضاً أن تساهم في الاقتصاد بتمكين الصناعات و' انتشرت من إعادة هيكلتها ورفع مستوى كفاءتها وتمكين العمال من مجايل التغيير بسهولة أكبر.

ويشير تقرير منظمة العمل العربية إلى أن الدول العربية تخسر ما يقارب ٢٠٪ من ناتجها المحلي جراء البطالة المخالفة عما عن الأثلاث الاجتماعية والتي تأخذ طابع الصراعات والتعصب والارهاب جراء فقدان الحماية الاجتماعية وأمساد أفاق المستقبل بالنسبة للشباب. أن اتساع حجم البطالة واستمراريتها تفرض ضغوطاً على سوية الأجور وشروط العمل في كافة المستويات، وتنعكس هذه الأجور والشروط بحد في انتاجية العمل بشكل عام. لقد تراجعت الأجور في قطاع الصناعة في الدول العربية خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٣ بما يعادل ١٥٪ في الجزائر، و٢٧,٥٪ في مصر و٣٢,٥٪ في سوريا و ٣٠٪ في الأردن وما يقارب ١٨٪ في المملكة المغربية.



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	زاهدة محمد غويش
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٧٠٥٣
المصدر :	عمان	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

ويقدم تقرير منظمة العمل العربية لعام ١٩٩٩ الاتفاق على البحث العلمي في الدول العربية بما يعادل ٨ دولارات للفرد وبمشاركة لا تتجاوز ٠.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة ضعف النمو وعدم توفر فرص عمل كافية وخاصة في قطاع الصناعة الحديث واتساع نطاق القطاع غير المنظم في كافة الدول العربية وخاصة تلك التي تعاني من زيادة كبيرة في عرض قوة العمل وكثافة سكانية عالية نسبيا وتقدر بعض الدراسات حجم هذا القطاع بما يعادل ٢٢٪ من قوة العمل على المستوى العربي. وتصل هذه النسبة في عدد من الدول العربية إلى ما يقارب ٤٠٪ من قوة العمل في اوليفر اللامانيات. وبينت الدراسات أن ٧٤٪ من النساء العاملات و ١٢٪ من الرجال العمال في مصر مرتبطون بدخل من القطاع المنظم وفي تونس خلال نفس العام ١٩٨٩ كانت النسبة ٥١٪ بين الإناث و ٣٦٪ بين العمال الذكور. ونتيجة لتوسع البطالة والتراجع في مستويات الأجور الحقيقية ازداد تشغيل الأطفال والأحداث في الدول العربية ليشكلوا ذوايل عام ١٩٩٠ نحو ١٠ ملايين طفل، ٤ ملايين من الإناث و ٦ ملايين من الذكور والذين يعملون بشكل منظم تقريبا ويشكلون أكثر من ١٢٪ من قوة العمل العربية بالإضافة إلى الجانب اللاإنساني في تشغيل الأطفال واستغلال أوضاعهم، فإن عملهم ينعكس على مستوى انتاجية العمل ومستوى المهارات والكفاءات المطلوبة في الصناعة الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذه الدول العربية ومستوى البطالة فيها تشير إلى أن التدهور الاقتصادي يلاحق الاقتصاد الفلسطيني أيضا الذي عانى ولا يزال يعاني من سياسات الاحتلال الإسرائيلي من حيث مستوى الدخل يتراجع كما أن معدلات البطالة أخذت بالارتفاع ويوضح تقرير البنك الدولي الصادر مؤخرا أن معدل البطالة قد وصل إلى نحو ٤٠٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية، وأنه مع جذب عمال أسبوريين وأوروبيين شرقيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي فإنه من المتوقع أن تصبح معدلات البطالة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية حالة دائمة ما لم تطرأ تحولات سياسية إيجابية لصالح الفلسطينيين.

كما أن تراجع حجم قوة العمل الفلسطينية إلى نحو ٢٥ ألف عامل وتراجع تدفق السلع بين الأراضي الفلسطينية والسوق الإسرائيلية كان له الأثر البالغ في تراجع دخل الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع من الناتج القومي الحقيقي، أي من السلع والخدمات، تراجع من ٦٢٢ دولارا للفرد الواحد سنويا سنة ١٩٩٣ إلى ٤٤٧,٩ دولار عام ١٩٩٧ وهناك احتمالات لتراجعها في السنوات حتى السنة الجارية في ظل نمو اقتصادي لا يرقى إلى متطلبات النمو السكاني أكثر من ٢,٥٪ سنويا ومتطلبات الرفاه لأكثر من ٢,٧ مليون و ٧٠٠ ألف فلسطيني، كما أن هناك احتمالات لـ ٥٠ ع معدلات البطالة في هذا العام ٢٠٠٠ في ظل قاعدة اقتصادية هدمتها وحالت دون تطورها سياسات الاحتلال.



# المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة

د. هنري توفيق عزام \*

(٢ من ٢)

يشتمل أول التغييرات المؤثرة على المصارف العربية في الأجسام الديموغرافية وأوضاعها وأوضاع الناس يعيشون حياة أطول وأكثر تعقيداً. وكنتيجة لذلك لم تعد الخدمات المصرفية تقتصر على مجرد تقديم القروض وإنجاز المعاملات المالية التقليدية بل أصبحت تشمل إدارة المخاطر والاستثمار الجسدي للخدمات الخاصة. كذلك تغيرت عادات العملاء وطرق تعاملهم مع المصارف وأصبحوا يطلبون الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيع المباشرة لأجزاء أصنامهم المصرفية، مما يؤدي إلى تراجع أهمية الفروع ويستوجب تغيير الطريقة التي تدار بها هذه الفروع.

ويجسّد تحدياً تجارياً للخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية من التغيرات الأخرى المهمة والمؤثرة على المصرفية، ويتوقع أن تزيد حدة المنافسة في الأسواق المحلية إذ أنه حسب تحليلات منظمة التجارة العالمية فإن البنوك هناك لن تميز بين المصارف المحلية والأجنبية. ومن التغيرات الأخرى المؤثرة على المصارف العربية ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشار قنوات تقديم الخدمات المالية على الإنترنت. فقبل هذه الخدمات تعطل العملاء القدرة للاختيار بين بدائل مختلفة بدلاً من التسبّل بما هو متوافر لهم في الأسواق المحلية. وهذا يمثل نقطة نوعية في علاقة العميل مع مصرفه، إضافة إلى تمكن المصارف من العمل في أسواق أخرى من خلال شبكة الإنترنت.

ومن الطرق التي تستطيع المصارف العربية من خلالها زيادة قدرتها التنافسية هو الاندماج لتفكيك كيانات مصرفية قوية. وسيؤدي هذا إلى تقليص الطاقة الفائضة لقطاع المصارف وتحسين كفاءته من خلال تقليل التكاليف والتكرار في الأعمال وتوزيع تكاليف التكنولوجيا المصرفية على قاعدة أكبر "والمنفعة من الاقتصادات الحجم". ويجب أن يكون الاندماج مرحباً وأن يتم اعتماده من وجهة نظر استراتيجية حتى يكون ناجحاً. وعلى رغم تنفيذ بعض صفقات الاندماج في المنطقة خلال العامين الماضيين إلا أنه لم يحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الاندماج والصفقات الناجحة. ويبدو أن المصارف العربية لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا. وأجبرها السلطات النقدية على ذلك.

ستستعرض الدراسة أدوار وهيكل المصارف العربية خلال الأعوام القليلة الماضية ثم التحديات التي ستواجهها في ضوء التغيرات المستجدة والمؤثرة على القطاع المالي العالمي والاقتصادي.

الأوضاع العالمية والمصارف المنطقة تشير النتائج للجمعية للبنوك العربية لعام ١٩٩٩، والمنتصف الأول من العام إلى أن المؤسسات المصرفية في المنطقة لم تتأثر كثيراً بضغط النمو الاقتصادي لتسجل خلال العامين الماضيين وأصبح معظم المصارف اليوم في وضع جيد بفضل لأن يستفيد من تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ويعد الاندماج الحاد في مؤسسات الفروع لعامي ١٩٩٩ والعامين ٢٠٠٠ وضع المصارف العربية اليوم من أفضل ما كان عليه في السابق. والمشاكل التي تواجهها المصارف لا تختلف كثيراً عن تلك التي غلبت على

القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة. كما أن بعض هذه المشاكل هي نفسها التي تواجه المصارف في الدول المتقدمة. وتتضمن هذه المشاكل في تركيز الاندماج على قطاع معين مثل التكاليف وارتفاع مستويات الأرباح الإستهلاكية للأفراد والفساد الإداري وغيره. والبنوك التجارية بالإضافة إلى تحكم الحكومات وبعض المساهمين الكبير في إدارة البنوك. ولكي نؤكد طبيعة التحدي الذي تواجهه المصارف العربية علينا النظر إلى ما يحدث في السوق المالية الأمريكية وهو غالباً ما يحدد التوجهات العالمية في هذا المجال. فالبنوك الأمريكية لا تستحوذ حالياً سوى ٢٨ في المئة من سوق الخدمات المالية المحلية وهو ثلث ما كانت تستحوذ عليه قبل خمسة وعشرين عاماً. في حين ما زالت هذه النسبة عالية في العالم العربي وتصل إلى ٩٥ في المئة. ويشكّل نحو ٤٠ في المئة من إيرادات المصارف الأمريكية من عوائد بيع الخدمات المالية التي تشمل كلاً من الأوراق المالية وأصناف البطاقات الائتمانية.

وأما صناديق الاستثمار -المصارف- وتقدم خدمات استثمارية للأفراد والأموال المالية وإدارة الاستثمار وغيرها، في حين أن معظم إيرادات المصارف العربية يتأخر في قبول الدوائج ومنح القروض.

وساعدت التكنولوجيا الحديثة تقليص عدد الفروع، إذ حصة استخدام الفروع في الخدمات المصرفية في ألمانيا مثلاً من ٧٠ في المئة في الثمانينات إلى ٤٠ في المئة حالياً، في حين ارتفعت حصة أجهزة المصارف الآلي إلى ٢٠ في المئة والبنوك التجارية إلى ٢٨ في المئة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ٢ في المئة. وهذا يشير إلى تقليص العملاء لقنوات التوزيع الذاتية بدلاً من الذهاب للفروع. أما في المنطقة العربية فما زال العملاء من ٩٠ في المئة من المصارف يستخدم الفروع، إذ بلغ متوسط عدد السكان لكل فرع ٨٠٠٠ العام الماضي مقارنة مع ٤٠٠٠ في الدول المتقدمة.

تعتبر نسبة التركيز في قطاع المصارف التي تتركز بالخاصة السوقية أكبر خمس مصارف عاملة في البلاد مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية، فهي المملوكة العربية السعودية وتستحوذ "البنك السعودي - الأمريكي، والبنك الأهلي التجاري، على نحو ٥٠ في المئة من إجمالي موجودات المصارف السعودية. في حين يستحوذ بنك الكويت الوطني، وبنك البحرين الوطني، على ٣٠ في المئة من موجودات قطاع المصارف في البحرين. وفي مصر تستحوذ مصارف القطاع العام الأربعة على ٥٠ في المئة من إجمالي الموجودات، في حين سيطرت المصارف الكبرى الخمسة على الأربعين إلى ٨٠ في المئة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٣٧٥٠
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٣

وارتفع إجمالي الموجودات للمصارف العربية العامة الماضي بنسبة ٤,٢ في المئة لتصل إلى ٥٦٢,٢ مليون دولار مقارنة مع ٥٣٦,٢ مليون دولار في العام ١٩٩٨، وزيادة نسبتها ٨,٧ في المئة مع ١٩٩٨، وتعد موجودات المصارف العربية بأسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الذي لم يتجاوز ٣٠ مئة في المئة عام ١٩٩٨، كما ارتفعت الموجودات والسلف بنسبة ١١,٢ في المئة لتصل إلى ٢١,٤ في المئة مقارنة مع ١٩,١ في المئة عام ١٩٩٨، أما الاستثمارات في العام ١٩٩٨ فبلغت ٦٤,٥ مليون دولار العام الماضي، بعد سجلات أرباحها بنسبة ٨,٦ في المئة في عام ١٩٩٨.

واستثمرت القائمة أكبر الفصول في العام لسنة ١٩٩٩ حسب مجلة «فولتير» على ٤٤ مئة مليار دولار، في حين تراجعت الموجودات الأجنبية للمصارف العربية لتصل إلى ٦٤,٥ مليون دولار العام الماضي، بعد سجلات أرباحها بنسبة ٨,٦ في المئة في عام ١٩٩٨.

واستثمرت القائمة أكبر الفصول في العام لسنة ١٩٩٩ حسب مجلة «فولتير» على ٤٤ مئة مليار دولار، في حين تراجعت الموجودات الأجنبية للمصارف العربية لتصل إلى ٦٤,٥ مليون دولار العام الماضي، بعد سجلات أرباحها بنسبة ٨,٦ في المئة في عام ١٩٩٨.

واضح بنك المؤسسة الكبرى المصرفية في البحرين، أكبر المصرف العربي بمميزات حقوق الملكية العربية ١٦٦ أكبر بنك في الشرق الأوسط في العالم لعام ١٩٩١ يليه بنك الكويت الوطني، الأمريكي، الذي حصل على المرتبة ١٦٦. أما البنك الثاني في البحرين، في السعودية الوطني، فقد تخطى المرتبة لعام ١٩٩١ بعد نقل ترتيبه من المرتبة ١٦٦ عام ١٩٩١ إلى المرتبة ١٦٦ عام ١٩٩١.

وأدى ارتفاع معدل النشاط المصرفي في البحرين إلى انخفاض حاد في الطلب على الأوراق المالية، مما دفع الحكومة إلى إصدار الأوراق المالية الجديدة في المنطقة. في حين أن الأوراق المالية السعودية، التي تم إصدارها في عام ١٩٩١، فقد تخطت المرتبة ١٦٦ عام ١٩٩١.

وأدى ارتفاع معدل النشاط المصرفي في البحرين إلى انخفاض حاد في الطلب على الأوراق المالية، مما دفع الحكومة إلى إصدار الأوراق المالية الجديدة في المنطقة. في حين أن الأوراق المالية السعودية، التي تم إصدارها في عام ١٩٩١، فقد تخطت المرتبة ١٦٦ عام ١٩٩١.

[illegible]

أخضعت هذه النسيبة للمصالحف  
الدينامية في السبعينيات من  
الـ ١٨، في السنة في ١٩٩٨  
في ٦٩، في السنة ١٩٩٩.  
وبلغ نسبة النسبة العائد  
على حقوق الملكية للبنوك  
البحرينية الثلاثة ضمن الكبرى  
والبنوك العراقية التسعة الكبرى  
والبنوك الكويتية التسعة الكبرى  
والبنوك التركية التسعة الكبرى  
١٠٠ في المئة في السنة  
١٠، في السنة  
١١، في السنة ٢٢، في السنة  
التي تالية.  
وبلغت نسبة العائد على  
حقوق الملكية للمصارف  
السعودية المصارف والمصارف  
الإماراتية للدينامية الكبرى وأكبر  
بنكين ترتيباً في ١٠، في السنة  
٩، في السنة  
التالية. وحقق البنك التونسي  
البنوك الدولية أكبر نسبة عائد  
على حقوق الملكية للعام الماضي  
٥٩، في السنة ٢٢، في السنة  
٢٨ بنوكية جنرال مصر بنوكية ٢٨  
في السنة ومؤسسة التراجسي  
السعودية في السعودية بنوكية  
٢٧، في السنة بنوك دولي  
بنوك ٢٦، في السنة والبنك  
السعودي - الهولندي بنوكية  
٢٩، في السنة.

© 2004 Blackwell Publishing Ltd *Journal of Internal Medicine* 255: 105–112

\* كبير الاقتصاديين وعضو منتخب  
في مجموعة الشرق الأوسط  
للمستشار.



# مكتبة الأستاذ للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعى : عام	رقم العدد : ١٣٧٥٠
المصدر : الحياة	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٣

المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية ١٩٩٧ - ١٩٩٩						اجمالى الموجودات الموجودات الاجنبية القروض والسلف اجمالى الودائع حقوق المساهمين صافى الارباح
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	
٤٠,٢	٨,٧	١٠,٢	٥٠٠,٨	١٠,٢	٤٦٠,٦	
٠,٦	-٨,٦	٥,٣	٦٣,٩	٥,٣	٦٩,٩	
٩,٦	١٣,١	١٣,١	٢٠٢,٤	١٣,١	٣٦٧,٣	
٥,٦	٨,٤	٩,٦	٣٢٨,٦	٩,٦	٣٠٣,٢	
٨,٣	١٤,٦	٩,٣	٥٣,٥	٩,٣	٤٦,٧	
١٠,٧	١٠,٣	١٣,٤	٧,٥	١٣,٤	٦,٨	

المصدر: اتحاد المصارف العربية، بيروت، آب (أغسطس) ٢٠٠٠.

أكبر ١٥ مصرفاً عربياً - ١٩٩٩					
الترتيب الإقليمي للمبنوك العربية	الترتيب العالمى للمبنوك العربية	اسماء المبنوك العربية	الدولة	رأس المال الاساسى (بليون دولار)	
١	١٦١	المؤسسة العربية للمصرفية	البحرين	٢٢٥٨	
٢	١٦٦	البنك السعودي الاميركي	السعودية	٢٢٠,٢	
٣	١٦٩	البنك الاملى التجارى	السعودية	٣١٤,٥	
٤	١٧١	بنك الرياض	السعودية	٢١٢٣	
٥	٢١٨	أليك العربى	الاردن	١٥٥٨	
٦	٢٢٠	مؤسسة الرأجحي المصرفية	السعودية	١٥١٩	
٧	٢٤٢	بنك الكويت الوطنى	الكويت	١٣٠,٦	
٨	٢٧٨	مؤسسة الخليج للاستثمار	الكويت	١١٢٨	
٩	٢٨٨	بنك دبي الوطنى	الامارات العربية	١١٠,٢	
١٠	٢٩٦	بنك قطر الوطنى	قطر	١٠٥٧	
١١	٢٩٩	البنك الاملى المصرى	مصر	١٠٤٠	
١٢	٣١٩	البنك السعودى الفرنسى	السعودية	٩٣٩	
١٣	٣٢٤	البنك السعودى البريطانى	السعودية	٨٨٠	
١٤	٣٣٥	بنك الامارات الدولى	الامارات العربية	٨٧٩	
١٥	٣٤١	بنك أبوظبي التجارى	الامارات العربية	٨٦١	

المصدر: مجلة البانكس شيرز (يناير) ٢٠٠٠.

نتائج عام ١٩٩٨.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم المجلد :	١٣٧٥١
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٤

## المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة (٢ من ٢)

# التحرير وعولة الخدمات المصرفية

د. هنري توفيق عزام \*

■ هناك أربعة تغيرات مهمة استجبت على القطاع المالي العالمي والمالي يتوقع أن يكون لها أبلغ الأثر على المصارف وهي:

- ١- تحرير وعولة الخدمات المصرفية.
- ٢- التحولات في الفلسفة الج- اختصار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
- د- ازدياد الحاجة لعمليات الائتماج بين المصارف العربية.

١- تحرير وعولة الخدمات المصرفية  
إن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية يفرض على الدول العربية منح المصارف الأجنبية معاملة المصارف المحلية نفسها، وسيصبح باستطاعة المصارف الأجنبية دخول الأسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوفرة في السوق المحلية أو تستطيع المصارف الأجنبية أن توفرها لهم بأسعار أقل، وسيهدد العولة وتحرير الخدمات المصرفية في المصارف في الدول الصناعية بالدخول إلى الأسواق النافذة واستغلال حيث الوفرة لهذه الأسواق، حيث أصبحت المصارف الإسبانية على سبيل المثال بالوسع في أميركا اللاتينية والمصارف الألمانية في أوروبا الشرقية والمصارف الأميركية في منطقة شرق آسيا. وسيكون لتحرير الخدمات المالية تأثير إيجابي على المنطقة العربية في المدى المتوسط والبعيد، غير أنه في المدى القريب يتوقع أن تتأثر سلباً المصارف

المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة التي تقدم خدمات غير ذاتية مع ما تقدمه المصارف الدولية وستتأثر أيضاً المؤسسات المالية والقطاعات التي كانت تحصل على مزايا امتحانية تفضيلية. إن المصارف العربية ليستعدت لمواجهة تحديات سياسات الانفتاح والتحرير عليها أن تنتقل إلى المنافسة منصفة التجارة الدولية للقطعة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد، وهذا يعني أن المصارف العربية مضرورة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة، ولا شك أن استحقاق حصر الأسواق المالية سيؤدي إلى فساد مهمة القطاع المصرفي العربي، ولكم من خلال تحرير المنافسة في الأسواق المحلية التي ستؤدي إلى تخصيص الأوامر وخفض التكاليف وتقديم خدمة المصرفية بجودة أعلى، وتوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وتستطيع المصارف العربية التي تعتمد أكثر حرصاً على متطلبات عملائها الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف الأجنبية والدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء لمنظمة التجارة الدولية في حال كان لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الأسواق.

يتمثل اللق الإيجابي لارتبط تحرير الخدمات المالية في اتواء الفئال بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي مستطعة السيطرة تدريجاً على القطاعات المصرفية المحلية. ولكن هذا الفلق ليس صحيحاً تماماً، فالمصارف الأجنبية قد تتميز في بعض خدمات المصرفية الاستثمارية

وفي التكنولوجيا وفي المصرفية الخاصة لكن معرفة المصارف العربية لاسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة ذاتية كبيرة على المصارف الأجنبية إضافة إلى أن منطقة التجارة الدولية صمغ بتطبيق التحرير المالي على منازلكم لذا ما احتاجت المصارف المحلية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.

من تحرير وعولة الخدمات المالية سيؤدي أيضاً إلى توافر الخدمات المصرفية الشاملة في أنشاق المنطقة الخارجية فهناك اتجاه واضح في العالم لمجمع بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى وتم تطوير هذا الاتجاه في بعض الدول الأوروبية التي انتشرت فيها ثقافة تقديم المصارف خدمات التأمين من خلال فروع المصارف حيث سمحت هذه الظاهرة بمصارف التأمين (Assurance) مما شجع قيام مؤسسات مالية شاملة تقدم جميع أنواع الخدمات المالية. وفي أميركا تم تطبيق هذا الاتجاه من خلال انماج بنك سيتي كورب وبنكليفين غروب، وفي من شركات التأمين الكبرى أعضاء في الفاء قانون غلاس ستغال (Glass-Steagall) والذي يفصل بين أعمال مصارف الاستثمار والبنوك التجارية.

٢- التحولات في الفلسفة الأثرية للمصارف العربية  
سأت الثقافة الأثرية القائمة على الركيزة في الخاد الفجر لوقت طويل في عدد من المصارف العربية حيث كانت تبتدع للتنافسية مستقرة وكان تركيز الأثرية الفرنسي على حجم الموجودات والحصة السوقية وفي صوة هذه الثقافة الأثرية

يحتل لتغير العام رأس الهرم الاقتصادي ويقوم بتحديد مهام الصالحين في الإدارات كافة. ويشخصاً الف- د

١- في ضوء التغيرات العالمية للمستجدة ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة اثرية جديدة لتأخذ في الاعتبار التطوير المستمر في أوضاع السوق وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد، وتعددت بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلاً من العمل بالفراد، ومستعد المصارف بشكل متزايد في مجال العمليات المالية والبحث والتكنولوجيا والمتنجات المالية وغيرها من مؤسسات خارجية تستطيع أن توفر هذه الخدمات بكفاءة أكبر. فمثل هذه الشراكة موجودة الآن لكن ستكون الحاجة إليها أكبر في ظل العلاقات الأثرية الجديدة للشراكة والعلاقات الخارجية بالعملة اثرية العمليات الداخلية للمصارف.

٢- المصارف الإنتاجية والأكبر رصية هي تلك التي تستطيع الاستفادة من قاعدة المعلومات المتوفرة لديها عن العملاء لدراسة أفضل الطرق لتوصيل الخدمة لهم وكسب لثقتهم. ومفاس النجاح سيكون تعظيم العائد على حقوق المساهمين بدلاً من تحقيق معدلات نمو مستهدفة في موازنة المصارف أو الحصول على حصة أكبر من سوق الإقراض المحلي.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	١٣٧٥١
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٤

تبحث المصارف باستمرار عن الفرص أو النشاطات التي تعظم العائد على حقوق المساهمين وتخصيص جزء أكبر من رأس المال لديها لهذه الفرص، وإذا كان العائد الذي تحققه هذه النشاطات لا يعطي كلفة رأس المال المخصص لها فإن حجم مركز الأعمال هذا سيتراجع أو يتم تصفية هذا النشاط ما لم يكن هناك سبب استثماري واضح يسعى المصرف إلى تحقيقه من جراء الإبقاء على هذه النشاطات. ولكن يجب أن لا يكون هناك نشاطات في المؤسسة المصرفية تؤدي إلى تقليص العائد على رأس المال المستثمر فيها لفترات زمنية طويلة، ويتطلب البنك في المقام الأول، أن يكون لها صلاحيات واسعة وتحملون بالتالي كامل المسؤولية عن نتائج أعمال هذه الأقسام.

وتتطلب الحساسية الإدارية الجديدة من المصارف التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا بهدف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجات الزبائن كل على حدة، بدلاً من تقديم المنتجات نفسها للعملاء كافة. واستحق المصارف وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء، ونتيجة لزيادة المنافسة من قبل منافذيق المؤسسات غير المصرفية مثل الوسائط ومسدري الصناديق الاستثمارية وشركات التأمين وغيرها، فإن معظم المصارف سيفطر لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات بما فيها الخدمات غير المصرفية، وستصبح المنافسة الحقيقية بين الأصناف والخدمات التي توفرها البنوك للتعامل بما فيها تسويق منتجات لبنوك أخرى.

ولكي تتحافظ المصارف على وضع تنافسي جباري عليها أن تجسّد المونطيلين<sup>١</sup> و«وين»<sup>٢</sup> والموظفين، وأن تتبع نظام مكافآت متناس مثل مشاركة الموظفين في أرباح المصارف وتقديم خيارات شراء الأسهم لهم بدلاً من ربط الأجور بسنوات الخدمة. وستصبح مثل هذا النظام المونطيلين على تطوير قدراتهم بدلاً من القلق إلى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيسي للعمل.

في ظل الحساسية الإدارية الجديدة سيقدر المصارف أن التكنولوجيا لا تمكنها من إنجاز الأعمال بكفاءة أكبر فحسب، لكن تعطيها القدرة لتطوير أعمالها بشكل مواصل، والأمور لا يتعلق باستخدام آخر إصدارات برامج أنوكومبيوتر بلدر<sup>٣</sup> ما يتعلق بالثقافة والعقلية. فانكولوجيا يجب أن لا تصبح هدفاً بحد ذاتها. ولكن أحد عوامل زيادة الكفاءة للبنك، ولا بد للادارة العليا أن تكون إدارة إلهامية تضمن الأداء المبكر للموظفين وتشجعهم على ابتكار الفكر وخدمات جديدة.

ج - الخدمات المصرفية عبر الإنترنت  
سيتركز اهتمام المصارف العربية على السنوات القليلة المقبلة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتوفر ما تتطلبه السوق المصرفية العربية من الخدمات المصرفية. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن حجم الأعمال في العالم بحلول سنة ٢٠٠٥ سيصل عدد الذين يستخدمون الإنترنت إلى ٩٠ في المئة من القدرة الشرائية في العالم، وسيكون الخوّل للأنترنيت ليس من خلال الكومبيوتر الشخصي فقط وإنما أيضاً من خلال قنوات أخرى مثل التلفزيون المتنقل والأجهزة الرقمية والشخصية وأجهزة التلفزيون.

وفي حين يفكر إلى شبكة الإنترنت على أنها قناة جديدة لتوزيع المنتجات المصرفية، فإنها لن تصبح منافساً في خفض تكاليف الخدمات المقدمة، أما بالنسبة للعملاء فإن خدمة الإنترنت تريحهم من عبء زيارة الفروع لإتمام معاملاتهم المصرفية الأساسية، إذ أن توفر الخدمات المصرفية على الإنترنت تعطي العميل أماكن الحصول على الخدمات المالية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين له. ولقد الهمة هنا بالنسبة للمصارف هو أنه إذا لم يتم تقديم الخدمة وتزويدها بشكل مناسب فإن العميل سيحصل بسهولة وبمجرد كسبة زر إلى بنك آخر يوفر هذه الخدمات على شبكة الإنترنت.

أصبحت الخدمات المصرفية الذاتية أو قنوات التوزيع المباشر مفضلة لدى العملاء وتقدمها كل المصارف في العالم، وفيما يتعلق بالمصارف العربية فقد استثمرت الملايين لتطوير أجهزة الصرف الآلي لديها ونقاط البيع والبنوك الناطق، ونتيجة لذلك الآن نحو تقديم الخدمات عن طريق الإنترنت. إذا تجد أن استخدام الفروع لنقص بتراجع بشكل تدريجي، وسنرى طفلة أنجاز للعملاء المصرفية بواسطة جهاز الصرف الآلي، بـ ١٠ في المئة فقط من تكلفة أنجازها عن طريق الفروع، وتختلف هذه الكلفة إلى ١ في المئة إذا تم أنجازها من خلال الهاتف أو البنك الناطق وإذا قدمت الخدمة نفسها من خلال الإنترنت فإن التكلفة تنخفض على ما هو ذلك بكثير. لقد استطاع سيتي غروب، من خلال ١٠ فروع فقط في الهند، باستخدام أجهزة الصرف الآلي والبنك الناطق أن يصبح أكبر مصدر للبطاقات الائتمانية في الهند.

ومع ذلك استخدام الفروع أصبح من ضروري تحويلها إلى منافذ للتسويق وبيع المنتجات المصرفية المباشرة للعملاء بدلاً من أن تبقى مراكز عمليات مستقلة. فبالقرب يتم تخصيص ٨٠ في المئة من مساحة الفروع للعملاء و ٢٠ في المئة للموظفين ويتطلب هذا الأمر تغيير ثقافة تقديم الخدمات بحيث يتحول العاملون في الفروع من موظفين يتجولون أعمالاً روتينية إلى مسؤولي تسويق وبيع خدمات مصرفية متطورة.

لا تزال المصارف العربية متأخرة كثيراً عن المصارف الأوروبية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والسبب

الرئيسي في ذلك يعود إلى عدم انتشار الإنترنت في دول المنطقة، حيث أن ١ في المئة من السكان العرب يستخدمون الإنترنت مقارنة مع ٥٠ في المئة من السكان في أميركا. وكل المصارف الأمريكية له دواع على الإنترنت والعديد منه يقدم خدمات من خلال هذه الشبكة، وتعمل على الخدمات إدارة الحسابات الجارية بما فيها دفع فواتير وأصدار البطاقات الائتمانية وتزويد الفروع الخدمات الشخصية وتقديم خدمات الوساطة لشراء الأسهم والسندات إضافة إلى صناديق الاستثمار المتنوع.

أن أحد المظاهر الجديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت هو إمكان دفع الفواتير المربطة بعمليات الجارية الائتمانية، أن تقديم دفع الفواتير من خلال الائتلاف يتطلب وجود شبكات اتصال وأربطة بين المصارف والتجار على غرار نظام شبكات البطاقات الائتمانية، وهذا سيؤدي إلى توفير كبير في التكاليف للبنوك ومراكز البيع على الإنترنت، وسيكون ملائماً للمستهلكين على الشبكة العالمية. وفي المنطقة العربية يقوم كونسورتيوم مؤلف من بنوك الكويت والكويت، وبنك مصر التجاري، والبنك المصري، في الآين والبنك السعودي - القومية لتطوير سوق إلكترونية إقليمية لجلب الخدمات بين الشركات (B2B)، وميالية شبكة بلع تابعة له على مستوى المنطقة ككل.

وتنك المصارف في المنطقة العربية مصداقية أكبر لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، وخدمات الاستثمار والتمويل في الأسواق المحلية على شبكة الإنترنت مقارنة مع المصارف الأجنبية. لكنها تحتاج إلى التصديق الجيد وتشر أسسها التجارية بين المستثمرين على الإنترنت.





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
اسم كاتب المقال : هنري توفيق غزرام  
الموضوع الفرعي : عام  
رقم العدد : ١٣٧٥١  
المصدر : الحياة  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٤

ويجب ان تركز المصارف العربية في الالفية الجديدة على تعظيم العائد على حقوق المساهمين الامر الذي يتطلب التخلص التدريجي من النشاطات التي لا تغطي مآكدها كلفة رأس المال المخصص لها وتحويل المزيد من رأس المال للعمل المصرفية التي ترتفع عائداتها مع الوقت ويمكن زيادة الربحية عن طريق تقليص النفقات التشغيلية من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت اذا رأت ان توجهها لنافعها الشرسية القائمة من الخارج.

والذا كان هناك من شك في مدى تأخير هذه المناقشة على الأسواق المحلية، فما علينا سوى ان نلقي نظرة على منا حدث في عمليات تداول الأسهم عبر الانترنت خلال السنوات الأربع الأخيرة، فيستويq الأسهم التي تتميز بأكثر نسبة تداول في سوق نيويورك ولكنها سوق الأسهم الكويتية في سويل.

لا تملك المصارف العربية اليوم سوى خيار الانماج خلق كليات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل الأسواق العالمية للتصويرة وسياسات الانماج على خفض تكاليف التشغيل وتقليل عدد الفروع وتقليص قضاياه والتكرار في الاعمال وتوزيع نفقات التكنولوجيا العالية على قاعدة اكبر، واتاحة المجال للاستفادة من ميزة الخصائيات الحجم والقت شهد لبنان حركات دمج بين المصارف المحلية، حيث تم انجان ست مصفقات انماج خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي السعودية ادى انماج والبنك السعودي - الاميري، والبنك كبر مصرف في المملكة بعد دمجها الاكبر القجاري.

تولجها المصارف العربية مع بقولها الالفية الجديدة لغيرت جذرية لا تصبح التميز بين المصارف والوساطة وشركات التأمين وصناديق الاستثمار اقل من ذي قبل مع توافر الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الانترنت حيث ان العسلاء اصبحوا اليوم يفضون استخدام قنوات الخدمة الذاتية لانجاز اعمالهم المصرفية.

د - الانماج المصرفي  
يتوقع ان يشهد القطاع المصرفي العربي مزيداً من عمليات الانماج والحياة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بين المصارف المحلية سعياً وراء الحصول على حصة اكبر في السوق، او بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف الى التوسع خارج سوقها المحلية، وشهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من صفقات الانماج والضراء غير ان معظم المصارف التي نتحدث عن الانماج والحياة تبقى توجهاتها حراً على ورق اذ لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة. وعلى سبيل المثال يبدو ان عملية اندماج المصرفين الملوكين مع حكومة دبي، وهما بنك الإمارات الدولي، وبنك دبي الوطني، لم يتم الفصل فيها بعد. ويبدو ان الانماج المصرفي في الدول العربية لن يتبع الا اذا تشكلت السلطات التقسية واجبرست المصارف الضعيفة على الانماج. ويلاحظ ان بعض المصارف العربية اشترى حصة أقلية في مصارف عربية خارج سوقها المحلية، في حين ان هناك مصارف تحيد اقامة تحالفات استراتيجية مع مصارف عربية اخرى. وهذا الاتجاه المتزايد سيساعد المصارف المشاركة في التركيز على انشطتها الرئيسية مستغنية بما يمكن ان يقدمها لها شريكها الاستراتيجي من خدمات مكملة. ان التمازج بين المصارف العربية سيعتكمها من العمل معاً في تمويل مشاريع معينة والمشاركة في المخاطر وفي تطوير منتجات مصرفية جديدة، إضافة الى زيادة وتوزيع قاعدة العملاء لديها. وستشعر المصارف العربية الصغيرة غير القادرة على تحمل كلفة التكنولوجيا الحديثة التي من الصعب عليها البقاء، حيث على مستوى خدمات التبرئة، ستواجه البنوك العربية منافسة شرسة من البنوك الدولية المصنعة والتي اخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت، فهدد البنوك لا تتخلى الى ان يكون لها وجود فعلي وهي تقدم خدماتها بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب الفضل العملاء.

## مؤشرات الأداء الرئيسية لأكثر بنك عربي مؤزعة خلال ١٩٩٨

عدد المصارف	بنك	نمو الارباح الصافية ١٩٩٩/١٩٩٨	حقوق الملكية ١٩٩٩	نسبة رأس المال ١٩٩٨ - ١٩٩٩	العائد على الموجودات ١٩٩٩
١٣	البحرين	28,٥	21,٥	29,٧	21٧,٣
١٤	مصر	2٢,٢	21٧,٥	21٦,٢	2٨,٥
٢	الاردن	2٢,٠	2٨,٧	21٦,٢	21٦,٢
٩	الكويت	21,٨	21١,٦	21١,٧	21٥,٢
٥	لبنان	2٢,٦	21٦,٩	21٦,١	2٨,٩
٦	الجزير	21٩,٣	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
٨	عمان	21٩,٤	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
٥	قطر	2٥,٧	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
١٠	السعودية	2٨,٣	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
٧	تونس	2٨,٣	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
١٧	الإمارات	2٨,٣	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢
	المجموع	2٨,٣	21٢,٢	21٢,٢	21٢,٢



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	١٣٧٥١
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٤

واصبح من الضروري إنشاء  
منظمة رقابية مختصة لتكون أكثر  
فاعلية وأسيرة على سيطرة  
التطورات المستجدة في الأسواق  
المالية الدولية وسيؤدي الطلب  
للتزايد للشغافية في الأسواق  
الدولية إلى تسريع تطوير أنظمة  
الرقابة هذه في دول المنطقة.

وستشعر السلطات النقدية أن  
قدرتها على التحكم في خروج  
الكتلة النقدية قد تحسفت مع  
انتشار الخدمات المصرفية عبر  
الإنترنت والتوسع في استعمال  
الدفع الإلكتروني في عمليات  
التجارة على شبكة العالمة. غير  
أن المصارف المركزية تستطيع  
تنفيذ سياساتها النقدية من خلال  
التحكم بأسعار الفائدة بدلاً من  
التأثير على حجم الكتلة النقدية.  
لهذا السبب أصبح من الضروري  
لدول المنطقة تطوير أسواق  
السندات المحلية حيث أن توافر  
سوق ثانوية للسندات الحكومية  
سيتيح للبنك المركزي استخدام  
عمليات السوق المفتوحة لتحديد  
أسعار الفائدة جزئياً في الاقتصاد  
يصعب فيه السيطرة على الكتلة  
النقدية المتداولة.

وتحتاج المنطقة أيضاً إلى  
تطوير سوق السندات للشركات  
لتشكل مصدراً لجزء التمويل عند  
الحاجة وذلك لتعويض الانخفاض  
في نشاط البنوك الأخرى عند  
حدوث صدمات اقتصادية والحد  
من آثار هذه الصدمات. فعلى  
سجل المثال أدى وجود سوق  
سندات فعال للشركات في عدد من  
دول شرق آسيا إلى تقليل آثار  
الأزمة هناك بملك ساعد وجود  
مصادر تمويل غير مصرفية أمام  
الشركات في السويد إلى عدم  
تأثير الأزمة على ضريبة البنوك  
بمادة هناك في بداية التسعينات  
عندما انهارت أسعار العقارات  
على قدرة الشركات للاقتراض إذ  
تحولت هذه الشركات للاعتماد  
أكثر على سوق السندات. وفي  
المقابل نجد أن اليابان التي تعتمد  
الشركات فيها بشكل رئيسي على  
التمويل من البنوك وبشكل قليل  
جداً على سوق السندات قد أخذت  
وتتأطول لحل مشاكلها المالية.

• كبير الاقتصاديين ومدير مكتب  
مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	محمد خالدة
رقم العدد :	١٣٧٨٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٥

في تقرير للبنك الدولي عن آفاق النمو في الدول النامية

## الاقتصادات العربية : تطورات مؤاتية لنمو معتدل في المدى القصير ومعوقات في المدى البعيد

بالدول المتجة.

وأعرب في الوقت نفسه عن اعتقاده أن الأسعار المرتفعة لا يمكن أن تستمر طويلاً بسبب مخاطرها على الاقتصاد الدولي ومستقبل النفط. واعتبر حتى المستويات الزائدة للأسعار مؤقتة لأنها نجت عن مجموعة من العوامل غير الترفعية. وأشار إلى أن شآن مزيج من الزيادة في المروض وبعض الجيوب في الطلب (كتيجة لارتفاع الأسعار) أن يخفف متوسيط أسعار النفط من ٢٨ دولاراً البرميل لسنة الجارية إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و ٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢.

□ **تنبؤات - محمد خالد**

أكد الاقتصاديون في البنك الدولي في تقرير نشر أمس أن أسعار النفط علاوة على عوامل أخرى من ضمنها بلوغ الدورة الزائدة للاقتصاد الدولي ونموها وقوة الطلب في أسواق التنمية التقليدية. وأسيميا في منطقة اليورو. واتحاش حركة أسياح البحر المتوسط تتيح لنول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدر للنفط ونموها ذات الصلابة للتنوعه تروفا مؤاتية لتحقيق نمو معتدل في المدى القصير.

وحسب مصطلحات التقرير يُنتظر أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٢,٢ في المئة للعام الماضي إلى ٢,٦ في المئة السنة الجارية. كما يتوقع أن تحقق الاقتصادات دول المنطقة نكلاً نموًا بنسبة ٣,٨ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٣,٦ في المئة سنة ٢٠٠٢. وذكر التقرير أن مقام

أسعار النفط عند مستوى ٢٠ دولاراً البرميل لفترة أطول من المتوقع السنة الجارية عزز القدرة ناتجها المحلي، ما انعكس إيجاباً على أوضاعها المالية. وأضاف أن خفض عجوزات موازناتها وتقليص حاجاتها للاقتراض. وتوقعوا أن تستمر عائدات النفط في دعم الناتج المحلي لهذه الدول حتى مع تراجع أسعار النفط إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و ٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢. لكن خبراء أوضاع في التقرير في إشارة إلى فراكتات أزمة أسعار النفط لعام ١٩٩٨ أن ارتفاع عائدات النفط يفترض ألا يلجأ حاداً الدول النفطية لاستمرار الإصلاح الاقتصادي.

وأشاروا إلى أن التقدم الذي تم إحرازه لتشجيع الاستثمار في قطاع النفط والغاز وتبني نظم تجارية أكثر انفتاحاً في منطقة الخليج وكذلك اعتماد برامج تخصيص صناعات القطاع الخاص وتشجيع استثمارات النفط والغاز في الجزائر وإيران من شأنها أن تساهم في دعم الناتج المحلي في الدول المصدرة

نفط. وبالقسمية للدول ذات صادرات للتنوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوضح تقرير البنك الدولي أن الغالبية العاقت من تروفا مؤاتية على الصعيد الخارجي لكنها تأثرت بخطوات سلبية على الصعيد الداخلي.

وتربط على ذلك أن ارتفاع متوسط إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول يشكل طيفاً من ٣,٢ في المئة العام الماضي إلى ٣,٦ في المئة السنة الجارية ويتنظر أن يواصل ارتفاعه بصورة معتدلة حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو ٤,٧ في المئة سنة ٢٠٠١ ثم ٤,٩ في المئة سنة ٢٠٠٢.

ولفت التقرير إلى أن الانخفاض الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ساهم في تشديد حركة الأسياح في المنطقة. وأسيميا مصر وتونس والأردن. ورغب الطلب على بعض أنواع صادراتها مثل المواد الغذائية والألياف والمنسوجات ليكنيتية والطاقة كما ساهم

تحسن النشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية المخطلة على البحر المتوسط ومنطقة الخليج في دعم تحولات عملها العاملين في الخارج إذ ارتفعت هذه التحولات على سبيل المثال بنسبة ٧٥ في المئة في تونس لعام الماضي.

وعلى الصعيد التطورات السياسية الداخلية أبرز التقرير جملة من العوامل التي تساهم في الحد من إمكانات تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي للدول ذات الصادرات المتنوعة. وشملت هذه السلبات خصوصاً في ما يتعلق بمصر وإيران الضغوطات التي تعرض لها أسعار الصرف بسبب ارتباط عملات بعض البلدان بالدول الأمريكي وترتكز نشاطه التصديري في منطقة اليورو والاقتصاد الكفري في مؤشرات أسواق المال. لكن إقتصادي البنك الدولي أعربوا عن الاعتقاد بإمكانات الاقتصادات وشمال أفريقيا تحقيق نمو معتدل في المدى القصير لتتوقع توقع نتائج إلف كثيراً في المدى البعيد.

وتلوا على رغم الإصلاح التي عليها الكثير من دول النفط يعود تحسن الأداء في ذات لتعريب إلى عوامل دور



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : محمد خالد
الموضوع الفرعي : عام	رقم العدد : ١٣٧٨٢
المصدر : الحياة	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٥

التقليدية لتوسيع شبكتها والمضي في تطبيق برامجها الإصلاحية بسرعة أكبر. وتوقع تقرير البنك أن يبلغ متوسط معدل النمو في الدول النامية السنة الجارية ٥,٣ في المئة ثم يتباطأ تدريجياً ليهيئ إلى ٥ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٤,٨ في المئة سنة ٢٠٠٢ لكنه توقع في الوقت نفسه أن «تتعمد الدول في المناطق النامية بزيادة في لدى الخصصير في نصيب الفرد من الدخل تراوح بين ٦ في المئة في منطقة شرق آسيا و ١,٥ في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء».

مصادر محدودة من موارد الصناعات. ولخص اقتصاديو البنك الدولي نظرتهم إلىفاق النمو في المنطقة بالدول أن معدلات التخط المرتفعة من المتوقع أن تكون مؤقتة وقد تنخفض الأسعار في المدى المتوسط، مايشير إلى حاجة الدول المصدرة إلى إحداث تغييرات هيكلية لتحسين أوضاعها المالية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وحضوا دول المنطقة للزيادة وغير النشطة على توفير الحيز التي تتصاحب الأوضاع الراهنة في أسواق النفط وأسواق التصدير

نمو أعلى فالمدى. وتتمثل أهم هذه المعوقات في أن المنطقة وعلى رغم تحقيق تقدم جوهري في بعض سياسات الاقتصاد الكلي وتنمية رأس المال البشري في العقد الماضي إلا أنها لا تزال أقل انفتاحاً على التجارة الدولية من المناطق الأخرى في ما عدا منطقة جنوب آسيا. وتشمل المعوقات الأخرى جمود الاستثمارات وضعف نشاط رأس المال الخاص الذي يُمسّس عاملاً جوهرياً في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي وللمساهمة في رفع معدلات النمو في المدى البعيد إضافة إلى الاعتماد على

وخاصية مثل الطقس وأسعار النفط ونمو أسواق التصدير. بينما لا زالت المعوقات الهيكلية المهمة التي تعيق تحقيق معدلات





# الاقتصاد

العربي

التكامل الاقتصادي



## الاقتصاد العربي

### التكامل الاقتصادي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ضمان الصادرات هل يكون (( حرام الامان )) للتجارة العربية	احمد عصمت	الاهرام	٤١٥٢٤	٢٠٠٠/٨/١٤	١٥٠
٢	فرص التكامل تتجاوز مجالات التنافس	احمد عصمت	الاهرام	٤١٥٣١	٢٠٠٠/٨/٢١	١٥١
٣	التكامل الاقتصادي	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٩١٤	٢٠٠٠/٨/٢٣	١٥٣
٤	الاقتصاد العربي وتحديات المعمر	وجدى محمد حستين	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	١٦٥٣	٢٠٠٠/٩/٤	١٥٩
٥	نحو وحدة نقدية عربية	لويس حبيقة	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	١٦٥٣	٢٠٠٠/٩/٤	١٦١
٦	حماية الاستثمارات	ماجد راشد	العالم اليوم	٢٩٢٦	٢٠٠٠/٩/٦	١٦٢
٧	التكتلات الاقليمية	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٦٢	٢٠٠٠/١٠/١٨	١٦٨
٨	الاستثمارات العربية	اسامة غيث	الاهرام	٤١٦٢٠	٢٠٠٠/١١/١٨	١٧٢
٩	لجوة الغذاء	محمود مختار	العالم اليوم	٣٠٠٤	٢٠٠٠/١٢/٦	١٧٥







-101-





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٥٣١
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

بما يستلزم أهمية خفض تكاليف النقل لمحاجة هذه القدرات كما أن عدم وضوح هذه القدرات وفرضها يقاوم أو فرار قد أدى إلى تعقيد معاملات التجارة العربية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الحال أن هناك ثلاث قد استغلت بوضوح من الصناعات والتجارة التي تسير تدافع عن مصالحها الاقتصادية لأن فتح أسواق جديدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة وبالتالي في هذه القدرات تعارب فيما منتهى التجارة الحرة

ولقد كشف التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن اتساع الهيئات الاقتصادية بين الدول العربية مازال يواجه العديد من العقبات على وجه الخصوص التكاليف العالية في مجالات الإنتاج والتسويق وتركز الاستثمارات في قطاعات لا تدعم السلع القابلة للتجارة البينية يضاف إلى ذلك مجموعة من العقبات الهيكلية الأخرى ومعوقات النقل والتحويل والمعلومات.

وتتلخص للمعوقات الهيكلية في التزيم السياسية التي تسير على الخطية الاقتصادية العربية وتعدد الجهات المستولة من تخليص السلع المستوردة وعدم وضوح آلية التعامل مع منشآت البضاعة وعدم وضع قواعد واضحة لمعاملات التحويل ودعم السلع وخاصة وجود مسح شامل للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

أما معوقات النقل فتشمل ارتفاع تكاليف النقل البري بالشاحنات وحمل فترات الجولات القصيرة والتخلفات بالمال كما يفسر بالسلع وشبابه الحصول على الخدمات والنسبة المتأخرين ومما لا يمكن إغفالها أن العربية من استخدام وسائل غير حديثة في نقل هذه البضائع أو لفرغ وموعد مرتفعة عند استخدام هذه الوسائل والنسبة لمعوقات التحويل فهناك نقص واضح لدى بعض الدول العربية في مجال التجارة الخارجية والتأمين عليها وعدم كفاية الموارد التي تخصصها للصناعات العربية لتمويل السلع في إطار المبادلات البينية العربية والشاجة لتشجيع المصارف التجارية لزيادة حجم التمويل المخصص للتجارة العربية.

#### أبرز المعوقات

وحول معوقات تنمية التجارة البينية العربية يشير تقرير د. مصطفى مهدي إلى أنه من الأمور الواضحة أن كثافة التجارة العربية ضعيفة جدا مما يؤثر سلبا على القامة للتنافس الحرة. لأن الكثافة مرتبطة بعدة عوامل أهمها النقل والاتصالات والعمالة والتأمين وهناك شكوى عديدة حول عدم التنسيق بينها



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم المجلد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٣/٨/٢٠٠٠

## التكامل الاقتصادى

لا شك فى أن العديد من دول العالم سبقت المنطقة العربية فى وضع استراتيجيات واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادى وأهمها دول الاتحاد الأوروبى التى نجحت فى فترة وجيزة إرساء كتكتل التصادى من خلال تنسيق سياساتها الزراعية والصناعية. وقد أعادت المستجبات الدولية الأخيرة والمتصلة فى التوجه العالمى نحو انتهاز نظم الاقتصادات السوقى إلى الأمان أهمية إرساء الدول العربية فى وضع استراتيجية جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادى من خلال تنشيط حركة الاستثمارات المحلية وتسهيل حركة تدفقها على مستوى المنطقة وإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو جماعية كخطوة نحو إرساء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى ستساهم فى تنشيط حركة التجارة البينية العربية والتى مازالت ضعيفة جدا حيث تقل عن 8% من مجموعة التجارة الخارجية للدول العربية.

## التصحيح الهيكلى

وقد أكدت دراسات أجريت على ماضى أحد المؤشرات الأخيرة التى أقيمت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية على ضرورة إرساء الدول العربية فى الوقت الراهن على رفع مستوى كفاءة معدلات الاستثمار المحلية والعمل على إيجاد موارد تنقسم بالتجديد والاستقرار لتمويل الاستثمارات المرفوعة وكذلك تعبئة الميزانيات ومحاولة استغلال الفرص المتاحة أمامها استغلالاً أفضل، وأوضحته الدراسات أن عوامل دفع معدلات النمو بالدول العربية تشمل فى عتصرين رئيسيين أولهما محاولة تعزيز عائدات عوامل الانتاج مثل العمل ورأس المال والعمل على استغلال هذه العوامل بكفاءة تامة حتى يمكن زيادة الانتاجية الكلية لهذه العوامل. كما حذرت تلك الدراسات من مخاطر استمرار غياب الوعى التكنولوجى بسبب تركيز الاستراتيجيات العربية على الدخل دون الاهتمام بمحاولة إحلال الواردات

عانت الدول العربية من لفترات طويلة من معدلات النمو غير المرضية ليمد أن كانت معدلات النمو تتصف بالارتفاع خلال الفترة من عام 1980 - 1985 إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ فى وقت ازدهرت فيه معدلات النمو بمناطق أخرى من العالم مثل دول شرق آسيا وحققته فيه مهيمنة الدول النامية بشكل عام تحسناً ملحوظاً فى مستويات الدول بنسبة تخطت 40% إلا مجموعة الدول العربية لم تحقق أى زيادة ملحوظة فى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومى، ولم تعرف الدول العربية طريقاً إلى تمكين مستويات الدخل إلا مؤخراً فى عام 1997. وبالذات بالدول التى كانت تقوم بتطبيق برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها الكلية، وتسكن العديد منها من السيطرة على الضغوط التضخمية ومن زيادة احتياطياتها من النقد الاجنبى وتراجعت اعباء خدمة ديونها بشكل ملحوظ متعلقة فى نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلى ونسبة خدمته إلى حصيله صادراتها.

إعداد  
احمد صفى الدين  
نجلال الرفاعى  
ماجدر رشاد



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

ويشمل ذلك مشروعات الاسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم وهكذا يتأكد الانغماس السياسى بانفصال التصادى وقد انعكس هذا فى تدنى حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من 8% من مجهرج التجارة العربية مع العالم الخارجى، ولد نتج عن ذلك ظهور صناعات ضعيفة وغير مؤهلة للمنافسة أمام المنافسة.

ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية وعن فقر التخطيط فى تلك الدول والأسراف فى إعطاء المزايا والقروض أن تكررت كثير من المفروحات بشكل أثر بالسلب فى حجم استغلال الطاقات الانتاجية الجديدة وأرباحها أدى تراجع اسعار البترول ابتداء من عام 1982 وما تبعه من انخفاض الميزان العالم والخاص فى سمطع الدول العربية البترولية إلى زيادة هذه الفسائر كما أثرت أزمة الاحتلال العراقى للكويت بشكل عنيف فى مستقبل الصناعة فى دول الخليج وبالذات فى الكويت والعراق.

وفى الدول العربية ذات الشبيرة الصناعية الأولى - مثل مصر والمغرب وصوريا - تعاني الصناعة من مشاكل متفاوتة يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية وأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية - هذا إلى جانب صعوبات شديدة فى التمويل يرجع بعضها إلى برامج التشفيل المالى وإلى إجهام البنوك التجارية من الإقراض الصناعى.

وأكدت إحدى الدراسات أنه على الرغم من المعوقات التى تواجه الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادى العربى إلا أنه لا يجب تجاهل مناصر القوة التى يمكن أن تضمن نجاح ذلك التكامل حيث إن الاقتصاد العربى اليوم يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموارد الجغرافية والناخ والموارد المالية، وهناك قطاع صناعى نشط يتوشى للانطلاق فى سوق أملى إلى حد كبير كما أن المنطقة العربية تتميز بشعب متجاسن يزيد على مائتين وأربعين مليون نسمة ويتمتع بمستويات دخل متوسطة أو عالية، ويتكون معظمه من الشباب هذا إلى جانب الاحتياطات المالية الفسحة التى تشككها الحكومات والأفراد حتى بعد خصم الدينونيات الخارجة.

والتعرف على التكنولوجيا المستوردة، وعدم الاعتماد بتشييد القطاع الخاص الذى يمثل جزءاً لا يتفصل عن عملية التنمية الاقتصادية وقوة دافعة لها ودورة مكملة لدور القطاع العام، إلى جانب عدم إيلاء المشكلات الاجتماعية والمشكلات البيئية الأهتمام الكافى على الرغم من أهميتها بالنسبة لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

ودعت الدراسات إلى أهمية اسراع الدول العربية بعمليات التصحيح الهيكلى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ودعم الأطار المؤسسى وتوسيع نطاق وفرض التدقيق التكنولوجى والمعلومات إلى الحائل كما لذلك من أثر إيجابى على عملية اتخاذ القرارات، ورفع مستوى الاستثمار فى القطاع الصناعى وبخاصة الموارد البشرية من خلال تعيينها وتدريبها وتنمية مهارتها، والامتناع بتطوير القطاع الخاص، وقد اشارت بعض الدراسات إلى أن الدول العربية لم تضمن استغلال فرصة التوجه الدولى نحو التكامل ولم تستطع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المغايرة بشكل يساعدها على مواكبة عمليات التصحيح الاقتصادى والتطور المتلاحق فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا، وإن كانت الفرصة لا تزال سائحة أمام الدول العربية فى الصالح بهذا الركب من خلال عدة اساليب أهمها التقلب على التجمود الهيكلى وتطويع السياسات بما يكفل اتخاذ الإجراءات التى تستند على الاندماج الاقتصادى مع العالم الخارجى حيث يثبت الواقع القللى أن السياسات التى تبناها الحكومات العربية من شأنها أن تساهم فى التعرّف الدائم نحو رفع النمو أو التوقف عند معالجة المشكلات التى كان يمكن للقوى أو الطاقات الأخرى أن تعالجها دون تدخل من جانب الحكومة بمعنى كيفية تقسيم الدور بين الحكومة والقطاع الخاص فى عملية التنمية والاستثمار خاصة بعد نجاح التجارب العديدة التى تعمل فيها القطاع الخاص ببعضى المسؤوليات بدلاً من الحكومة.

وحول أهم الانسحاب وراء ظهور معوقات للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية اشارت الدراسات إلى وجود اسباب كثيرة منها ضعف الجهاز الاتجاسى فى الدول العربية ومثالى القاعدة الانتاجية وصعوبة المواصلات، ولعل أهم هذه الانسحاب هو اتجاه كل دولة عربية إلى تبني برنامج طموح للتنمية يقوم على أساس التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى، وإلى جانب استمالة تحقيق طموحات الاكتفاء الذاتى حتى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كان لهذه البرامج أخطاء واضحة - إذ تكشف توائم المشروعات العربية الكبرى التى تعد على المستوى القطرى درجة عالية من التكرار والتضاسب



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

## السند القانونى

ولا يبنى إقامة منطقة التجارة الحرة إلى التنازل عن جزء من السيادة الوطنية إذ أن كل دولة تحتفظ بسيادتها الاقتصادية والجزئية والتجارية وبالتالي فإن ديمومة السيادة الوطنية غير مبررة عند مستوى منطقة لتجارة الحرة وقد سبيل ذلك عملية اتخاذ القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة وعندما يستكمل بناء منطقة التجارة الحرة وتبدأ الرغبة فى تحقيق مرحلة أعلى من التكامل الاقتصادى يصبح التنازل عن جزء من السيادة الوطنية مطلباً لئلا نك للرحلة من التكامل ولابد أيضاً من توافر السند القانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة.

وكان قد تم الأسبق إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٦١ فى إطار جامعة الدول العربية سنة 1981 كإطار قانونى لإقامة منطقة لتجارة الحرة العربية حيث تضمنت الاتفاقية خصصت مادتها السادسة أحكاماً تنشر منطقة تجارة حرة بين الدول العربية أعضائها فيها وإن لم تكن صراحة على مساهمة وحتى يتم تجاوز هذا النقص فى الاتفاقية ودون الدخول فى خضم التعديلات وإجراءاتها المعقدة والقانونية تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمني.

لتحقيق الاتفاقية وإقامة منطقة لتجارة الحرة العربية ويكون ملزماً للدول الأعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وبالتالى فإن الدول العربية الأعضاء فى الاتفاقية هم أعضاء فى منطقة لتجارة الحرة العربية وملتزمة بتنفيذ البرنامج والدول غير الأعضاء عليها أولاً الانضمام إلى الاتفاقية كى تصبح طرفاً فى منطقة لتجارة الحرة العربية ولتتميز بتطبيق البرنامج ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية حال تطبيقها بشكل كامل تنشر أبعادها جغرافياً بين الدول العربية.

وحول البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

يعتبر البرنامج الزمني ضرورة أساسية للاعتراف الدولى باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية كإطار لتجميع القواعد عربى يمكن للدول العربية أن تتبادل المزاي فى إطاره دون أن تكون ملزمة بتطبيق تلك المزاي إلى دول غير عربية وفقاً لحكم الدولة الأولى بالرعاية التى تنص عليه اتفاقية الجات.

فرضت تطورات نظام التجارة العالمية نفسها على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبمقتضاها البحث، ولم يعد نمط العلاقات القائم والذي يصاحبه العلاقات الثنائية على حساب العلاقات متعددة الأطراف قادراً على التعامل مع هذه التطورات خاصة أن نمط العلاقات الثنائية لم يعد مستجيباً لمتطلبات البعث كآلية للاستائمن من حكم الدولة الأولى بالرعاية.

وقد وجدت الدول العربية وبشكل خاص الدول العربية الأعضاء فى البعث أن مصالحها الاقتصادية الوطنية معرضة للمخاطر بفعل التمييز الدائى للسوق السلمية وأسواق رأس المال وفى لم تصل بعد إلى درجة من التطور الاقتصادى يسمح لشركاتها بالنافسة فى أسواقها الوطنية أو فى الأسواق العالمية.

كما تأثرت الدول العربية التى تربطها اتفاقات تعاون مع السوق الأوروبية المشتركة وهى السوق الرئيسية للدول العربية بالتطورات الحاصلة فى نمط العلاقات الاقتصادية مع السوق الأوروبية التى قد إنفاد نظام المزايا التفضيلية المنوطة من جانب واحد.

ولقد تأخرت هذه التطورات الدورية مع تطورات اقتصادية على مستوى الدول العربية حيث تبنت العديد من الدول العربية برامج إصلاح اقتصادية وميكانيكية باتجاه تحرير هياكل الأسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام آلية السوق بدلاً من التوجيه الإدارى وتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مع إعطاء للدول حرية عمل القطاع الخاص.

وقد تتسارعت هذه العوامل وأدت إلى إعادة التفكير فى نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية حيث أكدت دراسات أخيرة على ضرورة التحرك بشكل جدى نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين أى مجموعة من الدول العربية غير أن ذلك مستطاب توافق عدة شروط جوهريّة : أهمية توافر الإرادة السياسية

حيث لا يمكن إقامة منطقة تجارة حرة عربية دون قرار سياسى تتخذه الدول الاربعة فى عضوية للمنطقة وتعتمد عملية التكامل الاقتصادى عملية سياسية واقتصادية فى أن معا ووجود القرار السياسى شرط ضرورى لإقامة منطقة لتجارة الحرة العربية وقد صدر القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد فى الدول العربية. وبالتالى فإن الإرادة السياسية قد توافرت هذه للمنطقة بين الدول العربية.

إعداد

أحمد صفى الدين

تجلى الرفاعى

هاجده رشاد





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

لقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى البرنامج التتبعى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كمنهج لإقامتها خلال برنامج زمنى مدته عشر سنوات ويتم التخفيض بنسبة 10٪ سنوياً على جميع الرسوم الجمركية والرسوم والنفقات ذات الأثر المماثل للفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطنى، كما يلى البرنامج للتتبعى جميع القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة مثل القيود الكمية والتقييد والإلزامية وستتم معالجة تلك القيود بتحويلها إلى رسوم جمركية يتم تصفيتاها خلال مدة البرنامج الزمنى.

وعالج البرنامج بعض القضايا التى كانت مثارا للجدل بين الدول العربية خلال مرحلة الإعداد مثل قضية مواسم الانتاج الزراعي.

وحول المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية فقد أكدت الدراسات أن تلك المنطقة ستوفر إمكانات تصديرية جديدة للسلع الزراعية والصناعية العربية بما يعادل 65 مليار دولار أمريكى وإذا كان معدل من الصافرات للسلع الصناعية والزراعية حوالى 7٪ فإن الامكانات التصديرية الجديدة التى تولفها منطقة التجارة الحرة العربية فى السنة سيمثل إلى حوالى 80 مليار دولار أمريكى وإذا استطلعت الدول العربية أن تزيد من إمكاناتها التصديرية بما يعادل 10٪ من السوق المتاحة أمامها خلال السنة الأولى من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية فإن ذلك يعنى زيادة فى قيمة صادراتها البينية بحوالى 8 مليارات دولار أمريكى سنة 1998.

وقد لخصت الدراسات أهم الأهداف من إقامة منطقة التجارة الحرة هو زيادة نسبة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فيها لا يهمل عن أهمية الحقيقة لعملية التكامل الاقتصادى إذ أن الهدف الرئيسى هو تعظيم المصالح الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء التى يحول ضيق السوق دون تحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك بإزالة الحواجز أمام المبادلات التجارية فيما بينها ولتفى تكون وصلت إلى درجة تصعب فيها هذه الحواجز عائقاً أمام النمو الاقتصادى لتلك الدول وتعظيم مصالحها الاقتصادية، ويصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها ضرورة اقتصادية لتوسيع السوق أمام إنتاجها السلمى ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الانتاجى وفق المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة عضو فى منطقة التجارة الحرة.

ومن الشائع القول إن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية فى أفضل حالاتها وفى ظل هذه النسبة تظهر مدى أهمية الاسراع فى إقامة منطقة تجارة حرة عربية.



الموضوع الرئيسي :	اسم كاتب المقال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	رقم العدد :	٢٩١٤
المصنوع :	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

تعد عملية التكامل الاقتصادى فى جوهرها هى إعادة تخصيص الموارد وفقاً لمستويات التطور الاقتصادى بين الدول العربية الأعضاء فى التكامل ويتم التخصيص لصالح الطرف الأكثر تطوراً، أى أن الدول الأكثر تطوراً تجنى مكاسب أكبر من عملية التكامل الاقتصادى، وهذا يجعل الدول الأقل تطوراً تعزف عن الدخول فى التجميع، ما لم ينص على معاملة خاصة للدول الأقل تطوراً فى مجموعة التكامل أو تحدد لها برامج تنمية اقتصادية تحصل جزءاً من تكاليف الدول الأكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادى وهذا ما تم فى إطار السوق الأوروبية المشتركة.

## سبلات الجات

بالتالى فإن الدول العربية لا تتباعد فيما بينها من حيث مستوى تطور البحث العلمى والتكنولوجى، وقد أكدت معظم الدراسات الأخيرة على أن غالبية الدول العربية متقاربة فى مستوى تطورها الاقتصادى وإن تفاوت مستوى الدخل الفردى فيما بينها لا ينعكس تفاوتاً فى مستوى التطور الاقتصادى، وسيكون ذلك عاملاً مساعداً فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية. أما ما يتعلق بتفاوت مستويات الدخل، فإن ذلك يشير إلى تنوع فى أنماط الاستهلاك بين الدول العربية مما يفرض معه تنوعاً فى الطلب للسلع العربية، وهذا يعطى ميزة إضافية لصالح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتي ستؤدى إلى توسيع قاعدة نمط الاستهلاك وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التى يصعب بالإمكان إنتاجها، بإحجام اقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية.

ولاشك فى أن هناك جهوداً بذلت خلال السنوات الأخيرة من جانب الدول العربية لتنظيم وتسهيل مسيرة التكامل الاقتصادى لتحقيق توازن أفضل للاقتصادات العربية فى علاقاتها الاقتصادية والشراعية وتمصين موقعها فى النظام الاقتصادى العالمى.

وإذا تم الأخذ بمتوسط دخل الفرد كمؤشر على مستوى التطور الاقتصادى وفق ما تتبعه فإن الأرقام تشير إلى تباين كبير فى مستويات الدخل الفردى بين الدول العربية (بنسبة 40:1) وهذا لن يكون فى صالح عملية التكامل الاقتصادى وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ومستوى الدخل الفردى لا يعطى بالضرورة ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى بينما العكس صحيح، أى أن ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى ينتج عنه ارتفاع مستوى الدخل الفردى والعاملان المتحكان فى التطور الاقتصادى هما التزاكم الرأسمالى والتطور التكنولوجى والبحث العلمى تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب، وما قامت به السوق الأوروبية المشتركة عندما خصصت استثمارات كبيرة لتطوير الاقتصادين الإسبانى والبرتغالى يندرج فى هذا الإطار.

وعندما نطبق المفهوم السابق على الدول العربية نجد أن العامل الأول، المتمثل فى التطور الاقتصادى وهو التزاكم الرأسمالى تتقارب مستوياته فيما بين الدول العربية. حيث يتراوح معدل الاستثمار فى الدول العربية ما بين 20٪ - 35٪ باستثناء السودان والكويت وليبيا التى يقل فيها المعدل عن 20٪ ومن الملاحظ أن الدول العربية التى ترتفع فيها نسبة الاستثمار الاجامالى إلى الناتج المحلى الاجامالى ترتفع فيها أيضاً نسبة الصادرات الصناعية وإلى صادراتها الاجامالية وبالتالي يمكن أن تعكس النسبة الأخيرة أهمية التزاكم الرأسمالى فى الدول العربية وهناك العامل الثانى وراء التطور الاقتصادى وهو الإنفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. والدول العربية يقل إنفاقها فى هذا المجال عن 5٪ من الناتج المحلى.

إعداد  
أحمد صفى الدين  
تجلا الرفاعى  
ماجدر رشاد



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

ومن هنا فإن تعزيز التكامل الاقتصادى العربى يعتبر الخطوة الاولى الاساسية على طريق الوحدة العربية. فالوحدة الاقتصادية هي الاساس للوحدة السياسية العربية لان الدول العربية تتراعى في وحدة متصلة من الارض وفي رقعة تتميز بمركزها الاستراتيجى المتمركز بين الشرق والغرب ويضمها تاريخ مشترك ولها صدر واحد. وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا الدخول منذ دورته التاسعة والاربعين فساكد على ضرورة التكتل والتمازج والتنسيق بين الدول الاعضاء على ان تنتهى هذه التكتلات الى مرحلة التكامل الاقتصادى، والتي تمضي بقتضاء اقتصاديات الدول الاعضاء اقتصادا واحدا يتيقن عنه قيام سوق عربية مشتركة لمواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية التي يسيطر عليها غير العرب.

ومن اهم الاسس الفلسفية وراء فكرة السوق العربية المشتركة هو ان ذلك السوق يمثل ضرورة عربية لمواجهة سلبيات الهات مما يستوجب برونها في التمازج مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة. كما ان هذا السوق يؤكد حرية انتقال الافخاص ورؤوس الاموال.

ويحقق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية.

لكن حرية العمل والاستخدام والامانة وممارسة النشاط الاقتصادى، وحرية العمل.

كما يساهم في ابراز أهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح بعض بلدان الاطراف المتعاقدة في هذه المرحلة.

وتساهم فكرة السوق العربية المشتركة في تحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الاجنبية.

والصفاة على ثروات الدول العربية المتعددة المتنوعة مثل الثروات الطبيعية والمالية والبشرية، الامر الذى يدعم في النهاية استقرار العلاقات الاقتصادية العربية.

وتساهم السوق المشتركة في حل مشاكل التصدير التى تعاني منها بعض المشروحات العربية والاستفادة من مزايا الانتاج كبير الحجم. كما ان ذلك سيؤدي الى ازدهار نظام عربى للتبادل الاموال والتكنولوجيا الصناعية الحديثة، وهو من اهم مقومات التمازج الاقتصادى الاقليمى عموما وبين الدول العربية خصوصا.

ولا شك ان نجاح الدول العربية في التامة منطقة التجارة الحرة العربية واستكمال انضمام باقي الدول العربية الى المنطقة في ظل جهود الدول العربية لاقامة السوق العربية المشتركة سيخلق في القريب للاحوال القادمة على الاكثر اقامة السوق المشتركة للدول العربية لتتلف في مواجهة التكتلات الاقتصادية.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	وجدى محمود حسين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٥٣
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٤

## الاقتصاد العربى وتحديات العصر

من الاحلام ما يبعد ضربها من الخيال أو مجرد امانى ودية لا يمثل تحققها ضرورة ملحة أو مطلباً أساسياً حيوياً. وليس امل قيام السوق العربية المشتركة فيما اعتقد، من قبيل تلك الامانى والاحلام فالواقع الذى نعيشه وتطور احوال العالم من حولنا اصبح يفرض حتمية وضع هذا الامل موضع التنفيذ والاعداد الهورى والتخطيط له عن فاعلة تامة مع التعجيل بذلك كواجب وكمسئولية مشتركة وإن شئنا ان نعطف لبلدان وطننا العربى موقعاً ملموساً على خريطة العالم وعلاقاته الدولية، فضلاً عن كياننا العيشى فى المستوى اللائق العربى.

### د. وجدى محمود حسين

استاذ الاقتصاد بجامعة المنصور

واعلم ان اربابنا المنقردة فى مصر كواحدة من بلدان العالم العربى، ان تقم للسوق المشتركة للمالة قائمتها، بل هى مشتركة فى ميلادها بالعمل المشترك وفيما تكلمه من مصالح حقيقية مشتركة. ومع ذلك فلفصر مبادرتها الضرورية ليدفع هذا المشروع الحيوى من مفاصل ثلاث: **اولها:** الدور الرئادى لمصر تاريخيا وحضاريا على مستوى العالم العربى وما اضفى لكلمتها وتوجهاتها من مصداقية فى هذا الميدان

وثانيها ما يوليه الرئيس مبارك فى هذه الآونة ومنذ سنوات من اهتمام وتناعة بالغة ببعث مشروع السوق العربية المشتركة ليشق طريقه على ارض الواقع، ويأمل كاتب هذه السطور ان تكون فترة الرأية الجديدة للرئيس محمد حسنى مبارك وبزعم جسمامة المهام التى اعطاه سيادته كبرنامج عمل حائل وشامل ومتوثب على راس انجازاتها المثلوية انجاح جهود انشاء تلك السوق للتشوية. و **ثالثها:** ما اصبحت تمليه حقائق العصر الذى نعيشه من جيد الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة الدولية واطلاق قوى المنافسة فى الانتاج والتبادل مما لم يد فيه مكان لتختلف عن سباق ذلك التنافس العاد والمتصارع سواء لتقنيات الانتاج للظهور او الاساليب ونظم التصويق المعاصرة وهو مايقوم على امكانيات ضخمة الحجم والقوة تمارسها دول العالم الان. فى شكل تكتلات عملاقة واتحادات متجنبة ومؤسسات دولية النشاط مهيمنة تقنيا وتنظيميا وتمويليا ، وتفرض تلك المخططات على بلدان العالم العربى ان تعمل باصرار على انجاز مايلى:

■ اعتبار مطلب قيام السوق العربية المشتركة - وليس مجرد مناطق تجارية حرة - مطلباً شعبياً تؤتته وترعاه وتصر عليه الشعوب العربية بكل مستوياتها البرلمانية والمحلية والناظرية ومؤيد مات العمل الاعلى، قبل ان تتبناها الحكومات او الحكام ولعل من قبيل ذلك ما اجتمع عليه مؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هذا الشهر من دراسة دور الاتحاد البرلمانى العربى فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة ليس فقط كسياج واق للاقتصاد العربى بل كعقلمة اساسية لنهضة الكيان السياسى والحضارى للوطن العربى وعلى لجهة الاعلام بكل فعاليتها ان تدفع بالرعى العام للشعوب العربية للقيام بدوره الرقابى للتحضر فى هذا السبيل.

■ الاسراع بتوفير اسباب القوة لامكانيات وموارنا الاقتصادية عن طريق حصصها وتجميعها وتعتميتها فى شكل كيانات كبيرة تلغظ مكنتها فى هذا العصر عصر التكتلات والاتحادات والمؤسسات العملاقة عابرة للقرارات فى مجالات التمويل القوى والتقنيات للتطورة ونظم التصويق الدولي المتكسمة حيث لم يعد البقاء الا للاصلاح والاقرى فى هذا الصراع التنافسى المعاصم.

■ وإذا كان فى الاعداد والتسويق اللاتزمين بهمة، العمل الكبير، ما يتطلب جهوداً دائية مضنية فى مجالات التخطيط الاقتصادى والسياسات المالية، خاصة الجمركية والاستيرادية واستراتيجيات الانتاج، وخاصة التصنيع والمبصاج وقتاً وتعبية فلا يأس من الترجسمة الضرورية لكل جهود الشعارين الاقتصادية العربى الثنائى والاقليمى لتصب فى شكل مشروعات انتاج مشتركة لما يحمله اسلوب المشروعات المشتركة من اهمية بالغة كمرحلة تمهيدية واساسية لتطلاق استخدام الموارد العربية فى ترشيد يخدم المصالح الثنائى للسوق العربية المنشودة.

■ وإذا كلن الوضع السياسى العربى قد حقق بعض التقدم فى الميزان الدولى فانه يبقى الكثير والكثير ليكون للوطن العربى موقعه المؤثر والملائق باسكانات وموقعه الجغرافى وراثا الحضارى . وكل ذلك لن يتأتى الا ومن خلفه دعم قوى من واقع اقتصادى متين متماسك يجرى فيه استخدام موارده المتاحة على اكفا وجه وتستغل فيه المزايا التنموية للبلدان العربية الفضل استفلال وتدار فيه عجلة الاقتصاد بأسلوب العصر تنظيميا وتنسيقا وتكاملا، ويجارى فيه الانتاج السلمى والخدمى احدث تمجيزات العلم والتقنيات الفنية المتطورة. ويوتقة هذا المزيج جميعه هو التكامل الاقتصادى القوى فى اطار سوق عربية مشتركة تضم اجهزة ومؤسسات ضخمة قادرة لا يقوى عليها الجهد والامكانيات القومية لكل قطر عربى على حدة فى مواجهة الواقع الدولى الجديد المشار اليه انفا. فالتخصص فى صادق هو الاساس للمين لموجود سياسى فاعل فى هذا الزمن الذى لا مكان فيه لكيانات ضمنية متهاكمة ولا جدرى فيه للشعارات والامانى ولا حتى للتمسح بالمثل ومبادىء العدالة والنظام الدولى والسلام.





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	وجدى محمود حسين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٥٣
المصدر :	مجلة الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٤

و حتى فرصة الاستفادة من تسهيلات ومزايا المرحلة الانتقالية للمشاركة في تحرير التجارة العالمية وبهذا لتطورات الجات واتفاقيات ارجواى مما يستند الى استثناء الدول النامية من بعض احكام الاتفاقيات المذكورة تقديراً لظروفها الخاصة والفترات ممدودة تنظمها النصوص حتى هذه الفرصة ينبغي استغلالها جسامعياً من جانب الدول المشويصة وفى إطار من التنمى والتكامل وتعزيز ثقلها فى المسارمة سواء فى صولجها منظمة التجارة الدولية أو جهود التماون الاقليمى كاتفاق الشراكة الأوروبية. اتفق من حكومة ..

هـ. عهد لتي يامر رئيسها الدكتور علف عبيد باعلان العيسزم على وضع كل التوجهات المصرية للمسيد ونوس للجمهورية فى إطار موموم يكون موضع متابعة قوية ومستمرة بأن يكون طمور الرئيس المذكور ليعم مشورع السوق للمربية المشتركة فى مقعة الجوارح والاتفاقات التى يمكن ان تكلل هذه المرحلة الهامة من ترويج نهضة ونهضة لمتنا مع سلال الالفية الجديدة.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعى :	الكامل الاقتصادى	رقم المجلد :	١٦٥٣
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٤

## نحو وحدة نقدية عربية

بعد ان تبصرت أوروبا في تطبيق المرحلة الأهم من وحدتها النقدية وهى اعتماد العملة المشتركة كأى واحدة فلابد ان نأمل انفسنا لماذا لم يكن للدول العربية ان تنجح فى أيضا فى ذلك؟ فهل ألوانع نفسها مسبقاً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم إن لها علة لأسباب أخرى داخلية أو خارجية؟ ونذكر هنا ان العديد من دول أمريكا اللاتينية وفى مقدمتها الأرجنتين عجزت بدراسة اعتماد الدولار الأمريكى كبديل لعملته الوطنية ولم تفلح فى ذلك لأن فائدة العملة المشتركة كالأحد كبيرة وإحدى أهم أسبابها الاستقرار الاقتصادى المريح للتجار والمالى والتجارى.

فوالله الاذهنى توسيع الأسواق وزيادة فرص الاستثمار بل تحقيق الازدهار الاقتصادى الداعم للاستقرار السياسى والاجتماعى فأوروبا طاعت الحق وحدتها النقدية بسهولة وسرعان ما حلت محلها وحدة نقدية متعددة فاعتمدت على التسليم.

بلم الدكتور لويس حبيقة

التحديات العربية فيما بين يدينا هذه المرة. فالأسباب هى فى جانب مهم منها نفسية أكثر منها عقلية أو مادية. كما ان ضعف الانتقال الاموال بين الدول العربية عائد الى حواجز نقدية وضعها بعض حكومات هذه الدول لثمنها لشخصات سياسية أو اجتماعية يمكن ان تقطعها هذه الاموال. فزيادة التبادل التجارى والمالى بين الدول العربية يعتمد على تطوير الإنتاج وتنويعه وعلى لقاء الحواجز التى تقترض الفهم الاقتصادى العام.

رابعا: تدريب الأنظمة والقوانين المالية بحيث لا تكون مثلكه الانشغال شرايطية وأخضا وكيفية بين دولة أخرى. فأوروبا لم تبالغ هذه الموضوع ولقد على انظمةها الضريبية الوطنية وعلى حرية كل دولة فى تقرير سياساتها المالية شرط ان تبقى عجز الموازنة ضمن ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى والذين لعام لكل من ٢٠٪ من الناتج نفسه. وبالرغم من تشابه الهيكلية الضريبية فيما بين الدول الأوروبية أى الاعتماد كثيرا على الضرائب المباشرة، إلا ان التقليل الضريبى مختلف تماما فيما بينها ويعمل الانشغال لدول معينة تعتمد نسبيا منخفضة خاصة على ارباح الشركات. كما العمل دول مثلكه ضرورة، كما يطالب الرئيس الألماني لاوتنر للفرضى مشرواين. كان فى توحيد الأنظمة الضريبية أو على الأقل التنسيق بين السلطات الوطنية فى كل جوانب السياسة المالية. فالأوروبيون معظمهم وشخصا قطاعات الاستثمار يرفضون ذلك لاستغاثهم من فوارق الأنظمة والنسب الضريبية الوطنية. من ناحية الضريبة الضريبية العربية فهى أيضا مختلفة تماما فيما بينها فهناك من لا يفرس ضرائب مباشرة على الدخل والأرباح ومنها من يبدل ذلك ينسب ويعتبرها مختلفة. كان فى جعلها يتكلى على الضرائب غير المباشرة الصعوبة تحصيل الأرباح المباشرة والمكافآت أو التنازلى فيما بين الأنظمة الضريبية مختلف بل ضريبة لتداعى الفجوة فى الناتج الأوروبى المحلى والذى يحصل عند بداية تطبيق الوحدة النقدية.

ان تحقيق الوحدة النقدية العربية يمكن ان يكون حلما الآن حقيقية فى المستقبل ويتطلب الكثير من الجهد والعمل والتنسيق المشترك والتطوير المؤسساتى والهم ان تبدأ هذه الوحدة فى مكان ما وفى شكل ما والدول المرشحة لذلك هى الدول الناجحة من ناحية العمل الاقتصادى مشاهير فى نواح إنتاجية وتشريعية عديدة. ان انخفاض سعر النفط يمكن ان يشكل الحافز الرئيسى لهذه الوحدة بحيث توسع الأسواق الداخلية أكثر ويتم تنسيق السياسات الاقتصادية بشكل فاعل وكامل أكثر وان الحلبة فى عملا ان الاختراع لما الدول المرشحة الأخرى لبدء مقامة الوحدة النقدية فهى دول الشرق الأوسط والذين بصريا والأرمن بحيث تشكل النواة للصحة ذلك والممكن ان يكون وحدة نقدية أو غيرها اذا لم تحصل على التأكيد من الجميع. ان أوروبا لم تحصل الى عهد هى الا بعد استقلالات شعبية وصلاات اعلامية وإعلانية كبيرة دامت مقبلة على كل دولها. فنبينا اليوم قبل لقد بتفسير ذلك توسيع الأسواق للمواطنين العرب ثم نمرض عليهم أشكال الوحدة لاختيار النسب والاعتماد للحالية والمستقبلية.

ولم تكن هذه المرة الأولى التى تتحقق فيها وحدات نقدية نقدية بل ان أوروبا استلذت من تجارب الوحدات السابقة لتعتمد اياها وقواعد وقوانين وحدتها الحالية. فالوحدة النقدية الإيطالية لسنة ١٨٦٢ وفرنسية لسنة ١٨٦٥ والثانية لسنة ١٨٧١ كما الإسكندنافية لسنة ١٨٧٢ شكلت بعض الأمثلة العروس التى اعتمدت عليها الوحدة الحالية. فالوحدة اللاتينية التى عادت بين سنتي ١٨٦٥ و١٩٦٦ كانت تضم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا واليونان وكانت مرتبة جدا ولكنها فشلت. ان تأسيس المصرف المركزى الأوروبى واعتماد اتفاقية ماستريخت للاستقرار الاقتصادى ليستا ان نتيجة للتجارب الكبيرة التى مرت بها أوروبا فى القرن التاسع عشر. ان نجاح الانتقال من القوانين الوطنية الى الاقليمية المشتركة يتطلب ربحا شعبيا كبيرا يدعم الفهم الرسمى من العديد من العوامل التى تساهم فى تحديد الهوية الوطنية الشعبية فى مقدمتها العملة الوطنية.

لعمري الشريط الضرورى لتحقيق وحدة نقدية ناجحة وهل هى متوافرة اليوم فى العالم العربى؟

أولا: تقارب الأنظمة النقدية الوطنية أى قوانين مشابهة للنقد والتسليف وصنارف مركزية مسئلة فالدول الأوروبية اعتمدت الاستقلالية تقلا عن المصروف الاتلى أو البوناسيايه والدول التى لم تكن مصاريفها مسئلة ضمن الدولة اعطتها هذه الاستقلالية تماما كما فعلت فرنسا منذ أربع سنوات فهل المصارف المركزية العربية مسئلة ام لا؟ تنفذ تعليمات وأوامر السلطة التنفيذية كآلة مؤسسة حكومية أخرى. بعض هذه المصارف مسئلة كالمصرف اللبناني وعضو مرتبط كليا بالدولة والبعض الآخر يقع على درجات مختلفة بين الاستقلالية والتأثير الكلى كما ان قوانين النقد والتسليف للثقة للاقتصاد الحر والسرية للصرفية فلا. تماما فى بعض الدول كالعربية ومجموعة فمخيل أو جزئية فى بعضها الآخر ومجموعة بشكل جيد عند مجموعة متزايدة وأية تماما أحاسنها ومتابعة للتطورات النقدية الحالية.

ثانيا: تقارب أو تشابه قوانين ومؤسسات العمل بين الدول المرشحة للانضمام الى الوحدة فلابد ان يساعد ليس فقط فى استيعاب البطالة من العمل لاند يزيد أيضا من امكانية المصرف المركزى لشراء فى تجنب حدوث نقص قوى. فالوحدة النقدية الناجحة التى تسمح بالتقليل فى حرة بين دولها للدول المصنوع على اذن أو ترخيص أو تأشيرة لذلك. فهذا يساهم فى تقارب الاسعار والاهو بين هذه الدول مما يساهم فى تعميق الاندماج التآزر على كل الاصناف العربية. فالوحدة تعتمد حاليا قوانين عمل مختلفة ومتباينة تماما يجعلها لا تعد فقط من إمكانية الانتقال للعمل لغير مواطنيها بل تعد أيضا من إمكانية تنظم للسياسة أو الإدارية الفرية أو زبارة الأرباب والصحاب الذين نحن مما وصلت الى عدة سنوات أوروبا وأمريكا اللاتينية وإسيا. وحتى بعض دول الفريق السودان.

ثالثا: تقارب التبادل التجارى والمالى فيما بين الدول الاعضاء فى الوحدة نصية لمجوع التبادل الخارجى. فالدول العربية تتباين بمجملها أكثر مع العالم الخارجى من تبادلها مع نفسها وهذا عائد الى عدم توافق السلع والخدمات التى تحتاج إليها كيميا ونوعيا فى ذلكها: ان ضعف هذا التبادل عائد أيضا الى اعتماد اللق بوجوة



الموضوع : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : ماجد رشاد
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي	رقم العدد : ٢٩٢٦
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/٦



إعداد  
ماجد رشاد  
نجله الرفاعي

التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي يشهدها العالم من حولنا والتي أدت إلى إزالة الحواجز أمام حركة الاستثمارات والسلع بين الأسواق الدولية أكدت أهمية تسريع الدول العربية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع الاستثمارات على دخول أسواقها فيما بينها من خلال التعاون في منح الحوافز وتنسيق السياسات الضريبية لتجنب الازدواج الضريبي بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتطوير الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول العربية كخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود، وقد أكدت الدراسات الأخيرة على ضرورة تحديث الاتفاقيات الموقعة في إطار جامعة الدول العربية والمفنية بحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وذلك بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومقتضيات الوحدة الاقتصادية العربية خاصة أن هناك اختلافًا كبيرًا بين الوضع الاقتصادي الدولي الذي صمرت في ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادي في عصر التكتلات.

## ١ الحوافز الضريبية

العربية من دراسة له عن الاتفاقيات العربية لتشجيع الاستثمارات كخطوة على الطريق للوصول إلى سوق عربية مشتركة أنه في سبيل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية بعضها وبعض وتنسيق التكامل الاقتصادي فيما بينها إلى وحدة اقتصادية عربية شاملة وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول العربية لتشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي الدولي. في هذا الخصوص شهدت الاتفاقيات التالية منها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وقد صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 465 في الدورة العادية الخامسة عشر بتاريخ 29 أغسطس 1970 بالموافقة عليها ومعدلت المادتان الثالثة والسادسة منها بقرار المجلس رقم 642 في الدورة العادية الثانية والعشرين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 وهي اتفاقيات مازالت سارية في الدول الأعضاء في المجلس حتى تاريخه ولم يتم إلغاؤها أو إدخال أية تعديلات جديدة عليها منذ سنة 1973 وحتى الآن. وإلى جانب هذا ظهرت اتفاقيات تسوية مخازعات الاستثمار بين الدول المضيف

الضريبي الدولي الذي قد تعرض لأرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة نتيجة فرض الضريبة على نفس الدخل أو التعامل في كل من الدولتين المصدرة والمستوردة لرأس المال ويتم ذلك عن طريق اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي الدولي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها وذلك بأغفاء مآلد يعاد استثماره منها من الضرائب. وعلى ذلك يمكن القول أنه إذا كانت الضريبة تسهم دورا مهما في تنظيم الاستثمار فإن توفير الحماية القانونية اللازمة لرأس المال هو السبيل الأهم لتحقيق منافع الاستثمار. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن كلا من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات هما وجهان متكاملان لمعلمة واحدة ولا يمكن لدولة ما الانتفاء بأحدهما والاستغناء عن الآخر. إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للدول النامية يصفه عامة فإنه يدعو أهمية البائقة بالنسبة لنا كمجموعة دول عربية لا لذلك من أثر مباشر على تنمية الأمة العربية فيقول د. عصمت عبدالكريم خليفة للمستشار الاقتصادي بمجلس الوحدة الاقتصادية

تعتبر الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات وحمايتها أمرا ضروريا بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال أو الدول المستوردة له فالدول المصدرة لرأس المال يهمنها أن تكفل الحماية القانونية الشاملة لرؤوس أموالها في الدول التي يستقبل إليها رأس المال وفي الوقت ذاته فإن الدول المستوردة لرأس المال يهمنها توفير هذه الحماية حتى لا يشترد رأس المال في الانتقال من دولة إلى الدولة المستوردة مع مآلد يتعرض له من مخاطر نتيجة لذلك كأن ولابد أن تلجأ الدول المستوردة لرأس المال وغالبيتها من الدول النامية ومن بينها الخليج العربية إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية لتحويل خطط الإنتاج اللازمة لسد احتياجات المواطنين وذلك بتفجئة لانخفاض حجم المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة إليها وبعد أن أثبتت سياسة لجوء الدول إلى الاقتراض من الداخل أو من الخارج عدم كفايتها في تحقيق أهداف التنمية علاوة على تفاقم مشكلة المديونية ونتيجة لذلك تمت تشريعات هذه الدول بالتعامل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق منح التسهيلات والمزايا التي تكفل بتوفير الحماية اللازمة لأموال تلك الشركات ضد المصادرة أو التأميم أو مآلهم ذلك من الإجراءات الانتكاثية إليها بعض الحكومات بدافع من الوطنية وإعانة تصدير المال المستثمر أرباحه إلى الخارج ومنع العديد من الحوافز الضريبية لتلك الشركات ومن بينها إزالة مآلد يتعرض له رأس المال المستثمر أو عوائق ضريبية وضخ رؤوس الأموال المستثمرة الأعياءات أو التقيضات الضريبية المناسبة والقضاء على الازدواج



# مكتبة الأفراس للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٩٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى وقد وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 636 في الدورة العادية الثالثة والمقررين بتاريخ 10 يونيو 74 ومما زالت مسارية المفعول بين الدول الأعضاء في المجلس حتى تاريخه. كما ظهرت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وهي اتفاقية موقعة في إطار جامعة الدول العربية ومما زالت مسارية المفعول بين دول الجامعة وكما تتناول دراسة د. عصمت عبدالكريم أن الاتفاقيات العربية الثلاث سواء المرتمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو جامعة الدول العربية في حاجة إلى إعادة نظر وضرورة تطويرها وتحديثها بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

لهذا الاختلاف كبير بين الوضع الاقتصادي الدولي الذي صدرت في ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادي الدولي الحالي في عصر العولمة ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الضخمة في كل القارات مما يؤكد حتمية تطوير تلك الاتفاقيات بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة أنها جميعها لم تتضمن من المزايا والخصومات التي يجب توأمتها في مثل هذه الاتفاقيات ولهذا لم تزد الاتفاقيات المشار إليها الدول المنوط بها في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في الدول العربية وجذب رؤوس الأموال المستثمرة إليها وزيادتها باستمرار بل ولم تتجه النجاح المطلوب في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن.





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعي :	النكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٩٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

## 2 تطوير الاتفاقيات

دعت دراسة للجامعة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أهمية تطوير وتمهيد اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى بحيث يتم تطوير الاتفاقيتين المذكورتين بما ينقل والمفاهيم الاقتصادية العالمية وقد تم فعلا تطوير الاتفاقية الأولى وإصدار اتفاقية جديدة لتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وافق عليها المجلس بقرار رقم 1125/د/71 بتاريخ 7 يونيو 2000 وأرسلت الاتفاقية إلى الدول الأمضاء لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليها وبموجبها حينئذ ستتخذ الإجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليها في إطار اللجنة الفرعية للاستثمار التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقول د. عصام عبد الكريم انه تم توقيع المشتريات من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولي. الثانية

بين جميع الدول العربية بعضها وبعض وقد اعتمدت كلها على نموذج هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ونصوصها تكاد تكون مطابقة ثم ترددها في الفلبينية المعظم من الاتفاقيات فيما عدا بعض الاتفاقيات العربية الثانية الحديثة التي اعتمدت على نموذج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعلى مستوى العمل العربي المشترك صدرت اتفاقيتان وكذلك صانرا عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الاتفاقية الاولى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1973 حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 649 في دورته العادية الثانية والعشرين بالموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية وقد صدق على هذه الاتفاقية سبع دول هي الاردن والامارات وسوريا والعراق وفلسطين ومصر واليمن وهذه الاتفاقية نافذة حتى الآن واهم مآيلا لاحظ على هذه الاتفاقية انها قد صدرت بهدف تجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب المفروضة على الدخل الناتج عن الاراضي الزراعية والعقارات المبنية والارباح الصناعية والتجارية وفوائد رؤوس

الاموال من دين وودائع وممتلكات وشهريها وكذلك الضرائب المفروضة على رأس المال وهي التركات والصايا والهبات واغفلت الضرائب المفروضة على الشركات والضرائب المفروضة على ارباح المهن غير التجارية بطبيعتها التي لم تنتج عن حرية. كما اغفلت تحديد النطاق الشخصي لتطبيق الاتفاقية والمعاملة الضريبية المكافئة الاساتذة والمدرسين والذين يقومون بالعمل في دولة عربية اخرى غير دولتهم الاصلية والمعاملة الضريبية للدخول الاخرى التي لم ترد في الاتفاقية ولم تتضمن تحديدا دقيقا للمهور المقيم والمنشأة القائمة كما لم تتضمن نصرا قاطعة لتجنب الازدواج الضريبي بل تضمنت احكاما عامة مقصورة تخضع للجنس المعظم من الدول غير العربية من الدولتين معا، دولة المقيم ودولة تحقق الايراد وذلك ارضاء لجميع الاطراف وبهذه الاساليب ولان الاتفاقية قد مضى على صدورها ما يزيد على 26 عاما ولم تعد تتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية كان ولا بد من النظر فيها ومحاولة تطويرها وتحديثها. فصدرت توجيهاتها عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقرار رقم 1014

في دورته رقم 61 بتاريخ 7 يونيو 1995 بتشكيل لجنة من خبراء الضرائب الحكوميين في الدول اعضاء المجلس لاعداد مشروع اتفاقية نموذجية جديدة لتجانب الازدواج الضريبي. حرب من اسوأ حرب على الدخل ورأس الدول العربية محل الاتفاقية المعمول بها حاليا. والموافق عليها بقرار المجلس رقم 1649/د/22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973. اما الاتفاقية الثانية فهي اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1997 وشهدت هذه الاتفاقية الى تحقيق اهداف عديدة من بينها، تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية عن طريق تجنب الازدواج الضريبي الدولي وفرض معاملة ضريبية خاصة لبعض الدول تتميز عن المعاملة الضريبية الواردة في التشريعات الوطنية للدول المتعاقدة والتعاون في مجال تبادل المعلومات الضريبية بين الدول العربية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي وعدم التمييز في المعاملة الضريبية بين مواطني الدول المتعاقدة في الدول المتعاقدة الاخرى، لانتقل



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

- احكام الاتفاقية بالمزايا التى تكون قد وردت فى اتفاقية ثنائية او جماعية اخرى بين دول متعاقدة لتجنب الازدواج الضريبيى كما تعتبر هذه الاتفاقية اول نموذج عربى دولى متكامل لاتفاقية نموذجية لتجنب الازدواج الضريبيى يقف الى جانب نموذجى هيئة الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى ويؤكد لاي دولة عربية اتخاذها اساسا للتفاوض عند إبرام اتفاقية ضريبية ثنائية مع غيرها من الدول وقد اتخذت بالفعل تلك الاتفاقية كنموذج اساسى عند التفاوض لإبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبيى بين كل من مصر والاردن ومصر وفلسطين ومصر واليمن ويؤكد لاي دولة عربية اخرى من الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية من غير الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الانضمام الى هذه الاتفاقية بعد تاريخ نفاذها عن طريق التصديق عليها وايداع وثيقة التصديق لدى الامانة لمجلس الوحدة الاقتصادية والعربية. وتعتبر الاتفاقية خطوة مهمة فى مجال التنسيق الضريبيى بين الدول العربية وخطة على الطريق ووحدة اقتصادية عربية شاملة.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٩٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

## ③ المناخ الملائم

تؤكد الدراسات الأخيرة أنه نتيجة لانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وما يترتب على ذلك من تدفق الاستثمارات وانتقال الاشخاص وتشتب العلاقات الضريبية للشخص الواحد في أكثر من دولة عربية كان واجبا على الدول العربية تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم فيها وبينها ومراجعة الجهود العربية في هذا الخصوص تبين أنه قد صدرت اتفاقية من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت عنوان اتفاقية التعاون لتمصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وافق عليها المجلس بقراره رقم 650 في الدورة العادية الثانية والخمسين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 ولقد صادق عليها ست دول هي الاردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن.

ونظرا لأن هذه الاتفاقية قد مضى عليها ما يقرب من 27 عاما دون تعديل ولم تعد تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحالية ومقتضيات السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كما أنه لم يصدق عليها سوى 6 دول عربية فقط في حين أن دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حاليا عددها 11 دولة ولقد نظمت الاتفاقية عملية تمصيل الضرائب فقط دون أن تشير إلى الرسوم المستحقة للخدمات العامة لأية دولة مستفيدة أو لخزانة المؤسسات والمنشآت العامة أو خزائن الوحدات الإدارية المحلية طبقا لقوانين الضرائب والرسوم رغم أهميتها وتمدها في الدول العربية إضافة إلى ذلك فإن التنظيم الذي وضعته الاتفاقية لتمصيل وتوريد وتحصيل المبالغ المستحقة بين الدول العربية في حاجة إلى إعادة نظر وضرورة تحديثه وتطويره بما يتفق والنظم الحديثة لتمصيل الضرائب والرسوم كما أنها لم تتضمن قيام الدولة الخلية بتفويض الدولة المستفيدة قانونا بتمصيل تلك المبالغ لمصاحبا بالطرق الودية أو الجبرية رغم ضرورته قانونا.

لذلك كان ولابد من إعادة النظر في جميع مواد هذه الاتفاقية وتطويرها وتعديلها من طريق إعداد اتفاقية جديدة شاملة لتمصيل الضرائب والرسوم تعرض على جميع الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للتصديق عليها إضافة إلى إعطاء الحق لجميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية من غير الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للانضمام إليها.

وعليه فقد صدرت اتفاقية التعاون في تمصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وأرسلت الاتفاقية إلى الدول الاعضاء فور صدور قرار المجلس بالموافقة عليها لاتخاذ الاجراءات الدستورية للتصديق عليها تصديدا لدخولها لحيز التنفيذ بتصديق ثلاث من الدول على الاقل، علما بأن الاتفاقية الصالية للتعاون في تمصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المرافقة عليها بقواعد المجلس رقم 650/22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973 سيظل معمولا بها إلى أن ينتهي العمل بها اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق متبوعة من المزايا تستهدف للتنسيق في مجال الضرائب والرسوم بجميع أنواعها مباشرة أو غير مباشرة بين الدول الاعضاء في المجلس التعاون في تمصيل الضرائب والرسوم المستحقة لإحدى الدول الاعضاء في الدول الاعضاء الأخرى وتحول المبالغ المحصلة إليها وتصبح مصلحة الضرائب في كل دولة عربية بمثابة مصلحة ضرائب تعمل لصالح جميع الدول الاعضاء الأخرى، وذلك يحقق التعاون الكامل بين مصالح الضرائب في الدول العربية ومكافحة التهريب الضريبي الدولي، تعتبر هذه الاتفاقية استكمالاً للعمل العربي المشترك حيث أنها بالموافقة على الاتفاقية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب من الضرائب ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن ثم فإن تنفيذ الاتفاقيتين معا سيساعد على تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.



# مكتبة الأنجلو المصرية للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

ولما كانت هذه الاتفاقية تعتبر بحق إلى جانب اتفاقية جنوب الازدواج الضريبي بين دول المجلس خطوة جديدة في مجال التنسيق الضريبي بين الدول العربية بل هي بحق خطوة أخرى على الطريق السليم للوصول إلى وحدة اقتصادية عربية شاملة فإن هذا يقتضى سرعة تصديق الدول الاعضاء على الاتفاقية وايداع وثيقة تصديقها لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى يمكن دخولها حيز النفاذ والاستفادة بمزايا الاتفاقيتين معا في تشجيع الاستثمارات وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.

وخلص د. عصمت عبد الكريم من واقع دراسته إلى أنه إذا كان التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هو الطريق الاساسى للتنمية فإن تشجيع الاستثمار عن طريق توفير المناخ الملائم له ومنحه الحوافز الضريبية اللازمة ومن بينها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولى بين الدول العربية وكفالة ضمانات حمايته عن طريق اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات فيما بين الدول العربية هو خطوة مهمة على الطريق للوصول إلى سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية شاملة.

كما اوصت الدراسة بسرعة تصديق الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب والمفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 66د/1069 بتاريخ 3 ديسمبر 1977 .

والتعاون فى تصديق الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 68د/1090 بتاريخ 6 ديسمبر 1998 . وتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 71د/1125 بتاريخ 7 يونيه 2000 حتى يمكن دخولها حيز التنفيذ مع اعتبار اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المشار إليها نموذجاً عربياً دولياً يتخذ أساساً للمفاوضات عند إبرام اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي بين أي دولة عربية وأخرى عربية أو أجنبية.





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩٦٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

القصائد  
الاقليمية

لا شك في أن الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية منذ مطلع الثمانينات لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية مختلفة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي، تعتبر خطوة جيدة على الطريق نحو تحرير التجارة العربية في إطار العمل العربي المشترك، غير أنه لم يحدث حتى الآن التقدم المطلوب في مجال تنمية التبادل التجاري بين دول العربية.

ويرجع بعض المراقبين الأسباب وراء ذلك إلى عدم تفضيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الجوانب المتعلقة ببنود الخدمات خاصة فيما يتعلق بمجال البحث العلمي والتنسيق في وضع التشريعات ومما حدا حقاً للملكة الحرة.

و هناك حاليا إجماع بين خبراء الاقتصاد على أهمية وضع خريطة اقتصادية عربية جديدة تكشف عن المزايا الاقتصادية المتاحة على مستوى كل دولة وسبل تنميتها والاستفادة منها لتحقيق التكامل الاقتصادي المطلوب.

ويرى الخبراء ضرورة اسراع الدول العربية في توحيد التشريعات وإبرام اتفاقات التجارة التفضيلية بين الدول العربية مع التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة المشتركة التي تتمتع بجميع الإعفاءات الجمركية وذلك كخطوة نحو إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى.

المواقع السابقة ونشل الجهود القائمة لتكثف عربي تجاري  
والاقتصادي شامل فقد اتجهت بعض الدول العربية الى انتهاز  
مدخل التكتلات الاقليمية كمرحلة تمهيدية لتكثف الاكبر وشهدت  
للنطقة العربية توسعا لهذا منذ مطلع الثمانينات عدة تجمعات  
اقتصادية الايزال قائمين منها اثنتان مجلس التعاون دول الخليج  
والعربية و اتحاد المغرب العربي.

وحقيقا أريدت الدولة العربية في إقامة هذه حركة تحرر -  
للكتاب الاقتصادي الشركة وتشاركه العمل والأمن الضمان  
والتي التطورات المعاصرة في نظام التجارة الدولية فقد أصدر  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 تاريخ  
1992/7/2 لتفصيل البرنامج الاقتصادي وجدره لآلية لآلية  
منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأكام اتفاقية بتيسير  
التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك بعد مناقشته من قبل  
فريق متكامل من الخبراء الكويتيين وعلمى القطاع الخاص  
وكانت هذه المناسبة في لمة الأولى التي يساهم في ستكون من  
القطاع الخاص العربي في مناقشة وصياغة وتكون من هذا  
المستوى ولقد لى البرنامج الاقتصادي لآلية منطقة التجارة الحرة  
التحرر وساهميا على مستوى عال حيث يراكم اللغة العربية  
المنقضة في يونيو 1996 وتعد الى سعة تنفيذ وتقدم على  
السلم العربية التي تمهيد وفقا لآلية منطقة التجارة الحرة السلع  
الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد لنشأ والمواصفات  
والقياس واشتراطات الوثائق الصحية والأمنية والرسوم  
المتعلقة للخليج.

# خريطة تنموية



بعد تحرير وتسهيل المبادلات التجارية والنشطة والخدمات المرتبطة بها كالقنصل والتجاري ظهرت أهمية العلاقة ورابط اقتصادي متميزة وتعاون متزايد بين الدول العربية وقد عقد هذا الممثل صفحا وأشكالا متعددة من حيث الأطار القانوني والمؤسساتي، فظهر ميثاق الجامعة العربية في السند الأول والقرصينى والقانون - ما بين الدول العربية في نطاق الشئون الاقتصادية والتعاون - واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي نصت الى إقامة السوق المشتركة وكذلك ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك التي أكدت على تحرير التجارة العربية كوسيلة لبناء العمل الاقتصادي العربي المشترك بين تلك الدول العربية وبناء التعاون التفضيلي الكامل والسلم والخصامات، وتأمين ذات الدول العربية للوحدة ككلية والتشجيع والمبادلة كما وقعت على اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بين تزال وفق هذه الاتفاقية جميع الرسوم الجمركية وتجميع السلع الحجاز العربية الى السوق الحرة المصنعة وتجميع لتعمل تطبيق



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمد مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٩٦٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

لأنه لم يحقق تقدماً يذكر على الرغم من أن الجميع أصبح مقتنعاً بأن التعاون العربي لم يعد شعاراً سياسياً بل أصبح ضرورة من ضرورات البقاء.

ولهذا فإن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو تبني منظور عربي يركز على إعادة رسم خريطة تنمية للدول الأعضاء يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي على السواء.

وكذلك إعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل المقدرات الاقتصادية المتاحة في كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

والمؤسسات الخاصة في العالم العربي دور لا يمكن إنكاره في دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة في ظل معايير محددة تحقق الفائدة المشتركة فيها.

ويؤكد الكثير من الخبراء على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المكاتب المشتركة للتشجيع التجاري بين الدول العربية وقد جاء إنشاء مكاتب تمثيل تجاري مشتركة في العواصم العربية للمعاونة في إنشاء شركات مشتركة عربية وتذليل معوقات الاستثمار وتوفير المعلومات لرجال الأعمال في اجتماع اللجنة التنفيذية لمركز رجال الأعمال العرب وتم إقرار مواقع هذه المكاتب التشغيلية في كل من مصر والسودان والسعودية والأردن وسوريا والكويت.

ويهدف المركز إلى تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين رجال الأعمال العرب ولكل من خلال الاتصال عبر القنوات المتاحة وتطوير العلاقات العربية - العربية من ناحية والعربية الدولية من ناحية أخرى.

ويقوم المركز حالياً بإنشاء قاعدة معلومات وبيانات من الدول العربية على شبكة الانترنت لأعداد الزائرين في الاستثمار بآية دولة عربية بجميع المعلومات التي يحتاجونها مثل نظم الجمارك والمواصفات القياسية والتشريعات المالية والنظم المصرفية وغيرها من ظروف ومحددات الاستثمار في أية دولة.

ويسمى المركز حالياً لقائمة خدمة الإعلان عن الفرص الاستثمارية والاستثمارية العربية وتوزيع قوائم تلك الفرص على رجال الأعمال العرب مع إصدار كتيب من المركز يتضمن أبرز أنشطة إضافة إلى إصدار مجلة دورية تعبر عن آراء رجال الأعمال ومقترحاتهم لتذليل العقبات التي تواجههم.

ويتم تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الأطراف وفقاً لبداية التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ أول يناير 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة متساوية 70٪ على أن يتعدان حيز التحرير الكامل لجميع السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنهاية ديسمبر 2007 كما ينطبق التحرير المدرج على قوائم السلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعفاؤها قبل تاريخ نفاذ البرنامج ولا ترقى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظورة استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان لهذه المنتجات ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج للتفديض إلى أية قيود غير جمركية تمت أي مسمى كائن.

وعلى الرغم من تعدد أوجه التعاون التي تضمنتها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها لم تشمل الجوانب الخاصة بالخدمات وبالأذات المرتبطة بالتجارة. التعاون التكنولوجي والبحث العلمي وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبظنرة على التعاون والتبادل التجاري بين الدول العربية نجد



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٩٦٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

## معوقات التبادل



ان تحلق بتعريفاتها الجمركية بها غير الدول الأعضاء، هذا استخدام هذا التكلفة الانتاج للمصدر الى مبدأ الى - حرية للسلع وبنود المستوردة بقصد - تشجيع وإعادة التصدير ويضيف انه سارات اسعار تحويل العملات الوطنية في بعض الدول العربية معقدة بعدد من القيود الاندائية والاقتصادية واستخدم هذه العملات لقياس تكلفة الانتاج وتحديد اسعار البيع يترك اثرا غير موضوعية على كل من التكلفة والسعر معا مما يستوجب استبعادها بجميع الطرق المتاحة.

ويخلص الى أن تنفيذ التوصيات المقترحة سينعكس بشكل ايجابي على سهولة تدفق وأنسياب السلع والبضائع بين الدول العربية الواقعة على هذه الاتفاقية. ومن جانب اخر يؤكد الخبراء على ضرورة انشاء مؤسسة علمية عربية للمعاصرة والمراجعة معترف بها في جميع البلاد العربية تكون اهدافها الارتقاء بهذئة المحاسبة ومستوى المحاسبين العرب لتأهيلهم بما يتفق مع متطلبات اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وهي إحدى اتفاقيات الجات بحيث تكون هناك معايير عربية للدراسة المحاسبية والتأهيل المحاسبى تمكن من انتقال خدماتهم عبر الحدود ليس العربية فقط بل والعالمية الا انه اتفق هذا لابد من ان يتحقق التكامل العربى.

التكلفة التي يجب اتباعها لتقييم اسعار السلع بين الدول العربية وتجب من هذا القول ان المنطق الاقتصادي السليم يفترض تخصيص افضل السلع للتصدير لكن معايير الاختيارية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالبا عوامل المرافعة والنوعية بشكل رئيسى وقاما تؤخذ في الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحا لهذا الوضع ويهدف تشجيع وتصريح عملية التبادل السليم بين الدول العربية اقترحت للدراسة ان يتم تحديد سعر التبادل. استنادا لتكلفة الانتاج في اكثر المشاريع كلمة خاصة ان البيع في اسواق التصدير تحكمه عوامل المنافسة الشديدة بدرجة اعلى من الاسواق المحلية مما يعنى ضرورة تقديم سلم بنوعيات اعلى وتكاليف اقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة وتشيف الدراسة كيفية تحقيق هذه الصيغة اذا كان من البداية يتم عرض سلع لم تحقق شروط المنافسة المحلية وتستند التي تكلفة وسطية وليس لتكاليف تخرج المشاريع. ويؤكد د. مصطفى حاموس على انه باعتبار ان الرسوم الجمركية على منتجات المشاريع تشكل جزءا من تكلفة المنتج رأس المال الثابت وجزءا من تكلفة المنتج نفسه بالنسبة لعوامل الانتاج المستوردة الاخرى فان التعريفات المختلفة المطبقة في الدول العربية لابد ان تمنع على تكلفة المنتج النهائي للمشاريع المتشابهة لاسيما ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية قد سمحت للدول الواقعة عليها

تكتسب البيادى والاسس والاجراءات المنطقية لخصائص التكلفة وتصميم المنتجات موضوع التبادل التجاري في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهمية كبيرة لما لها من دور مهم في صياغة المقترحات العملية للمساعدة على تسهيل انسياب السلع بين الدول العربية ويؤكد د. مصطفى ابو حسانوس من جامعة الزيتون الاردنية في دراسته حول دور محاسبة التكاليف في تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى على انه بالرغم من ان نظرية التكاليف الاجمالية في القبوله حسابيا في الدول العربية وان الدوائر المالية لاتقبل وغير نتائج تطبيقها لغايات شريعية الا انه لابد من التمييز في هذا المجال بين انساب مسك الحسابات واستخراج النتائج المالية السنوية من جهة وبين اعداد البيانات للمحاسبة المناسبة لاتخاذ قرارات ادارية مختلفة مثل التصدير مثلا ومن جهة ثانية تؤكد الدراسة ان معطيات التكلفة الاجمالية هي الانسب لاستخراج القوائم المالية الختامية وحساب الدخل السنوي الا انه بالمقابل فان معطيات هذه النظرية قد تكون غير ملائمة بل معقدة احيانا لعمليات اتخاذ قرارات ادارية مهمة متعددة ولهذا لابد من اعادة تبويب قوائم التكلفة المعدة استنادا لنظرية للتكاليف الاجمالية وفق حاجات القرارات الملائمة المختلفة في اعداد قوائم تكلفة ملائمة تماما للتصميم.

وتطرح الدراسة تساؤلا خاسا حول



الموضوع الرئيسي :	نري	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٩٦٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

## توحيد التشريعات



وانتهت الاتحاد الذي ألقى البر... كزية وأنشأ عملة أوروبية واحد هي اليورو بمعنى ذلك أن التجارة المرة ما بين الدول العربية والأوروبية وغير حاليا مذكرة لأنشاء منطقة حدودية حرة بين سوريا وتركيا في منطقة باب الهوى الواقعة على الحدود بين الدولتين والتابعة لمحافظة أرباب الشمالية وتتبع الفرصة للتعاون التجاري بين رجال الأعمال وتمتصن بجميع المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات القائمة في سائر المناطق الحرة من إعفاءات لجميع الضرائب وحرية تحويل رأس المال وأرباحه إلى الخارج وبالعكس ومنع شهادات

إليه الدول العربية من إيجاد تكامل بينهما وبين أوروبا حتى قيل أن يتحقق هذا على المستوى العربي من خلال اتفاقيات الشراكة بين مصر والاتحاد الأروبي والمغرب العربي والاتحاد العربي في إطار ما يطلق عليه الشراكة الأرومتوسلمية.

ويؤكد الخبراء على أن هذا التكامل يبدأ بتوحيد التشريعات التي سيتعامل بها مع الجانب الأروبي وفي الحقيقة فإنه على الرغم من كثرة المديت والقرارات بل وحتى المعاملات والاتفاقيات الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية للتجارة الحرة فإن أيا من هذه المشروعات لم تدخل في دائرة التنفيذ الجدي

أخرى تبث مصر والهند إقامة منطقة تجارة حرة بينهما لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتنشيط المشروعات المشتركة ودعم الاستثمارات خاصة وأن الهند لا ترى في مصر فقط سوقا كبيرا للمنتجات الهندية ولكنها أيضا بوابة للوصول إلى أسواق العالم العربي ودول الكوميسا التي تضم 22 دولة أفريقية.

كما تقوم مصر وليتان حاليا ببحث سبل التعاون والتكامل الاقتصادي باعتبارهما نواة لانطلاق التعاون الاقتصادي الشامل من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية والتوسع في إنشاء مناطق للتجارة الحرة

والأكثر من هذا ما تسمى

وتصير التجارة إن عملية منطقة التجارة العربية الكبرى أي في إطار للشراكة الأروبية التوسلعية أو حتى وفقا لاتفاقية البات يتم بشكل تدريجي وعلى فترات حيث يتم تصير التجارة العربية بشكل كامل عام 2007 وسيتم تحرير التجارة مع أوروبا عام 2019 كما أن

تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية البات لا يصل بالجدارك إلى مستوى الصفر وإنما هو تصير نسبي يخطو على تخفيض الجمارك عن المستويات التي كانت سائدة قبل توقيع الاتفاق وذلك بشكل تدريجي. والمسألة لا تتصلق فقط بالأسفل في مشاركة مع الاتحاد الأروبي وإنما هي إعادة النظر في طبيعة الصناعة العربية نفسها من حيث كونها موجهة في غالبيتها إلى السوق المحلية وأيست للتصدير وهو الأمر الذي ينبغي معالجته بالأساس وأن يحدث تنسيق بين المصنعين وتوافق بين السياسات المطبقة من أجل الانجساة إلى الأسواق الخارجية.

لأسباب عديدة إلا أن التجارة مع أوروبا على الأرجح سوف تكون مختلفة تماما فالإقتصاد الأروبي ذاته يمثل اتجع مثال عرفتة البشرية للمنصفة السياسية والاقتصادية للعلاقة بين دول ذات سيادة تنازعت وتصارعت طوال التاريخ وانتقلت بهما من الصراع إلى التعاون عبر مراحل متتابعة بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة التي أزال الصراجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتبعتها بإقامة الاتحاد الجمركي الذي أقام تعريفات جمركية جماعية تجاه الدول غير الأعضاء وبعد ذلك أقيمت السوق الأروبية المشتركة التي أتحت الانتقال الحر للخصائص والسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم المجلد :	٤١٦٢٠
الصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٨

## تمويل الاستثمارات العربية

## التساؤلات الحائرة

# والاجابات المتألمة



اسامة غيث

### اسامة غيث

رأس طلع الصبياء كبريتي القرائن الاستدوار السهيلي والذوائن الاستدوار والذوائن على تحقيق عملا نمو مطوية بالقراي السيل والقدرة الاقتصادية المالية باعتبارها عناصر اساسية لجلب الاستثمارات لمن تلاقى تلك مع توافر بيئة اسياسية لينة والقدرة على تمويل المعرفة والتقنية للخدمة وتوافر سيلة لائقين والبيئة التشريعية الخصوبة والنظام الإداري الفعال أصبحت عناصر لا غنى عنها لضمان تدفق الاستثمارات حتى يمكن الإنتاج والخدمات أن تضمن توافر ظروف الكفاءة والقدرة على للتكامل والاعمال المالية وما تحمله من توافر الفعالية في المجالات والمجاسير الحديثة للاقتصاد والخطا والتجريب السليم والحاجات ليعمل القوانين وعلى الأخص ما يحكم الاستثمارات الأجنبية والقوانين

وعلى امتداد عيسى ١٠٠٠ نوفمبر الحالي مده في العاصمة المصرية مدينة شبراخيت دوريا للاستثمار تحت رعاية الرئيس المصري بطار السيد وسامحة ٥٠٠ من كبار السائين والخبراء والمختصين في ١٠ دولة عربية وأجنبية وسلك من حاضرين كاتبة عربية والمؤسسات المالية والتدوير الدولية ونظم لائقي مجموعة الاقتصاد والأعمال والافتتاح مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحد غرض فتجارة المدوية ولتتقدم الدكتور مصطفى مورو رئيس الوزراء السويدي

### المعايير المصرية لتنافسية الدول

وقد ركزت الدراسة التي أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على القضايا التي أصبحت بخصائص التنمية العربية العربية التي تعتمد على القدرة التنافسية للدول وفقا للمعايير العالمية والتي يأخذ بها تطوير للتدوير التنافسي العالمي حول التنافسية في العالم ويشمل ٩١ دولة منها دولتان عربيتان لقطعة الآن ويصغر وتنقسم ما يلي:

- ١- حزمة الاقتصادات النظم والتشغيل اللقطة للطي - الاستثمارات.
- ٢- حزمة الاستثمار والاستهلاك وتوفا من اللزوات الرئيسية.
- ٣- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٤- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٥- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٦- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٧- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٨- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ٩- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.
- ١٠- حزمة الاستثمارات الدولية والافتتاح الاقتصادي وتشمل الدزائن القنصلية.

يطول الحديث في العالم العربي عن موضوع جذب الاستثمار الخاص المباشر سواء كان وطنيا وعربيا أو غريبا باعتبارها الركيزة الرئيسية لتمويل الاستثمارات في جميع قطاعات الاقتصاد وهو الأمر الذي لم يعد يقتصر على الإحتاج بل يمتد إلى الخدمات بمختلف أشكالها وصورها حتى على مستوى مشروعات البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ومياه وكهرباء وصرف صحي، وعلى الرغم من الإحاديث الطويلة والمعادة والمكررة فإن الحصيلة النهائية لتدفق الاستثمارات الخاصة مازالت دون المستوى وأقل كثيرا من الطموحات والاحتياجات بما يستلزمه في التسارع الهجوة التنموية وعدم التجا في تحقيق معدلات النمو المستوددة والآراء الغالب بخصيوتات الخصبة وجودة الحياة وهم ما يفسح في النهاية في عدم اليقين بربك العصر والاقتصاد لتعاصر القوة الاقتصادية اللازمة والضرورية للتنافس والمها.

ولهم الداني الحقيقة اتسنى معانها فيق الاستثمار الخاص المباشر للدول العربية يجب أن يتم في إطار العالم وبمؤشرات اللزاة بأن المقعد زائسي أن شوبد أدوا مفعلا للاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعاظم دورها حاليا وفقا لتقديرات مؤرخ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الائتكة- لأن جملة نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بلغت ٨.٧ مليار دولار تشكل ٧١ في المئة من إجمالي المبالغ البالغة ٨١٥ مليار دولار وتتمتع الإمارات بمصدرة أكثر تنميا من أن نصيب الدول العربية لا يتعدى ٢.٧ في المئة من جملة حصص الدول القائمة البالغة ٢٠.٧ مليارات دولار مما يؤكد أن الدول العربية لم تشكل حتى الآن منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية.

وتعددت اللزوات العربية السلبية إحدة النظر الشاملة في منح الدول العربية بألسنة لحجب الاستثمارات الخاصة العامة جملة وتشغيل خاصة - خارج اللقطة العربية - تشمل إلى نمو ٨٠٠ مليار دولار يمكن أن تعاق كاتيرين أو وضعت السلبية السلبية واللقطة التي توار لها القارية والأمان والاستقرار وهو ما يحتم أيضا إعالة تصدير القارة القارة على جذب هذه القوية من الاستثمارات ما يتفق مع ذلك عصر الدول الإتحاد والاستهلاك والتجارة التي يمكن أن تفتقر منتج الاستثمار وتوجهات لعمق أجسام ويحتمل في الأساس والبيئة الإدارية على مستوى تنافسية ومما عادت دائرة عوامل الإتحاد أو إسياسية السلبية العريضة واللوائح البيروقراطية في العمل العامة وقجانية الاستثمار.







# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

رقم العدد : ٤١٦٢٠

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/١٨

ومازلات سوريا - على الرغم من إجراءات وسياسات الانفتاح - تحقق ثلاثة أبعاد صرف لليرة اللبنانية نصب أغراض استهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتوجد حاليًا ثلاثة أبعاد للحد من ١١،٢٥ ليرة سورية و١٢ ليرة سورية، كما أن هناك قيود على استخدام حياطة العملات وكذا على إجراءات الاستثمار وفتح الاعتمادات الاستثمارية ووسائل الحصول على النقد، فهذه الإجراءات من شأنها توسيع الفجوة الأربعة بنود لتفوق بالعمل في التناقض الحرة، كما أن معدلات الفجوة على الأرباح الحقيقية تعد من أعلى المعدلات في العالم حيث تتراوح بين ٢١١٪ و٢١٤٪ مما يتركز في المقام الأول ما دفع إلى تسارع تهاطل الفجوة في مصر حيث يقدر التهاطل الفجوي بنحو ٢٢٠٪ من العلاقات المالية بما يرضى لشكل

منظمة من المنظمة

وبعد صدور قانون الاستثمار في عام ١٩٩١ الذي فتح حوافز ضريبية وفجر ضريبية كبيرة ومساهمة للمستثمرين المحليين كما المستثمرين العرب والأجانب ما نتج عنه ارتفاع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٠٪ وفي الاستثمار إلى نحو ٩٠٪ مع ارتفاع نصيب القطاع الخاص في التجارة الخارجية إلى ٢١٠٪ واستثناء قطاع النفط مع عدم حياطة سورية حاليًا بزيادة موازنات توسعها لعام ٢٠٠١ للإسليم في تحريك النشاط الاقتصادي

كما أكد روف أبو ركي مدير مجموعة الاقتصاد والإعمال المنظمة المالية أن قضية الاستثمار وتحرير التحويل للأموال الأجنبية للأغلبية في جميع القطاعات والأنشطة تعد القضية الرئيسية المعوقات وأول العبرة باعتبارها مفتاح مواجهة جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع أهميتها الكبرى لإظهار فرص العمل التي تكتسب في مقبلة التغيرات المعاصرة والمستقبلية حيث يحتاج العالم العربي إلى توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة سنويًا لمواجهة ظاهرة البطالة المسافرة والفتنة التي وصلت في العديد من الدول العربية إلى معدلات خطيرة تزيد على ٢٢٥٪ من حجم قوة العمل، وفي ضوء الشريحة المالية وعلى الأخص الشريحة الضيقة في جذب الاستثمارات الخارجية للفرصة بمعدلات كبيرة وسهل معملها السهل إلى نحو ٤٠ مليار دولار في الفترة القصيرة فإن الدور الرئيسي والمهم ملها خلق من خلال أموال المصيريين دول العالم المختلفة ما يحتم الاعتماد بربحي الأموال العربية للاستثمار عبر العالم، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد بالاستثمارات العربية التي من شأنها تملك القدر الأكبر والأكثر أهمية من استثمارات القطاع الخاص حال استنساخ الأخيرة في كل الدول التي طُبقت سياسات الانفتاح

●●●●●

تركز سوريا في تسويق اقتصادها من خلال ثلاثة بؤر تباين ١٦ مليون نسمة ومنطقة تجارية حرة زراعية وصناعية مع لبنان ترفع تعداد السوق إلى ٢٠ مليون نسمة وتكامل عربي بين كدات إضافية من خلال منطقة التجارة العربية الحرة التي يصل تعدادها السكاني إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة

وهناك اعتماد من مجتمع الأعمال والمهنيين في لبنان بمهرجات أحداث الانفتاح السوري لتقودها المبادر والتكبير على الاقتصاد اللبناني على الرغم من كل الصعوبات حول الوجود السوري المستقر على الأرض اللبنانية يمكن تشكيل الكثير من المصالح بين قطاعات الأعمال في كل من سوريا ولبنان والسعي الفعالي لتوفير احتلال القيمة في العديد من الأنشطة الحيوية والقيمة المضافة للانفتاح على مختلفها الصراف والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات والمطارات وشبكات التجارة الخارجية

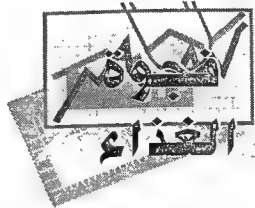
والصالح والخاص في قضية السيادة يمكن العلاقات الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية والتاريخية بين مصر وسوريا في هناك ضرورة عملية انطلاق القطاع الخاص المصري نحو الدولية السورية المشتركة فيما يحدد خطة من تباطؤ التباطؤ في المصالح المشتركة ولتأمين الترتيبات وهي تحرى الكثير والكثير الذي يجب الحركة والتمسك بالهدف



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عمود مختار
رقم العدد :	٢٠٠٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

اعداد
محمود مختار
نجلاء الرفاعى
ماجدرشاد



فى الوقت الذى تتسابق فيه الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة على قيادة ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات التى يشهدها العالم من حولنا ونحن فى بدايات الالفية الجديدة، نجد ان وطننا العربى يواجه تحديات من نوع اخر مختلفة تماما لعل اخطرها مشكلة فجوة الغذاء الناجمة عن الارتفاع المستمر فى تكاليف الواردات الغذائية العربية التى وصلت الى نحو 20 مليار دولار سنويا رغم الموارد الزراعية الهائلة والثروة الحيوانية التى تفخر بها العديد من الدول العربية والتى يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتى فى حالة تنسيق عمليات الانتاج الغذائى مع اعادة توجيه الاستثمارات العربية لقطاع الصناعات الغذائية. وقس حجم الخسائر التى ستواجه الدول العربية نتيجة الارتفاع المتوقع لاسعار السلع الغذائية فى الاسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية بانكر من 560 مليون دولار. ومن المتوقع ان تصل فجوة الغذاء الناجمة عن زيادة العجز بين الصادرات والواردات الغذائية العربية الى 75% من احتياجات العرب حيث بلغ العجز الغذائى العربى حوالى 10,5 مليار دولار بعد ان كان فى حدود 800 مليون دولار العام 1970 فى الوقت الذى كشفت فيه أحدث التقارير ان هناك نحو 73 مليون عربى مازالوا يعيشون تحت خط الفقر واكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافى.

## الاكتفاء المنشود

رغم ما تتمتع به الدول للعربية من موارد زراعية هائلة يمكن ان يتحقق الاكتفاء الذاتى للنشود من الغذاء وتتمكن ايضا من تصدير كميات كبيرة من الغذاء إلا ان الجهود المبذولة لتحقيق التكامل العربى فى مجال توفير الأمن الغذائى مازالت محدودة جدا فى الوقت الذى تحفز فيه بعض الدراسات من ان الدول العربية مقبلة على فجوة كبيرة فى الغذاء تصل إلى 75% من احتياجات العرب خلال الاعوام القليلة المقبلة.





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

[illegible]

2,5 مليون نسمة ولا يركن بسبب  
الافتقار إلى البنية التحتية  
والتي يبلغ 90 في المئة من  
البنية التحتية التي تضررت  
بالتفويضات الدولية للأمم  
المتحدة. إلا أن وزارة العمل  
تتحدث عن حالة من العجز  
الجسدي على العرق الذي يبلغ  
العدد 200 مليون نسمة  
في حين أن عدد سكانهم  
يبلغ 250 مليون نسمة  
في أفريقيا. وأفريقيا أكثر  
البلدان التي تعاني من نقص  
في البنية التحتية. وتتمتع  
بمستوى عالٍ من الفقر  
والجوع. ولا يزال هناك  
ملايين من الأفارقة الذين  
لا يستطيعون تحمل تكاليف  
الخدمات الصحية والتعليمية  
والبنية التحتية. وتتمتع  
بمستوى عالٍ من الفقر  
والجوع. ولا يزال هناك  
ملايين من الأفارقة الذين  
لا يستطيعون تحمل تكاليف  
الخدمات الصحية والتعليمية  
والبنية التحتية.

[illegible]

وقد اكتسبت قواسم عديدة في  
الفرع الشمالي من القوس العربي  
في مصر مثل أن يضاف متبوعاً  
للمعجم الانتاج الثاني إلى أن تمتد  
الانقلابات مع وجود تلك التغيرات  
في حرفي واو والهمزة الفارسية إلى  
أصناف رافعة العربيه مسئول  
والدراسة والبحوث وبكتابة  
العلمانية بوزارة المالية والصناعة  
والتي انشأت في 11 من شهر  
الشمسي العربي بربيع 1954 إلى  
التي لا تزال قائمة إلى الآن  
يعتبر أن تاريخه لا يتجاوز  
بعضان المالية اللازمة لزيادة  
والتي كانت في 12 من شهر  
الحديث في عدد من الفروع  
منه أبحاث خاصة مع  
ذلك في أن العالم قد تتألف  
سكان خلال القرن من 1970 إلى  
1995 ويقع في التزايد  
والجسمانية على التزايد

[illegible]



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمد مختار
الموضوع الفرعى :	الكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

حققت في  
الاتحاد من السلع الغذائية الرئيسية  
حيث بلغ متوسطها السنوى خلال  
النصف الأول من عقد التسعينات  
1990 - 1995 حوالي 10.5  
مليار دولار واكثت الدراسة ضرورة  
اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية  
مبكرة من أجل استعمال وسائل  
وطرق التصنيع المختلفة والتخصص  
مع الاستفادة من توافر الأراضي  
القريبة الصالحة للزراعة بكثرة في  
مصر والسودان وسوريا والعراق  
وغيرها من البلدان العربية إضافة  
لرؤوس الأموال العربية التي مازالت  
تستثمر بعيدا عن موطنها الأصلي  
الذي هو أحد ما يكرن لها وعلى  
الستوى الدولى ذكرت الدراسة أن  
الضغوط بالتقليل الشديد وتزايد حول  
الأوضاع الغذائية في العالم اجمع  
بسبب الارتفاع في مصادر الغذاء  
وبسبب تناقصه بالقياس إلى تزايد  
السهم لعدد سكان الكرة الأرضية  
مضيرة إلى أنه على الرغم من تزايد  
الضغوط بالضرورة تجاه مسألة  
الأمن الغذائي العالمى فإن هناك  
قصورا مستمرا في التنمية الشاملة  
ويواجه خاص  
في مجال  
التنمية  
الزراعية  
والريفية:  
وأوضحت أن  
التقديرات  
الدولية تتوقع  
أن يرتفع عدد  
سكان العالم  
بتمحو ثلاثة  
مليارات نسمة  
ليصل إلى 8.7  
مليار نسمة  
بطول عام  
2030 الأمر  
الذي سيقاوم  
من حصة  
التنفس العالمي  
في نصيب  
الفرد من

الأراضي الصالحة للزراعة  
ويضاف من مستوى الطلب على  
الموارد الطبيعية المحدودة وبخاصة  
الموارد المائية للتنمية كما تشير  
التقديرات إلى أن نمو مليار مكر  
من الأراضي يتسبب في التآكل  
بفعل الرياح وإلى الاجتياحات بفعل  
المياه وأن حوالي 200 مليون مكر  
من الأراضي يتعرض إلى التدهور  
الترابى لأسباب كيميائية وبيئية  
مختلفة. ولاحتت الدراسة أنه وفقا  
لتقرير دولية فإن مخزون العالم من  
الشعيرة المسكية قد استنزف بدرجة  
حيث إن 18% من مصائد الأسماك  
في العالم بلغت حدود الانتاج  
القصوى أو تجاوزتها ناعيك عن  
تعرض ثلوثات الموانئ الحيوية  
والثابتية ذات الأهمية القصوى إلى  
خطر الانقراض بسبب الاستغلال  
الجائر وسوء الاستخدام وتكرت أن  
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم  
المتحدة «الفاو» تقدر عدد الذين  
يمثلون من نقص التغذية للذين قد  
يبلغ 730 مليون نسمة بحلول عام  
2010 منهم ما يسوق على 300  
مليون نسمة في البلدان الأفريقية  
جنوب الصحراء الكبرى خاصة وأن  
أكبر من 800 مليون شخص  
يراجعون حاليا في البلدان النامية  
وحدما نقص تقنيية الزمن ونحو  
200 مليون طال دون سن الخامسة  
مصابون بنقص البروتين والمطلة.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمد مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

## خسائر متوقعة

قوت دراسة اقتصادية حجم الخسائر العربية الفاجعة عن الارتفاع لتوقع لاسعار السلع الغذائية في الأسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية بنحو 564 مليون دولار وأشارت الدراسة في أن واردات القمح والسكر والازن تشكل حوالي 65% من الخسائر المتوقعة ووضعت الدراسة التي ناقشها المؤتمر العلمي العربي الثاني للمعلوم الزراعية واقتصاديا بمشاركة 9 دول عربية مصر في مقدمة الدول من حيث الخسائر المتوقعة بنحو 172 مليون دولار تليها الجزائر 91 مليون دولار والعراق 85 مليون دولار ثم السعودية 76 مليون دولار ولبنان 54 مليون دولار وسوريا 37 مليون دولار وتونس 25 مليون دولار مقابل 14 مليون دولار لآذربايجان و10 ملايين دولار للسودان فاقورة الولايات.

مع قلة إنتاج الأساليب العلمية والتكنولوجية والاستخدام الأمثل لاستثمارات الإنتاج الزراعي مما أدى إلى تضرر نمو القطاع الزراعي والتخفيض في نمو طرية احتياجاته تحول كل من المغرب ومصر والرابعة الأولى من حيث إنتاج القمح في الوطن العربي حيث شمل كل منها تسعة ملايين 21,9/20,6 على التوالي من تلتى سوريا والجزائر والسعودية والعراق وتونس بالرابعة الثانية من حيث إنتاج القمح في الوطن العربي في حين وصل إنتاج سائر الاقطار العربية الاخرى اقل من 71 من إنتاج القمح في الوطن العربي للسنوات 80-1995 من ناحية أخرى يتضح ارتفاع استثمارات الوطن العربي من القمح بشكل كبير زاد من 12 مليون طن عام 1980 إلى 21,3 مليون طن عام 1995.

وكذلك ارتفعت نسبة استثمارات القمح في الوطن العربي من استثمارات العالم من القمح للسنوات من 21,3/21,9 إلى إجمالي استثمارات العالم من القمح في 186/186 في عام 1995 أما من حيث استثمارات الاقطار العربية من القمح فإن هناك تفاوتاً بين استثمارات هذه الاقطار من القمح لاسباب عديدة منها عدم السكان المصري والعربية والمنتج الغذائي والتوسع الحضري والصناعي .. فضلاً عن مصر الحرية الأولى من حيث إجمالي استثمارات القمح في الوطن العربي وتصل نسبة 29,7/29,7 من إجمالي استثمارات الوطن العربي من القمح وتأتي بالمرتبة الثانية كل من الجزائر، العراق، المغرب، وتحتل المرتبة الثالثة كل من تونس، اليمن، سوريا، ليبيا، وتأتي بالمرتبة الرابعة كل من فلسطين، لبنان، الأردن، السعودية، الكويت، وتحتل المرتبة الأخيرة بقية الاقطار العربية.

وتؤكد الدراسات أن على الرغم من أن هناك بعض السلع الزراعية والغذائية التي تفي بالاحتياجات المطلوبة على المستوى العربي كالفواكه والخضراوات والسمك إلا أن هناك سلعا غذائية أخرى لازتاج غير كافية على حد هذه الاحتياجات ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج المنطقة العربية.

وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر تبلغ حوالي 36,9 مقابل 35,1 للزيتون.

وكشفت الدراسة عن زيادة تخالف الولايات الغذائية العربية لتصل 20 مليار دولار سنوياً بما يوازي حوالي 72,6/72,6 من إجمالي الولايات الزراعية ونحو 12,6/12,6 من إجمالي الولايات العربية كما انتقدت تراخيص الاستثمارات العربية التي طاع الزراعة والتي لا تتجاوز 9/9 من إجمالي الطاق الاجمالي العربي 621 مليار دولار .. مستعيرة أن تركيز الاستثمارات العربية في قطاعات الصناعة والقطاعات سبياً مباشراً في تراجع الإنتاج العربي من الغذاء. وأكدت الدراسة أن الدول العربية تعاني من عجز الإنتاج المحلي للسلع الغذائية وعدم قدرتها على تغطية وارداتها من هذه السلع نتيجة نقص موارد للزراعة ووضعت الصادرات التي تغطي 25/25 فقط من الولايات الزراعية .. مضيرة إلى أن مصر والجزائر والعراق والمغرب وليبيا واليمن من أكثر الدول المستوردة للقمح فيما تستورد مصر والعراق والجزائر نحو 60/60 من إجمالي قيمة الولايات العربية من الزيوت النباتية كما تشكل واردات كل من السعودية والجزائر نحو 45/45 من إجمالي الولايات العربية من الزيوت النباتية .. وتستورد الجزائر بحدودها حوالي 25/25 من إجمالي الولايات العربية من السكر مسجلة في مصر حوالي 14/14 و8/8 لكل من سوريا والعراق.

وقد شهدت إنتاج القمح في الوطن العربي ارتفاعاً نسبياً حيث بلغ الإنتاج في الوطن العربي السنوات 80-1995 166,1 مليون طن بتوسعة سنوية مقدارها 12,8 مليون طن حيث يصل 22,5/22,5 من الإنتاج العالم من القمح ما يعكس ضغط حاجة الإنتاج الزراعي العربي مقارنة بارتفاع بلدان العالم من القمح بارتفاع من التوسع الزراعي المساحة للاستغلال الأرضي والمياه اللازمة للاحتياجات واليدوى العاملة اللازمة ويرجع ذلك إلى عدم اتباع قطاع تخمير زراعية سليمة تهدف إلى زيادة الانتاج

وتنوع 51 لللايوان وتحتاجها وتباينت أن المؤلف الحالي لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية في المنطقة العربية لا يتوقف عند حد سحر الانتاج الوطني من السلع الغذائية عن مواجهة الاستهلاك المحلي فقط وإنما يتعدى إلى عدم قدرة معظم الدول العربية على تغطية وارداتها من السلع الغذائية المستوردة نتيجة لنقص موارد المالية بالإضافة لتضخم الصادرات وصلة عامة والمنتجات الزراعية خاصة وحدثت دراسة هذه عوامل لتراجع الانتاج الغذائي منها انخفاض نسبة مساهمة الأراضي المستغلة ونقص استيعابها من الزيادة السكانية وبما أن الموارد المائية ونسبة استهلاكها ونقص حجم الات الزراعية وأقل معظم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الانتاج في خط وسياسات عربية فضلاً عن الموارد الزراعية .. وكما ارتفاع معدل النمو السكاني العربي بنحو 3,3 سنوياً وتغير الاتجاه الاستراتيجي الغذائية السكان العرب وشهدت الدراسة على ضرورة تعزيز الانتاج في البعث المحلي العربي لاسيما في مجال الانتاج الزراعي الغذائي وإصلاح الهياكل المسببة وتوسيع القاع للمبروعات المشتركة في مجال الانتاج الغذائي وإصلاح الهياكل والسياسات الاقتصادية للنسبة لإنتاج الغذاء والزراعي العربي فضلاً عن توجيه كفاءات العربي وتنسيق الخط والسياسات المائية .. مستحدة من تفاعلات الإنتاج فلوحدات تعيد تجارة المنتجات الغذائية والغذائية للتجارة الزراعية لخفض التجارة العالمية على الامم الزراعية والغذائية.

وأكدت الدراسة على أن الخسائر العربية في الزراعة لنصل إلى مستوى يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للوطن العربي حيث أن مساهمة الأراضي الزراعية للزراعة تقدر بنحو 54 مليون هكتار في حين أن المساحة الصالحة للزراعة تتجاوز 198 مليون هكتار من خلال عمليات الاستصلاح المتوقعة مليون هكتار من خلال عمليات الاستصلاح المسببة، فضلاً عن المياه والسمات والتوسع الحضري، وأوضحته الدراسة أنه بالرغم من التوسع المطبق في الزراعة العربية خلال الأعوام الماضية إلا أن العالم العربي لا يزال يفتقر إلى جزء كبير من احتياجاته من الفواكه والزيوت التي هي من أهم المواد الغذائية الأساسية التي تحتاجها الدول العربية من حيث استيرادها من دول لاكتش من 20 مليار دولار مضيرة إلى أن الحد الأدنى سنوياً لتغطية الزيادة السكانية يعمل 2,5/2,5 الأمر الذي يجعل قضية الاقتصاد على الذات في مجال الغذاء ضرورية.

وأكدت الدراسة على ضرورة تصغير جهود مختلف منظمات ومؤسسات التنمية الزراعية العربية سواء القطرية أو الاقليمية العربية لوضع تصور لخطوات المرحلة المقبلة للوصول إلى التنبؤ السليم في القضاء على فقر المنطقة الغذائية لاهم للتنمية والحاصلات الزراعية على مستوى الدول العربية واقتربت الدراسة استراتيجيات السياسات للزراعة للتنمية الزراعية العربية تتشمل من تطوير استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها عن تبنى سياسات ونظم وبرامج التنمية الريفية والزراعية بهدف زيادة العروى من هذه الموارد وتمييز الميزة التنافسية الزراعية.

وعت الدراسة على إنشاء قاعدة بيانات عربية متكاملة متخصصة في مجال الانتاج والتجارة الزراعية لاسيما سواء البيئة أو الكلية مع تعزيز دور برنامج توحيد التجارة العربية على تنمية التجارة الزراعية البيئية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

## عرب القارة السمراء

ترتبط الدول العربية بالشرق الأوسط بواحد طبيعي وجغرافي قديم ومع أن 70٪ من الأرض العربية تقع في إفريقيا و70٪ من مجموع الشعب العربي يقع في إفريقيا أيضاً ومع ذلك فإن مستوى العلاقات العربية الإفريقية لا يزال أقل بكثير من المطلوب ولأسباب في الجانب الاقتصادي على الرغم من الجهود التي بذلت خلال ربع القرن الماضي ولعل السبب الرئيسي لذلك هو أن كلا من الدول العربية والإفريقية تنتمي إلى مجموعتي البلدان النامية التي تسعى بصورة عامة إلى استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الأولية إلى الدول الصناعية وقد سعت الدول العربية بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973 إلى تخفيف آثار هذا الارتفاع على الدول النامية ومن بينها الدول الإفريقية وقد انشئ لهذا الهدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا عام 1975.

ويرى مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية مدحت سامي بأنه نظراً لما شهده العالم في فترة التسعينيات من متغيرات سياسية انكسرت على التنمية في إفريقيا وتشكلت في تحول العالم نحو اقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وتعظيم دور القطاع الخاص فقد ركز المصرف نشاطه على المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تفس حياة المواطن الإفريقي وتساعد على توفير احتياجاته اليومية وفي مقدمتها الغذاء وذلك من خلال التوسع في تمويل المشروعات الزراعية ومشروعات الإنتاج الغذائي.

وقد بدأ المصرف عمليات المساهمة في تمويل التنمية في إفريقيا عام 1975 وبلغ إجمالي ماخصص لذلك حتى نهاية عام 1999 نحو 2174 مليون دولار أمريكي بما في ذلك صندوق الأراضي لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات والبالغ مبالغها 2,214 مليون دولار وقد شمل ذلك تمويل 268 مشروعاً لمناخية و218 عملية عين فني و15 قرضاً استثمارياً و14 عملية خاصة في إطار برنامج للعرض العاجل لبعض الدول الإفريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر بالإضافة إلى 59 قرضاً من صندوق الأقرض وقد بلغت تمويلات المصرف المتراكمة دون احتساب عمليات صندوق الأقرض نحو 1960 مليون دولار بين أعوام 1975 و1999. وقد خلقت عمليات المصرف انتشاراً واسعاً في الدول الإفريقية المستقلة شمل 41 دولة من مجموع 43 دولة إفريقية جنوب الصحراء وعدداً من المنظمات الإقليمية كما تمتعت تمويلاتها بخطط البنية الأساسية والزراعية بشقيها القبايلي والحيرواني بما في ذلك التنمية الريفية وكهرباء ومياه الري والطرق والبنى التحتية والانتاج الحيواني والسمكي والقطاع والصناعة والقطاع الاجتماعي المصرفي إضافة إلى عمليات المعونة الفنية وبلغت هذه التمويلات نسبة 23,50٪ للقطاع البنية الأساسية و30٪ للقطاع الزراعة ونسبة 63,7٪ للقطاع الطاقة ونسبة 27,2٪ للقطاع الصناعي

للمصري و1٪ للعون الفني والقل من 2٪ للقطاع الاجتماعي والبرنامج الخاص. وبلغت قيمة منح العون الفني أكثر من 51 مليون دولار صرفت بنسبة 61٪ لتمويل دراسات الجدوى بينما تم تخصيص الباقي لانشآت أما في عام 1999 فقد توجت تمويلات المصرف بنسبة 8,49٪ على قطاع البنية الأساسية واستمر قطاع الزراعة في احتلال المرتبة الثانية. قصوى على معيد الاسهام في تمويل الامن الغذائي.

وقد ارتفع رأسمال المصرف من 231 مليون دولار عند انشائه في عام 1975 إلى 1500 مليون دولار في أبريل 1999 أي بزيادة 1269 مليون دولار عن فترة انشائه أي أن رأسماله الحالي أصبح يقل بست مرات ونصف المبلغ الأصلي المكتتب به وقد اتبع المصرف سياسة استثمارية محافظة متوازنة في تمويل أمواله أدت إلى زيادة موارده حيث بلغت حقوق الدول الأعضاء إلى نهاية العام الماضي نحو 2169 مليون دولار بهدف زيادة قدرة المصرف على تلبية احتياجات إفريقيا المتزايدة وعلى رأسها توفير الغذاء للدول العربية والإفريقية بالقرارة الصمراء.





# الاقتصاد

العالمى



## الاقتصاد العالمي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	معالم مشتركة للاثمات الاقتصادية	لويس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٣٤٨	٢٠٠٠/٧/٣	١٨٠
٢	في تقرير للأمم المتحدة : التفاضل الاقتصادي العالمي	وائل اللبي	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٦٤٥	٢٠٠٠/٧/١٧	١٨٢
٣	علم للمستقبل والتحول الاقتصادي	محمد شعبان	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٦٤٧	٢٠٠٠/٧/٣١	١٨٣
٤	عن الاقتصاد المؤسس	حازم البهلاوي	الاهرام	٤١٥٣٧	٢٠٠٠/٨/٢٧	١٨٦
٥	الاسباب الاخرى للاهيارات الاقتصادية	حسين شبكشي	العالم اليوم	٢٩٧١	٢٠٠٠/١٠/٢٩	١٨٨
٦	من يتولى التنمية في العالم	محمد ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٦٦٣	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٩٠
٧	الاقتصاد واستراتيجية القوة	شريف دلاور	الاهرام	٤١٦٤٤	٢٠٠٠/١٢/١٢	١٩٢
٨	هو الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١	الجرينة	الحياة	١٣٧٩٥	٢٠٠٠/١٢/١٨	١٩٣



اسم كاتب المقال : لويس حيقه  
رقم العدد : ١١٣٤٨  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣

الموضوع الرئيسي : الإقصاد العالمي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : السياسة الكويتية

## معالم مشتركة للإزمات الاقتصادية

بقلم: الدكتور لويس حيقه\*



لما أزمة 1987 كانت الأسي إصالحا في تاريخ الأسواق المالية الأميركية إذ أن مؤشر الدو جونز DJ انخفض نهار 1987/10/19 بنسبة 22,61 في المئة ، وهي أكبر نسبة انخفاض خلال نهار واحد في التاريخ الحديث . أسباب هذه الأزمة متعددة وتعود في مجملها إلى الاقتصاد الأميركي الذي كان يعاني من عزز كبير في الوازنة وفي البيزن التجارية. كما يعود إلى بعض التعديلات المقررة يومها في النظام المصرفي والتي كانت ستلغي بعض الإفضاليات الضريبية للشركات المالية ومن الأسباب الأخرى قلة السيولة وارتفاع أسعار الأسهم اصطناعيا في السنوات التي سبقت الأزمة، تماما كما يحصل في السنوات الأخيرة مع أسهم شركات الاتصالات والتكنولوجيا والإنترنت بشكل خاص. الواقع نفسه تكررت قبل أزمة 1997 مما سبب انخفاضا في مؤشر DJ بلغ 554 نقطة في يوم واحد وهو 1997/10/27. هذه الإزمات ساهمت في عودة أسعار الأسهم إلى قيمتها الحقيقية بعد زيادات رقمية غير مبررة اقتصاديا وعلميا.

الفريق الكبير بين أزمة 1929 والإزمات الحديثة هو أن الأولى ترافقت مع أزمة سيولة في النظام المصرفي بينما لم يحدث ذلك مع الإزمات الأخيرة . كما أن الصورت المركزية الأميركي سلم في تأكيد نمو الكتلة النقدية قبل أزمة 1929 وهذا لم يحدث قبل الإزمات الأخيرة كما أن أزمة 1929 سميت انهيارا اقتصاديا عاما في كل القطاعات الاقتصادية الأميركية ووصلت إلى خارج الحدود وهذا لم يحدث أبدا في الإزمات الأخيرة حيث حافظ الاقتصاد على نموه القوي. أزمة 1929 استمرت لأشهر طويلة بعد اكتشاف الشهر وهذا لم يحدث في الإزمات الأخيرة حيث انحصرت الفسائر في البورصة وأيام قليلة فقط. ومن الضروري القول هنا أن أزمة 1929 حصلت قبل تأسيس صندوق النقد الدولي وهذا ردا على الاتهامات الموجهة إلى الصندوق في شأن دوره في تسبب وسوء معالجة الإزمات الاقتصادية الحديثة، أي إزمات الثمانينات والتسعينات كما أن هناك الكثير من الإزمات النفسية التي حصلت بعد تأسيس الصندوق ولم يكن له أي دور فيها، بل طلبت منه المساعدة كما حصل مع اقلص الصندوق الاستثماري الشهير L.T.C.M. والتي تعدت خسارته بلايين الدولارات بسبب تهور المسؤولين عنه. ولابد هنا من إعطاء بعض الأمثلة بخصوص الإزمات المذكورة والتي يمكن أن تكون ذات فائدة لفهمنا.

أول مثال يخص الأزمات الاقتصادية العالمية بل يتساقون إجمالا في الاستثمار في القطاعات الزمزمة مما يحدث قشعا كبيرا يضر بهم وبقطاع نفسه. ولا تظهر الاطفاة إلا في الأخرى عندما يستعمل أموالها تماما كما حصل في القطاع العقاري اللبناني في التسعينات وما حصل في الأسواق المالية الأميركية قبل أزمة 1987 و 1997 وما يمكن أن يحصل في السنوات القليلة المقبلة بسبب تخفض أسهم شركات التكنولوجيا والاتصالات. إن التسابق على الاستثمار في كل القطاعات في ظروف نمو ملحوظ له مبرراته طبييا ولكنه يعكس سلبا على الاقتصاد العام عندما يبدأ التركيز الاقتصادي، لا يساهم في زيادة التوظيف المتوازنة وبالتالي يؤثر في إمكانية النهوض الاقتصادي.

هناك تشابه كبير من الإزمات الاقتصادية الكبيرة في كل الأوقات والإمكانة على الرغم من أن لكل منها خصائصها المميزة. هذه التشابهات تشكل الفريق الكبير بين العلوم الاقتصادية والعلوم الطبيعية التطبيقية. فالعوامل نفسها يمكن أن تصطب في الاقتصاد نتائج مختلفة تماما وربما متعكسة أيضا في ظروف سياسية أو اجتماعية أو جغرافية مختلفة.لما في العلوم الطبيعية ؛ فهذا لا يحصل أبدا إذ أن التجربة تصيد نفسها بكل أمانة ودقة. فمن الخواص الرئيسية بين إزمات الأمم واليوم هو تقدم الاتصالات والاتصالات والتكنولوجيا بشكل لا مثيل له في التاريخ الحديث والقديم. إن كلفة وسرعة وطبيعة التبادل التجاري والمالي تغيرت كلها في القرون الماضية وخصوصا في القرن العشرين. إن عالم الإنترنت والتجارة الإلكترونية سغير شكل ومعالم الاقتصاد العالمي في الألفية الجديدة كما لم يحدث أبدا في الماضي. إننا نعيش اليوم في واقع المعولة الثانية ؛ إذ أن الأولى حصلت في السنوات الخمسين التي سبقت الحرب العالمية الأولى وانتهت مع بداية هذه الحرب وتلخص بالمعولة انخفاض كلفة المال والاتصالات وزيادة حرية التجارة ومركز رؤوس الأموال والانخفاض مما أحدث نموا اقتصاديا مقلع النظم. وانتهت الحرب وبقي الاقتصاد العالمي مقلبا يعاني من مشكلات كبيرة سببت جميعها انهيار أسواق المال في سنة 1929. فما هي خصائص انهيار 1929 وماهي الفوارق مع ما حصل في سنتي 1987 و 1997؟ إن الفارق الإنتاج الذي حدث خلال العقد الثالث من القرن الماضي سبب انخفاضا كبيرا في الأسعار والأجور وزيادة في عدد عاطلين عن العمل وانتهيارا في مؤشر أسواق نيويورك المالية بلغ 12,82 في المئة نهار 1929/10/28. واستمدت الأزمة المالية إلى كل القطاعات الاقتصادية الأميركية وإلى الكثير من دول العالم خصوصا إلى أوروبا.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	١١٣٤٨
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣

ثانياً ، من المستحيل على الاقتصاديين تدبؤ الأزمات الاقتصادية المفاجئة تماماً كما من المستحيل على الطبيب تدبؤ اصطدام سيارة لأحد مرضاهم فمن الخطأ وضع اللامة على العلم الاقتصادي بالرغم من أنه حقق في العقود القليلة الأخيرة إنجازات كبيرة وواسعة وأصبح في وضع التطور جدلاً ولا ننكر أن الأزمات الاقتصادية الكبيرة للطفلة التي حدثت في شرق آسيا كانت دروساً مفيدة وفريدة للاقتصاديين ولكافة المؤسسات الدولية ولأنسنى أن تلك الدولي أصدر كتابه «الاعوية الآسيوية» فقط قبل سنوات قليلة من الكارثة.

ثالثاً ، من المستحب نظرياً وللمستحيل عملياً فصل الوقائع الاقتصادية عن الأذى الاقتصادية والسياسية وذلك لتخفيف تأثير الأزمات الاقتصادية على المجتمعات والأفراد والمؤسسات اسباب الأزمات الاقتصادية تعود أيضاً إلى العوامل السياسية والاجتماعية المختلفة التي ليس للاقتصاديين دور فيها، كما أنه من الصعب حصراً ومعالجتها سوية مهما كبرت الوسائل المتاحة. رابعاً ، من الأهمية بمكان إيجاد المؤسسات الوطنية والدولية الاجتماعية والمالية المناسبة لمعالجة أوضاع التضربين من الأزمات الاقتصادية. هذه المؤسسات لم تكن موجودة في بداية هذا القرن مما ساهم في تعميق أزمة 1929 وفي امتدادها إلى الكثير من الدول والمقطاعات. كما أن وسائلها كانت محدودة مما شل إمكانات التدخل لتخفيف الأضرار وتعجيل عودة الأمور إلى طبيعتها. فلول شرق آسيا مثلاً استهانت حيويتهما بعد سنوات قليلة من الركود، وذلك بفضل المساعدات والتقنيات الجديدة للفاعلة التي استعملت بمهارة.

خامساً ، من الضروري أن يتمتع المظلمان العلم والفن بالقومي الكافي لمواجهة مخاطر أزمات مماثلة. فالمقطع العلم يمكن أن يستفيد من الوضع الصعب لإصلاح المؤسسات والأدلة، كما عليه مواجهة ورفض الطلب الشعبي الصاوي المؤيد للحماية الاقتصادية خلال وبعد الأزمة. فالمحلية لم تحلق في تاريخها أي قطاع اقتصادي، بل ساهمت على العكس في خلق قطاعات اقتصادية غير حيوية. أن تعاون القطاعين العلم والفن في كل الظروف ومخصوصاً في الأوقات العصيبة لابد وأن يعطي أفضل النتائج.

\* خبير اقتصادي - استاذ العلوم المالية والصرفية - الجامعة الأميركية - بيروت





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	وائل الليثي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم المجلد :	١٦٤٥
المصنف :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

## في تقرير للأمم المتحدة:

# انتعاش الاقتصاد العالمي لا يفي شبح الأزمات

أصدرت الأمم المتحدة مؤخراً تقريراً حول الاقتصاد العالمي تناولت فيه الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول ومناطق العالم، وعلى الرغم من إبداء التقرير مزيداً من التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي المتوقع في الفترة المقبلة إلا أنه وجه عدة تحذيرات إلى واضعي السياسات الاقتصادية في العالم من احتمال تعرض الاقتصاد العالمي لهزات أو أزمات جديدة.

لقد توقع التقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢.٥٪ هذا العام مما يوازي حدها للتدهور الاقتصادي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أسواقاً عام ١٩٩٧

الدول يسرد ويشار إلى إمكانية أن تزداد قوة تكنولوجيا المعلومات في الدول الأكثر تقدماً إلى إيجاب حقيقة اقتصادية جديدة على المستوى العالمي في الوقت الذي لم تستد في العديد من الدول بينها الدول الأكثر قراً من تكنولوجيا المعلومات مؤكداً أن هذه الدول قد يصعب عليها التحال بركب التكنولوجيا إذا استمرت في الاعتماد على مواردها الخاصة فقط وبما التقرير في خسارة التوسع في نقل التكنولوجيا والمزاري في الدول الأكثر قراً بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها تلك الدول للتحال بركب تكنولوجيا المعلومات.

وترأى صدور هذا التقرير مع مؤتمر تكنولوجيا المعلومات الذي عقد الأسبوع الماضي في الولايات المتحدة بمشاركة وزير الخزانة الأمريكي لورانس سمسز وستائون حكوميين ومسؤول الشركات من جميع أنحاء العالم.

وأبدى الخبراء الاقتصاديين قلقهم من أن الحكومات تتعاطى اقتصادياتها من الأزمة الاقتصادية التي اجتاحتها عام ١٩٩٧ لا تبني لمرأ كافياً من الاعتماد بالصلاحات المالية اللازمة قبل أن تقع في أزمة مالية أخرى محتملة.

وطالب الخبراء واضعي السياسات المالية بالاعتقال بأسعار الصرف الرئيسية التي قد تشهد تقلبات حادة في حالة انتشار نوع من التلق بالأسواق المالية من جراء الخل التجاري المتزايد في الدول الكبرى الذي لا يمكن أن يستمر طويلاً.

يحتذر التقرير من تشديد معظم الدول الصناعية لسياساتها النقدية في وقت مترام لأن الخطر الوحيد يكمن في احتمال إجماع هذه الدول بطريقة غير متصوبة على تبني موقف متشدد جداً من الناحية المالية وإضافة أن الهبوط الكبير والمستمر في أسعار الأصول خاصة الأسهم الأمريكية قد يبدى إبعاء في انخفاض معدل الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ويشار إلى أن خطر لغز يتصالح في حوجة أسعار البترول التي أكثر من ٢٠ دولاراً للبرميل وقد للسوق الذي بلغته في بداية العام الجاري مما يمثل تهديداً خطفلة للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وأخيراً حذر التقرير الدول من مشاة الاقتصاد العالمي على الرغم من التفاؤل بشأن تحقيق نمو في الفترة القادمة وقد أشار إلى احتمال حدوث هزات يجب الاستعداد لمراسمتها.

ويستخلص من التقرير أن الاقتصاد العالمي مبل على مرحلة نمو في جميع أنحاء العالم فيما عدا الدول القليلة التي تحتاج إلى المساعدة التي تد واهباً على الدول الخفية التي تطلق الأري بركب التقدم وتكنولوجيا المعلومات وتتعدى اللان الذي يعتبر من أهم المشاكل التي ترق العالم أجمع حالياً ويجب أن تسعى في غمرة الفرص المتاحة للنمو أن تنفذ الإجراءات اللازمة والصلاحات الضرورية للتصدي لى أزمات أو هزات اقتصادية تعرض طريق كندا.

إعداد : وائل الليثي

يذكر التقرير أنه من المتوقع أن يستمر قوة الاقتصاد في أمريكا الشمالية وصاحبها تحسن في معظم أجزاء العالم الأخرى ووسطه خاصة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وتوقع التقرير أن تواصل اقتصاديات الهند والصين التي حققت نمواً تراوح بين ٧/١٪ خلال السنوات الماضية نمواً بنفس الخطى على الأقل خلال عام ٢٠٠١ وإضافة أن الاقتصاد العالمي بدأ في دخول مرحلة ما قبل الأزمة الاقتصادية التي خسرته عام ١٩٩٧ حيث صالت تقلبات وتذبذبات الأسواق فاسدة على الاقتصاديات الناشئة في الزيادة من جديد إلا أنها ليست على معدل مرحلة ما قبل الأزمة.

ويشار إلى أن حجم التجارة العالمي يشهد نمواً بنسبة ١٤٪ بعد عامين من التثني ٧٪ أو أكثر قليلاً وإضافة التقرير أن أوضاع العملة في الصين على المستوى العالمي بما في ذلك منطقة غرب أوروبا التي تراجع فيها معدل البطالة في أقل من ١٠٪ عام ١٩٩٩ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢ مشيراً إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول من مستوياتها في مرحلة ما قبل الأزمة الاقتصادية.

وقال التقرير أن معدلات التضخم أصبحت تحت السيطرة حيث توقع المؤشرات للجمعية نجاح الكثير من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في خفض معدلات التضخم العام للماضي وتوقع التقرير أن تراجع معدلات التضخم بشكل كبير في العديد من الدول النامية والاقتصادات التي تشهد مراحل تحول هذا العام كما توقع زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط خاصة في حالة الاستفادة من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الجديد.

ولكن التقرير أن التطورات الأخيرة في دول البلقان ووسط وشرق أوروبا وفي دول الكومنولث المستقلة كانت إيجابية وتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى ٧٪ العام المالي مقابل ٢٪ العام الماضي وبالنسبة لأوروبا شدد التقرير في ضرورة زيادة الناتج في الفترة بواقع ٢٥٪ العام الجاري مشيراً إلى أن معدل النمو في أفريقيا سيقلبت من دولة إلى أخرى وتوقع التقرير تراجع نصيب الفرد من الناتج هذا العام في ست دول أفريقية تقع في منطقة جنوب الصحراء كما هو الحال في ١٤ دولة أخرى بالعالم من قبل الدول ٤٨ الأقل نمواً وقال الخبراء الاقتصاديين الذين أعدوا التقرير أن التجربة الأمريكية تظهر أن التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يسرع خطى النمو الاقتصادي في الدول التي يمكنها الاستفادة منه وتوقعوا أن يشهد الاقتصاد الجديد ١٠٠ مليار دولار إجمالي الناتج سنوياً وإضافة الخبراء أن الولايات تبدو قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٣ و ٥٪ مدفوعاً بدون تضخم على المدى المتوسط بفضل فليتها تطور وتكنولوجيا المعلومات وكانت الولايات المتحدة قد حققت معدل نمو ٧,٢٪ في الربع الأخير من العام الماضي.

وعلى الرغم من كل هذه الإحصائيات البشيرة والتي تدعو إلى التفاؤل والتطلع إلى المستقبل الاقتصادي للعالم بمرز من الاقبال إلا أن التقرير أكد أن التثني في معظم الدول الأكثر قراً لن يحقق أهداف مكافحة الفقر وهي المشكلة التي تثير المجتمع



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	محمد شعبان
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٦٤٧
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

## ملارثون الاقتصاد الدولى .. وأدوات الحاقق به

استكمالا لقلالات هايد بارك الاسبوع الماضى التى تناولت اهمية الاخذ بأسباب النهضة الاقتصادية الجديدة وذلك بمساهمة كل مايجرى من تطورات جديدة يكتب اليوم السفير ذو محمد شعبان عن اهمية توظيف علم المستقبل فى ضوء توقعات البنك الدولى بالنسبة للسنوات الخمس والعشرين كما يتابع نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الاقتصاد التكنونى من الارتباط الوثيق بين العلم والمستقبل.. ويؤكد المقال كذلك اهمية دور المتقنين فى المستقبل وعدم ترك الملعب التكنونى للشمال فقط مشيرا إلى أن مصر بما تملكه من قدرات بشرية وفكرية هائلة وموقع ودور ريادى ستكون مركزا رئيسيا للانطلاق الاقتصادية نحو الدول العربية والافريقية والمتوسطة. ثم يأتى المقال الثانى للاستاذ عماد عبد اللطيف رحيم ليعدد منطقا من منطلقات السباق التكنونى الى المتوقع.

### المحضر

استوفى حديثا للكتور ايامة الحاج مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية على القناة الفضائية المصرية اخيرا حول علم المستقبل ووجود اهتمام فى عالم من جامعاتنا فى مصر عن علم مستقبل وعلى حد علمى ومعدودا يسايل عن من وجود ارتباط عضوى بين الموضوعين وعلم المستقبل ليس حديثا فهو مرتبط بعلم الجنس البشرى، الانتروبولوجيا، وعلم الزراعة والنبات والحيوان، ولكنه اتسع بمرور الزمن ليشمل فى العشرين سنة الاخيرة ليشمل فى وعاجدة من اهمها علوم الاقتصاد والمال والسياسة، فهو علم يعنى ما يمكن أن يحدث، المستقبليات الممكنة، وما يمكن عمله فى مواجهة تحديات المستقبل، السياسات والاستراتيجيات.

سفير دكتور محمد شعبان

## علم المستقبل... والتحولات الاقتصادية



يشرح عليها :  
أحمد يوسف القرعى

إذا كانت بريطانيا تقصر  
بعلية هاليد بارك حيث  
يستطيع كل انسان أن  
يقول ما يشاء وتعتبرها  
دليلا على اللبعض، دليلا  
وحرية الكلمة فإن حق  
مصر أيضا أن تقصر  
بازدهار الحرية فيها بغير  
قيود وكذا لعل على ذلك  
للقى اسبوعيا وشهرانا  
صراخ الافكار هو القوة  
الناظمة لتقدم بلدا



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	محمد شعبان
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٦٤٧
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

ويزيد من أهمية علم المستقبل تلك الشعوب بل حالة عدم اليقين، تزداد بطارء  
مع ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل، وبين مخاطر الانفصال والانفصال  
والترسوخ والتضاعف - سواء على المسرح الجيوسياسي العالمى أو داخل  
الجماعات نفسها - بدرجة أصبح معها العديد من الأفراد يعتقدون أنه لا جدوى  
من محاولة توقع المستقبلات الممكنة، والتعاظم وتنظيم أعمالها في إطار مشروع  
استراتيجى طويل المدى، ومع ذلك فإن العالمية العلمية من الدول والشركات  
والأفراد تكثف - بدرجة أو بآخرى - على محاولة سير غير المستقبل من خلال  
تحليل وتقويم الحاضر.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الدول الصناعية تركت أنها ستواجه بطائرة  
«السيخوخة الديمقراطية» التي ستتسارع وتغيرها اعتبارا من عام ٢٠٠٠ عندما  
تصل الاجيال العديدة التي ولدت في سنوات انتماءات التجارب (الاربعينيات) إلى  
سن الستين، وتقوم الهيئات المتخصصة في تلك الدول بتحليل ودراسة الآثار  
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، اعتمادا على نمط الخصوبة  
الذى اتسم بوجوده فترة من الزيادة المتلاحقة في سنوات ما بعد الحرب العالمية  
الثانية تبعتها مباشرة انخفاض حاد عن المعدل الضرورى لتجديد شباب الاجيال.  
مثال آخر هو قيام خبراء علم المستقبل بدراسة امكانيات تسخير التقدم الهائل  
في العلم والتكنولوجيا والهندسة الروائية في مواجهة الالتزامات أو النقص أو  
التسبب في الموارد الطبيعية والغذائية الضرورية لحياة البشر، كاستخدام الهندسة  
الوراثية في العلم الزراعية ( استنساخ سلالات جديدة، رفع انتاجية فوحد  
الزراعة، خفض الخسائر المكبدة... الخ) أو في الاستنساخ الحيوانى أو  
البشري، وما يرتبط بذلك مع ممارسته على اساس دينى أو اخلاقى أو سياسى.

وانتشر حاليا في الدول المتقدمة بوجه خاص معالم المستقبل، أو مستودعات  
الفكر المستقبلى، كما يطلق عليها، وشعارها هو أنه من الافضل الاعداد المستقبل  
من مجرد التنبؤ به، فالمستقبل ليس حقيقة مستحيلة الباعث لأن جودوه توفى في  
الحاضر، كما ان الحاضر قائم على زبنا المستقبل، ويؤيد علماء المستقبل  
جملهم على حقيقة أن كلانا يستشعر بدراجة متقلبة وجود عصر من التقلبات  
ينتمس لديها كوكبنا ، وإن تلك التقلبات هي الامس التي تقوم عليها مجتمعات،  
وتعطلنا نشعر باننا نشاهد حديق من التحول الجبرى في العالم أو أننا نغير من  
حضارة إلى اخرى.

وبالرغم من أن صورة تلك الحضارة الجديدة لاتزال مشوشة وغير واضحة  
العالم، إلا أننا يمكن أن نلاحظ بعض سماتها، فانطلقا للعقائى والتطبيقات الذى  
سائد لأكثر من قرنين من الزمان واثري الأفراد والجماعات مائيا وفكريا واخلاقيا  
لم يد فالرا على تغير تلك السمات بانفس البشر، بل إنه في بعض الأحيان يؤدى  
إلى مساوى بدلا من تحقيق مزيدا.

ونتيجة، فقد أصبحنا نشاهد اوضاعا متناقضة تبدل فيها الجهود لإصلاح  
وتعويض الفسادات، ولكن النتيجة هي أن الفشل يتفاقم والفساد يتضاعف  
فالأمر موجوده ولكن الأضرار، في استخدماتها من تقدير قيمتها في ظل  
الأوضاع الجديدة يؤدى إلى تضيق تلك الموارد بدلا من تطويرها واستخدماتها  
الاستخدام الأمثل.

ويعتبر ما نشاهده من ضخامة الضيق والمطالب في المجتمعات القارئة، البطالة،  
الفقر، الجماع، الأراضي، تحلل الروابط الأسرية... الخ) دليلا على عدم القدرة على  
الاعداد لتطلبات المجتمع الجديد، وهذا النقص في الابتكار والقدرة والاضطرار وأيضا  
في الجراحة يعتبر بمنزلة - مجاعة روحانية - يمكن أن تصعب مدركة، والمثل هو غير  
الهيكل المحدود للفكر التقليدى إلى اقصى تسمح لنا بمعالجة مشروحات القدر  
بفكر ابداعي.

ويحاول علماء المستقبل تصور التحويلات البيئية خلال النصف الاول من القرن  
الحادى والعشرين التى ستؤدى إلى مضاعفة محتوى الغلاف الجوى من الغازات  
الكربونية مما سيؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض من ١,٥ إلى ٥,٥ درجة  
مئوية، وسوف تزداد تلك التحويلات إلى اذابة جزء من القارة القطبية وإلى رفع  
مستوى المحيطات بنحو متر، والاضطرار بطائرة التضخم في مناطق معينة، وجعل  
مناطق مجاورة حاليا مثل سويسريا وشمال كندا صالحة للسكن، ويعتقدون أيضا  
على دراسة آثار ندرة المياه العذبة، والاضطرار إلى زيادة معدلات معالجة المياه  
المستخدمة.

ويتوقع علم المستقبل أيضا أنه بحلول عام ٢١٠٠ ستكون اليابسة في العالم  
مقسمة بين مناطق حضرية يتركز فيها معظم سكان ديك الأرض، ومناطق زراعية  
يقتطعا أساسا الإنسان الأقل وتوجد بها العمليات الحضرية، والبيئة لعدد سكان  
للمعومة ، فسيصل عددهم خلال القرن الحادى والعشرين إلى ١٢ بليون نسمة،  
كما سيؤدى عدم التوازن الجغرافى للتنامى بين الفقراء والأغنياء إلى خلق  
اتسمات قبيحة -

جديدة أو تعميق  
الفاصل منها حيث  
ستزداد نسبة  
الهجرة - وبموجب  
التضخم الذى  
سيمسب الجنوب -  
إلى مناطق غير  
مؤهلة من قبل كما  
أسلفنا.

والنسبة للتحويلات  
الاقتصادية، يرى  
علماء المستقبل أن  
الاقتصاد العالمى في  
القرن الحادى  
والعشرين سوف  
يختلف اختلافا  
كبيرا عما نعرفه  
الهم، فتتغير البنى  
الدولى والنسبة

السنوات الخمس والعشرين المقبلة تقول إنه سيحدث انخفاض للاقتصاد الدول  
القائمة، وإن بحلول عام ٢٠٢٠ ستظهر خمس قوى اقتصادية هي - البرازيل،  
الصين، والهند، والندونيسيا ، وروسيا ، وهذه الدول مجتمعة تضم نصف سكان  
العالم، ولا يمثل اجمالي انتاجها حاليا سوى ٢٠٪ من الانتاج العالمى، ولكن يتوقع  
لها أن تحقق معدلات نمو مرتفعة ما بين ٧,٥ سنويا، وأنها ستكون فاعلة  
تتجارب العالمية وستجذب معها باقي دول العالم الثالث التى ستشهد نفسها  
معدلات نمو غير مسبولة، وسوف تتدفق تلك العملات على نظائرها في الدول  
الصناعية بما «يج فر» من إعادة التوازن التدريجى في إنتاج الثروات.  
وإذا انتقلنا للحديث عن العولمة، فمنذ بداية الثمانينيات اتسمت العلاقات بين  
الدول بالانفتاح المتنامى للاقتصاديات في لبيادالات السلمية والخدمية ورجس  
الاموال، والعولمة في نظر البعض ماضى لا تسرع لهذه الحركة النيواميكية من  
خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جميع القطاعات أما فيما يتعلق بتنظيم  
الشركات، فإن العولمة تجسد شيئا مختلفا عن مفهوم وعمل الشركات ذات البعدين  
في البيسوينيات حيث كانت تلك دول العالم الثالث التى تستند نفسها  
تتأسس سوق هذه الدولة. أمال، فإن الشركة الكونية، أو العالمية، التى تتخذ  
شكل مسئلة، أو شبكة، تسمى إلى توحيد مستوى ومواصفات منتجاتها عالميا  
وإلى جعل كل حلق من سلسلة فروعها متخصصة في إنتاج مكون محدد من  
«المنتج العالمى» ومن جعل هذه الكونيات، تقدم الشركة الأم بأجزاء مقارنة لأجزاء  
اتسب اللزامة منافسة لتصنيع المنتج القومى، وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كان هناك  
مجال لتساعات العالمية تتجاوز قيود الزمان والمكان الحظية به، فإن هذا هو  
مجال التمويل حيث تدل على مجال التحويلات إلى ظهور شبكة مالية كونية  
ترتبط بين اللوائح الرئيسية في العالم، ومع هذا التطور والتغير المتسارع في  
السلع ورجس الأموال، أصبحت المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالى

اسم كاتب المقال : محمد شعبان

رقم العدد : ١٦٤٧

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣١

الموضوع الفرعى : عام

المصطلح : (مجلة) الاهرام الاقتصادى

مل مؤسسات بريوتن ووزن ومنظمة التجارة العالمية تلوث تحديث نفسها ومساتلها  
بين جدوى حتى ان البعض يطالب بوضع هذه المؤسسات فى لرشيف لتاريخ  
ولبحث عن بدائل لها بعد افلاسها.

كانت احدى النتائج الاخرى لشورة الاتصالات والطومات وتطور الاقتصاد  
الكبرى هي ان دور الدولة اصبح مقيدا وغير مريح، فهي لم تعد قادرة على التحكم  
فى تدفق الاموال والمعلومات والسلم، ومع ذلك ستزال مطالبة بتوجيه التعليم  
وللجانب البائى والمرافق والخدمات الاساسية. والحفاظ على الأمن العام الداخلى،  
ولها مسائل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادى العالم، وهذا هو السبب فى  
عودة فكرة عدم ترك الحكومة للاقتصاد أو للتجارة دون رقابة دعه يمر، دعه يعلمه  
وبك بعد نحو خمسة عشر عاما من الفلاحة فى الليبرالية الجديدة وبالتا عاد  
الحديث بقوة اخيرا عن الحاجة للدولة ومورها الضرورى لتصحيح الخلل  
للمولة ، وتظهر نظرية اقتصادية جديدة تقدم مبدأ عدم قابلية السوق للحل،  
والمضى إلى عبور العالم إلى نظام ما بعد الرأسمالية، تقوم فيه الدولة بحماية  
الاقتصاد إلى طل سوق أكثر الدراكا للتكامل الاجتماعى، ولضرورة دهر المخاطر،  
ومعالجة حالات الانقسام والتشردم للفنانجيين عن الدولة.

وعلى المستوى العالمى، لم تؤد الدولة إلى سد الفجوة بين الشمال والجنوب بل  
زادت اتساعا، والافرب من ذلك ان الدول لم تعد مقسمة إلى شمال وجنوب فقط  
بمعنى دول العالم الاول المتقدم ودول العالم الثالث النامي بل أصبحت كل دولة  
تقريبا تضم داخلها الشمال والجنوب معا، فالدول المتقدمة تضم الجنوب داخلها  
مثلا فى المهاجرين ، ودول الجنوب تضم الشمال داخلها مثلا فى الازياح  
التي يحفظها قلة من رجال الأعمال نتيجة للمولة، ولم يعد للجمع الكونى  
الازرباوى منقسما على اساس جيوپوليتيكى بين المركز ( لدول للتقدمة)  
والهامش (الدول النامية) ، ولم يعد ممكنا أو علميا قبول الفكرة القديمة بان القليل  
المتكبر بعد استيلاء الكوب فى دول الشمال يكفى لسد نلما الجنوب، وهذا هو  
السبب فى ان دول الجنوب ممثلة فى مجموعة ال١٥ تطالب بالحوار مع  
الشمال وعدم افتراء الاخير باتخاذ قرارات الاقتصادية المصرية نهاية عن  
الاجتمع الدولى بأسره. وهذا هو السبب ايضا فى ان عددا غير قليل من علماء  
السياسة والاقتصاد والاجتماع يتفقون على ان الجماهير فى دول العالم تشرع  
بالضياء فكريا واخلاقيا وسياسيا، ويتادون بالعمل على صياغة اساليب لانهاء  
التشردم العالمى والسعى إلى درجة من التكامل والاندماج للدولة الام من ناحية ،  
والعالم الكبير الذى يشرعون انهم أصبحوا غربا، فيه من ناحية اخرى.

وهذا يظهر الارتباط الوثيق بين المولة وعلم المستقبل ، فالأزياح يقوم بتحويل  
الواقع مثلا فى آثار المولة بإجباياتها وسلبياتها وصولا إلى تصدو أو نظرية أو  
اسلوب عمل يتم التوافق بشأنه بين العالم المتقدم والعالم النامي حتى يمكن صياغة  
منهج متكامل لمواجهة مطالب المولة من ناحية، وتعزيز إيجابياتها من ناحية أخرى.  
وتبرز هنا أهمية اللتحقين فى العالم النامي، سواء كانوا الافراد أو مؤسسات، فى  
المشاركة فى هذا المسعى، وعدم ترك اللعب الكونى للشمال فقط ومصر بما تملكه  
من قدرات بشرية وفكرية هائلة، ويحكم موقها مورها والرباى داخل العالم الحرير  
والإسلامى والنامى، وايضا فى ضوء توقع دروات عالية عديدة بان مصر ستكون  
مركزا رئيسيا للإلتقاء الاقتصادى لدول العربية والإفريقية والمتوسطة خلال  
السنين الأولى من القرن الحادى والعشرين، يتوقع منها، سواء على المستوى  
الحكومى أو الأكاديمى أو على مستوى اللتحقين، أن تسهم بفعالية فى هذا المسعى  
الكونى حتى تخرج ومعه دول النامية خارج دائرة محاولات التهميش التي تقوم به  
بعض الدوائر الخارجية.

وفى هذا الصدد، أود طرح لتراحي:

الاول: قيام احد المراكز البحثية الاستراتيجية أو الاقتصادية فى مصر لعقد ندوة  
حول دور العالم النامى فى صياغة النظام الدولى الجديد يدعى فيها خبراء من  
الدول النامية والمتقدمة على السواء يتناقشون فى موضوعات المولة وتصورات علم  
المستقبل لدور الدول النامية وتأثيرها وبثراء بهذه الظاهرة.

الثانى: لعل عقد القمة العاشرة لمجموعة ال١٥ فى مصر فى مطلع العام القبل،  
وربما ستها للمجموعة - للمرة الثانية - تكون فرصة مواتية للجاءعات واللتحقين  
والباحثين فى مصر للاعتماد من الآن - من خلال معمل أو معامل للمستقبل -  
لوضع تصورات لكيفية تصحيح مسار الحوار بين الشمال والجنوب ، ودور مصر  
فى هذا المسعى، واقترب ان تقوم وزارة الخارجية المصرية بتنسيق هذه الجهود،  
وعقد ندوة تضم جميع المتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع فى مصر، ومناقشة  
مخكلات واستنتاجات كل معمل مستقبل فى مصر للخروج بوثيقة مصرية تفسر  
الداء والدواء، وتتصور سلسلة من الحلول تكمل لدول النامية الاندماج فى الاقتصاد  
العالمى الجديد، وتكون بمثابة اسهام فى الوثيقة الختامية التي تصدر عن القمة  
العاشرة للمجموعة، ويتم نشرها غانيا، وتوزعها على جميع الدول والمؤسسات  
والمنظمات الدولية، لتكون نواة لحوار جاد بين الشمال والجنوب، وصولا إلى  
استراتيجية عالمية مشتركة لنظام دولى جديد قائم على التكامل وليس على التشردم  
، على العمل وليس على الظلم، على المشاركة فى مخاتم المولة ومطاراتها، والاندماج  
مزياتها وسلاوها.





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصنف :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	حازم البىلاوى
رقم العدد :	٤١٥٣٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٧

## عن الاقتصاد المؤسسى

د. حازم البىلاوى

ما يتحقق في العصر صوري في حالات المنافسة الشديدة. وذلك يعبر عن حيز معين من النظام الاقتصادي وهو في مدى كفاءة نظام الأعمال القومية أو بعبارة أخرى في مدى توافق السوق المنافسة. ويمكن أن توجد الأمان السليم حتى يتحقق الكفاءة الاقتصادية. أما ما عدا ذلك فهو نتاجات لا تهم الاقتصادي. فالتنظيم السببى والنظام القانونى والاقتصادى ومدى توافق المعلومات ومصفيتها وبشكل كفاءة السائد... وغير ذلك من الاعتبارات الخارجية التى تهم الاقتصادي. ومن هنا يمكننا أن نرى أن النظام القومى للاقتصادى يمكن أن يراه من هذه الناحية يمكن أن تتحقق في نظام رسمى كما يمكن أن تتحقق في نظام اشتراكى (روسكار لانه على سبيل المثال) وأن نظام الكفاءة والعدالة لا يراه على أنه كفاءة النظام الاقتصادي. وهذا يعبر عما تفرسه الصورة المؤسسية. فهو يرى أنه لا يمكن الحديث عن نظام الأعمال بعدا عن المؤسسات القائمة. فالأمر لا يتعلق ليس بالهدف مستقلا عن هذه المؤسسات بل إنها تتشكل في حدود هذه المؤسسات. وذلك لأن الشكل العام لهذه المؤسسات يكتسب لى اختيار الأمان الشاملة : عقد وثائق أيضا في اختيار المؤسسات السليمة.

هذا نجد أن هذه الصورة قد حوت سماتين. في المرحلة الأولى كانت الصورة المؤسسية تمثل نقدا ومعارضة للتركيب الاقتصادي السائد. فمفهوم الاقتصاد ليس السبق والأمان وإنما المؤسسات ونظورها. وذلك أمور أخرى أكثر أهمية من القيم والمعرض مثل التغيير التكنولوجى، وفكرة السيطرة. كذلك فإن الحديث عن الرشادة في السلوك الاقتصادي كما لو كانت حقائق مطلقة أمر يخالف الواقع حيث يتكرر هذا السلوك بغرور والأوضاع القائمة أما المرحلة الثانية وهي التي ترمز بالمؤسسية الجديدة فلها لا تستهدف الأدوات الأساسية لتحليل الاقتصادى بل مضمونها التآزر بين المبادئ والتغيير السلوكى الربحى وتغيير المبادئ وتغيير الثقافة للأفراد. والجديد الذى لا تستهدف هذه الصورة هو أنها لا تقصر استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأمان بل تصميمها لتأمين الجيد من التوافق الاجتماعي. فالجيد من التوافق الاجتماعي يجب تيسره أي في التحليل الاقتصادي الذى يعتمد على فكرة الكفاءة والتفكير بل إن هذه الصورة تنظر إلى أن فكرة الرشادة الاقتصادية لا يمكن أن تتحدد إلا في إطار من المؤسسات القانونية والمؤسسية التي تحدد للسلوك الاقتصادي والسلوك الفردي. وعلى إطار معين يصمم هذا السلوك هو التآزر (لخبط والجور) وذلك لأنه لا يمكن الحديث عن كفاءة النظام الاقتصادي والجيد من سلامة نظام الأمان بل إن هذا يتحقق ذلك من خلال سلامة المؤسسات القائمة.

تبدأ الصورة المؤسسية الجديدة بتفكير أن عدم ميته كان على حق عندما وضع التبادل على بيئة المؤسسات. ولكن الحقيقة هى أن المؤسسات يمكن أن يتم في فراغ.

ولم يجمع هؤلاء من مفردات ويهوى على إسكات التبادل. وليس من الضروري أن يبنى كل تبادل على تحقيق كفاءة. كما نرى التبادل يفتقر للبيئة. فهناك هناك تلك الملامح ترتبط بمدى توافق المعلومات وبشكل كفاءة. سواء ما عدا ما يتم التبادل على تلك الناحية الأولى يبرز صلاحة القانونى والاقتصادى. كما أن عدم التبادل والميلية يتولدان من عدم الاعتراض بالحقائق والآراء ومدى ما يتوافق على من حدة التوافق وبخلافه ومدى فعالية هذه العملية. والآن وبعد أن تم الحديث عن تلك العملية ونوعية

— وجود سلطة سياسية تفرضها على العملية وتتدخل في العمل الاقتصادي —  
— على نطاق وجود الدولة. وتتدخل كفاءة الاقتصاد على عمل الدولة. —  
— وذلك فإن الاقتصاد التبادل لا يمكن أن يتم بعيدا عن شكل النظام المؤسسى القائم.

في هذه الخاتمة كان أدب أسا في بدء الاقتصاد فقد كان هناك أدب لغيره. قدم سميت ومع كفاءة في صورة الأمم. في عام ١٩٧٩ ظهر الاقتصاد المؤسسى. كأحد العلوم الاجتماعية الأكثر تطوراً. وجاءت رؤى الاقتصاد الأثرى ومنه. ويكرهو وماتس وجون استروهارت ميل. حيث وضع كل منهم كتابا تحت عنوان الاقتصاد المؤسسى. وبذلك ظهرت النظرية التقليدية أو الكلاسيكية في الاقتصاد. في سنة ١٩٨٠ ظهر كتاب آدم سميث قامت. في سبيلها للتدريس عشر. ثورة في علم الاقتصاد محورها تحليل سلوك الفرد — مستهلكا ومشتريا. في سبيل التحقيق أكثر فائدة له عند اتخاذ قراراته. بالاستهلاك أو الإنتاج. باختبار أفضل البدائل. والمقارنة بين ما يمكن تحقيقه وما ينبغي التخلي عنه وهو ما عرف بالفرصة الشاملة أو البلية.

وقبل هذه النظرية أدام تحليل قوية لنظرية الاختيار بين البدائل. ولا يختلف هذا التحليل في جوفه عن التحليل الرياضى الذى أتى به نيتون وليونز قبل ذلك بحدودى قرنين من الزمان. نهاية القرن السابع عشر. في تحليلها للتغيرات بالقوة الفعالة وتحديد الأرباح الاقتصادية. وذلك رائد النظرية التقليدية الحديثة. أو النيوكلاسيكية. وقد رأى الفرد مارشال أسس الاقتصاد في كيرجيز. عمدة الاقتصاديين في تلك الوقت — أن «الاقتصاد السببى» وصل إلى هذه المرحلة من العمياء والتشبه بالهيم القومية ما يستحق أن تطلق عليه «علم الاقتصاد» كما هو الحال بقضية الفيزياء. وذلك لتأري عنوان الاقتصاد السببى. أمام هذه القضية الجديدة.

وقد كانت النظرية النيوكلاسيكية مقربة على علم الاقتصاد حتى نشأت هذه الفترة من المصيرين حين نشأت هذه الفترة في اتصال جليل للأثرى العامة في ثلاثينات. من هذا القول. وما ارتبط بها من بقاء اقتصادية. وكان كينز قد أمضى في نفس الوقت. انكسار عن أهمية دور الدولة. والسياسية. ومن هنا بدأ علم الاقتصاد السببى. في صورة ما يحدد باعتدال. الاقتصاد لا يتحقق فقط لقوانين السوق وإنما يتوقف على سياسات المالية والمالية الحكومية.

وقد تعرضت النظرية الاقتصادية — النيوكلاسيكية — لانتقادات عديدة لأنها في الآراء السببى. وهو ما يطلق عليه الصورة المؤسسية. حتى إن جائزة نوبل في الاقتصاد وخلال الخمسين الأخيرة كانت غالبا من هذا الاقتصاديين من هذه الصورة للمؤسسية. مثل بوكمان. ويكر. ونيتون. وكين. لما هو هذا الاقتصاد المؤسسى الجديد. والذي جاء استكمالاً. وليس استناداً. للنظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن نرى بين ما يمكن أن تتلاقى على الصورة القديمة والمؤسسية الجديدة فلما

المؤسسية القديمة فهي تعارض النظرية الاقتصادية ترى فيها عمرا كاملا عن إقراره

الحقائق الاقتصادية. ومن ثم فإن هذه الصورة تلم نفسها كبديل عن النظرية

الاقتصادية السائدة أما المؤسسات الجديدة فلها لا تتفق هذا الذى. فهي ترى أن

النظرية الاقتصادية تقدم مخططا معقولا وأكرا لفهم الحقائق الاقتصادية. ولكنها — بعدما

فاصرة عن فهم كفاءة لابد من استكمالها بالجوانب للمؤسسية. فالصورة الجديدة

لا تستهدف النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وإنما تتجاوزها. فهي ترى فيها نقطة بدء

غير كاملة لابد من استكمالها. نفس المثلج الاقتصادي يمكن أن يبنى على نتائج

مختلفة إذا كانت المؤسسات القائمة. فهناك من لم يزل دالة للتحليل الاقتصادي لا تظهر

إلا في إطار المؤسسات القائمة. فهناك من المؤسسات السببى ما يساعد على الأضرار

الاقتصادية. إن هناك من التغيرات المؤسسية ما يثير التسعير والاضطراب.

فالتقدم والاضطراب ما أعمال بشرية وهذا في قلب نتائج التغيرات الاقتصادية

قائمة.

□□□□□

في تلك الفترة الاقتصادية قد أخذت في أن كتاب آدم سميث. يؤن لأساس التقدم هو

تقسيم العمل والتبادل. وليس ثم أصبح اقتصاد التبادل. خاصة لرؤية الأسواق. — هو

مدى نجاح اقتصاد الأسواق. وبسبب أن الأسواق هي بولصة كفاءة تكون الأمان السببى عن

مدى الطلب والمعرض وما يلق روحا من أنوار والخصائص المستعكلى من تلمحة

ومن توافرى عناصر الإنتاج وألفن التآزر السائد من ناحية أخرى. تتحرك الأسواق

تتمسك التفكير في الأنوار وهو مدى الفرة في القدرة القومية في عناصر الإنتاج ومدى

مقدرة أحد الفترات (أو مدى القدرة التكنولوجية). ومع هذه التغيرات في الأمان

القومية والرفاهية في تعمق الأرباح أو تخفيض الخسائر لدى المنتجين. فإن توزيع الموارد

بين المستعملين للمصلحة (الفرق التآزرية) يتغير باستمرار ما يتفق مع التغيير

المتغير في الأمان وما يصاحب تغير عناصر الإنتاج من تغيير في بولصة القومية مع

مرارة أحد الفترات التكنولوجية لكفاءة. وهكذا فإن سلامة جهاز الأمان وفردية على

ملاحظة تلك التعديرات هو أفضل بخصيص. كفاءة الاقتصادية. وهكذا فإن النظرية

الاقتصادية النيوكلاسيكية تكون قد أخذت من اقتصاد السوق. في ضبط الأمان وهو



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالي  
رقم العدد : ٤١٥٣٧  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢٧

الموضوع الفرعي : عام  
المصنف : الأهرام

لذا في تكاليف العمليات الإنتاجية تنصرف عادة إلى نفس الديناميات والعمليات المتاحة للمعاملات حول عناصر القيمة أو القيمة والديناميات في مدى الحاجة بها وبين الخراف هذه العمليات. فالعديد من العمليات يتم معرفتها كاملة أو مسحية لجميع العناصر المتعلقة بالعمليات أو التبادل، فضلا عن أن بعض المعاملات قد يكونين أكثر رولا بخصيصة التبادل من غيرها من أطراف المعاملة، وبكافة تتأثر كافة التبادل من هذه الناحية بين مختلف النظم، فيفضل النظم تعرف مزيدا من الثقة والتشجيع في القاييس والمعايير القانية وأساليب أداء العمل إلى حين أنها قد لا تحقق في نظم أخرى وتتخذ بعض الدول بنظم صارمة لتأكيد سلامة العمليات في حين أن نتمنا أخرى لا تملك الأمر نفس الأمية، وبالتالي لم يكن غريبا أن تكثر حالات الفشل والفساد في المعاملات الاقتصادية في نظم معينة في حين لها تكل في نظم أخرى.

وتكمن مسالة الائتمان بالمعقول كأحد أساسيات الاقتصاد التبادل، وتتطلب كافة هذا التبادل في مدى وضوح واستقرار هذه المعايير ومدى توافق المعايير لها، فالتبادل يتم بين أطراف، أحدهما يتبادل عن شيء ما أو في مجال معين لأطراف أخرى مقابل مبلغ من المال أو تنازل عن شيء آخر، ويتطلب ذلك أن تكون حقوق كل من المتعاملين واضحة ومستقرة بها، فإذا لم يكن الأمر كذلك فإن قيمة التبادل لابد أن تتأثر، كما يحدث في

الدول بين الأشياء، السريعة أو في حالات التهرب، ولقد كان ظهور فكرة العمل، وهي تشكلت على استئثار صاحبها بمزاياها بطرق الشيء، أساسية في التفكير الاقتصادي العالي، فافترة أن الرأب والقي تملك الأشياء من مرحلة الثقة والتعويض إلى مرحلة الاستعداد والاستعدادان وبذلك الضمائر، هذه الدورة الاقتصادية وأرضت بظهور فكرة الملكية واستقرار المعاملات بطرق من الأرض لها وحدها حق الائتمان بها دون غيرها، كذلك فإن الثقة الاقتصادية قائمة من كل فترة المعاملات، ارتباطا بظهور فكرة الشركات والأوراق التجارية والائحة واستقرار حقوق الملكية، وقد كانت انشراح - مدع هذه الدورة هي أن دولة تعرف بمراتب الأخلاق وديناميتها ما ساعد على تشجيع الاختراعات وتوليد ثلوث التكنولوجيات وارتباط الحقوق والملكية الاقتصادية لا يتوقف فقط على الحقوق المالية، بل أصبحت حقوق الإنسان في صلب قضية التميز، وما هو من Set الاقتصادي الهندي الحاضر على جائزة نوبل يؤكد في كتابه الأخير ارتباط الحرية بالثقة، ولا يقتصر الأمر على الائتمان بالمعقول ويوضح معادله أن لابد أن يصاحب ذلك وجود حماية قانونية وقضائية عادلة وسريعة وفعالة، فالتبادل يقوم على الثقة والتبادل والتقابل في الالتزامات والتمتع بها وما لم يقر في الدنان المتعاملين أن هذه الالتزامات والتمتع بها واجب الأداء ولو دورا، ما لم يتوافق ذلك فإن الاقتصاد التبادل لابد أن يتزعزع، ولا يتطرق هذا الأمر فقط بصورته وجود نظام قضائي عادل وسريع، وأجرامات تخيلية صارمة وحازمة، بل إنه كثيرا ما يرتبط بتوفر نظام قضائي وإخلاص مناسيب يؤكد معاني الأمانة والثقة، ولا يخفى أن القيم الأخلاقية السائدة إنما هي قيمة تغير تاريخي تلعب فيه الأسرة والتعليم وغيرها من المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

وبما دائما نلاحظ والتكامل بين وجود نظم قانونية وقضائية عادلة وفعالة وبين ارتفاع المستوى الأخلاقي في حقل التمتع واحترام الدور، بحيث يمثل أحدهما لا يثبت أن

يحتاج الأخرى، ويستحيل أن يتحقق ارتفاع اقتصادي في وسط من الفشل والفساد، وبذلك سنوات أصدر الكتاب الأمريكي، إيهانيل الأصل لوكيايا، كتابا من اثنتي عشرة مزايا في المجتمعات التي تحث ارتفاع الاقتصاديات كانت، بشكل عام، هي المجتمعات التي تشجع فيها أسباب الثقة بالثقة، والثقة بالغير، والثقة بالمستقبل، أما مجتمعات شك وريبة والترسب فلها هي قائمة على ذلك.

وهي نفس الفكرة تقريبا تأخذ الفكر الفلسفي الفرنسي بوبر لافوت رسالة إلى السويين من مجتمعات اثنتي عشرة مزايا أن التاريخ الاقتصادي لتغير الأمم يبدأ من تلك المجتمعات التي حثت لديها اقتصاديات كانت في نفس المجتمعات التي تشجعها اعتبارات الثقة بين المتعاملين.

وإذا كان الاقتصاد الطرقات ومدى توافرها والثقة فيها مما يخلف من تكاليف المعاملات ويساعد بالتالي على قيام الاقتصاد التبادل، وإذا كان احترام الحقوق والتمتع بها يرتبط به من وجود نظام قانوني وقضائي فعال وسريعة نظام قضائي وأخلاقي سليم من شروط كافة الاقتصاد التبادل، فإن كل ذلك وفيه حسنة بوجود نظام سياسي متطور، فكلما - بإمبارها ثقة النظام السياسي المستقرة من استخدام الأمر للسريع - تفسر الدور الرئيسي في ضمان توافر المعايير وهي - سلمتها - وهي التي تضمن سيادة القانون ومدى احترامها وبها تتحدد كافة النظام الاقتصادي والقانوني، أو النظام السياسي، كما لا تكون معززا، وإنما لكافة الاقتصادية لابد تكون على الحبس محضيا لها، ودينامية الدولة يتوقف على مدى قدرتها على توفير المناخ القانوني والائحة المستقرة، ويتطرق الأمن والعادلة وتوفير الخدمات المالية الأساسية، ومن هنا فإن المودة إلى تجهيز المؤسسات السياسية، هي وضع للأدور في نجاحها، فلا اقتصاد دون سيادة، ولأنه فإن الحديث عن الاقتصاد التبادل وما كانت لا يمكن أن يتم في غير الخبيث عن نوع الدولة سواء، هي حلالته من القرائن أو أمعها، والدولة ليست دورا وإنما هي سلسلة من التتابع الرئيس لعدد من الأجهزة والإجراءات والأنسج في منطقتي الدولة من عين القانون، ولكن كثيرا ما كانت - أيضا - أول الظواهر بين طوع والتصميم في انتشار الفساد والرشوة والمفسدة.

لكن ما تقدم إلى الفكرة الرئيسية لا يرى في الاقتصاد السوق مجرد حديث عن الطب والعرض وصيغة الأفراد في البيع والشراء، بل لابد أن تتناول له الجوانب المؤسسة اللازمة، وليس غريبا أن نجد أن الاقتصاد السوق لا نجح، في معظم الدول الاقتصادية، في توفير أسباب، الالتزام الاقتصادي، في حين أن التبادل في السوق في دول أخرى وقامت في الدول الاشتراكية، وحالة روسيا مثال صارخ - كان سببا في الفشل والتدهور في الحقل الاقتصادي لم يتم السوق وحدها وإنما دعمها سياساتها عدد من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي أضحت السوق زحاما وانحاما تريد من التقدم وهي هائلة فتبين كان التبادل في السوق سببا إلى بداية الفشل والفساد والتدهور، وبما يكرر أن نذكر تجربة روسيا من ناحية وتجربة ألمانيا الغربية من ناحية أخرى، الأولى اتفقت في الأساس، فكل من نسج من المؤسسات اللازمة، في حين أن الثانية انتمت في مؤسسات ألمانيا الغربية، فلم نسج من المؤسسات والموارد في الثانية رغم أن في الأولى يكاد يكون القانون الرئيسي للانتقال إلى هذه السوق العيشية، وكان يليه ساموسين يذكر في كتابه من مدينتين، "فقدية يمكن أن يكون عبارة قلب والعرض، والاقتصاد السوق دون مؤسسات متكاملة من حيث عن الاقتصاد البيئات، والله أعلم



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العائلي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	حسين شكري
رقم العدد :	٢٩٧١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٩

# الأسباب «الأخرى» للانهيارات الاقتصادية

## حسين شكري

تلاهما الثورة الصناعية والتي اتاحت الفرصة لتطور الشركات والخدمات الصناعية لها وتوليد فكرة الحقن الملكية وبالتالي ظهور برادات الاختراع والمليكات الفكرية والمؤكد ان ارتباط الحقن بالتطور الاقتصادي لا ينحصر على الحقن المالية فقط ولكن تشمل فيها بشكل عام رئيسي حقوق الانسان وقد تردت مقولات عديدة ومهمة لرموز متعددة تؤيد هذا.

### مقولات مهمة

ابن خلدون حث في مقدمته على قيمة العمل وأفضيته في نمو مكانة السلطان المالية وكتب فرانسيس فوكوياما الباحث الأمريكي ذو الاصول اليابانية كتب بأسهاب في كتابه «الثقة» انه وبصورة عامة للدول الناجحة اقتصاديا هي التي تسري فيها الثقة بالنفس والمالين والاستثمار اما مجتمعات الفقر والفساد والريبة هي التي فشلت اقتصاديا ويقول ملتون فريمان الاقتصادي الأمريكي المصنف ان تطور الدول اقتصاديا مضطرب بمصادقية الدول وثقة مواطنيها فيها ويؤيد الاقتصادي الهندي المعروف سين والذي حصل على جائزة نوبل بسيرته بين الحرية والتنمية كما ان المفكر الفرنسي بيير لافيت رأيا مهما في «مجتمعات الثقة» وهو عنوان رسالة الدكتوراة التي

وابجاد الفصحبة المصدة من ضمن والمواطن وتعميها اسباب الانهيارات كالمسيحيين في ماليزيا واندونيسيا واليهود في روسيا وهكذا وهذا يدل على هشاشة النظام للنفي لهذه الدول وعدم المساواة بين مواطنيها مما يرضها دائما ويجهلته وتستنمها في نظرية المؤامرة وكل هذا يؤدي حتما لانعدام الثقة ما بين المواطن والدولة وبالتالي يجعل لأي هزة اقتصادية ردة فعل عنيفة وابعاد خطيرة ويظهر بوضوح ايضا غياب مبادئ الشراب والمقابل بفعالية جادة. فانتشار الفساد وتغشي الرهبة واتساع رقعة التسبب لكل ادارات الأجهزة الرسمية أصبح قاعدة والأجهزة الرسمية لتكون قريبا بعيه ولكن هي عبارة عن مجموعة تراكمية من التوارث لجمعية من الأجهزة والادارات والمفروض ان الموظف الرسمي هو يد الدولة وعينها وأداء لقانون ولكن غالبا ماكان ومآل أول الخارجين عليه والسبب الأساسي في تغشي الفساد ويضحي هذا بدون تغيير ومواجهة يربط عدد كبير من الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين بين احترام الحقوق والتطور الاقتصادي بشكل مباشر والحق في مفهومه المبسط ينبع من حصول صاحب هذا الحق على منصفته وقد تطور هذا الفكر من فكرة إلى ثقافة كاملة مع مراحل تطور الانسان والتبشيرة منذ الثورة الزراعية التي اتاحت للانسان مدخه تلك الأرض واستصلاحها و

في تيمية الانهيارات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا في دول جنوب شرق اسيا وتلتها روسيا ومن قبلها بعض دول الخليج العربية واخيرا لبنان يحمل ويركز الكثيرون على الأسباب الاقتصادية بالدرجة الأولى وعليه يبدأ تقويم معدلات البطالة و التضخم واداء الاسواق المالية وملازمة المصارف المركزية وفيسورها من المؤشرات المهمة الا ان عوامل أخرى تتدرج تحت بند الاداريات والسياسات لها الأثر المباشر والفعال في حدوث الانهيارات الاقتصادية وتفاقم نتائجها وتبعياتها.

والاقتصاد القائم على قدرات فردية وقرارات شخصية خالية من الهيكلية المؤسسية يكون هشاً وضعيفا. ان ماجمع الدول المذكورة اعلاه جميعا هو وجود مشكلة هشه يقوم عليها الاقتصاد ميثلا قائمة على الأداء الفردي والارتجالي العالي من الدمامة والتخطيط لا يوجد أي نوع جدي من المصادقية القانونية النظامية ولا اداء فعال لتتفيذ الاحكام القضائية المصادرة مع اشتقاق أي نوع حقيقي من الشفافية المعلوماتية المدعومة باعمال ذي قيمة ومصادقية بل على العكس يهيمش وبصورة صريحة أي دور جاد للاعلام البناء المطالب برفع درجة الشفافية والمصادقية وعن غياب اليه اصدار القرار فلا يزال اصدار القرار فيه الكثير من اللزبية ويهيمن عنه الانسجامية بين قطاعات والاراف القرار ما بين مديد ومستفيد. البحث



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	حسين شيكشى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٢٩٧١
المصنف :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/٢٩

السياسى المشغولة عن استحداث  
السياسى المشغولة - تلعب الدور  
الرئيسى فى ضمان توفير المعلومات  
وفى تسلاستها وهى التى تضمن  
سيادة القانون ومدى احترامها وبها  
تحديد كفاءة النظام القضائى  
وقسطه كونه الدولة - أو النظام  
السياسى - كما تكون مطبوعا وداعما  
للكفاءة الاقتصادية فقد تكون على  
العكس مقوضا لها وتجاه الدولة  
يتوقف على مدى قدرتها على توفير  
المناخ القانونى والمالى المستقر  
وتحقيق الامن والعدالة وتوفير  
الخدمات العامة الاساسية ومن هنا  
فإن العودة الى تعبير «الاقتصاد  
السياسى» هى وضع للاسور فى  
نصابها فلا اقتصاد دون سياسة  
وعليه فإن القضاء اللوم على  
مصرامة اقتصادية بحتة لاي  
انتكاسة اقتصادية شر بها دول  
العالم الثالث عموما والشرق  
الاطلس خاصة هو رؤية منقوصة  
فلاصلاح يجب أن يكون كسلا  
يؤثر على جميع قطاعات الحياة  
والأفان النتائج ستكون دوما  
سلبية لقد طالت فترة الانتظار  
والعالم العربى يقع فى مصالاة  
المفرجين ومسيره دول الامم تتقدم  
بخطى متسارعة لقد أن الأوان  
للخروج من مرحلة التهميش  
التاريخى وهذا لن يكون سوى  
باصلاح فكللى وجدرى شامل.

■ رجل اعمال سعودي

ناقشها فى السوربون يؤكد فيها أن  
التاريخ الاقتصادى لعمو الامم يؤكد  
أن كل النجاحات والاقتصاديات كانت  
لام بها ثقة عالية بين المتعاملين كل  
هذا يؤكد ويبرز أهمية مبادئ الحرية  
والثقة والمصادقية التى تاتى  
بممارسة صحيحة الدولة تعتمد فيها  
على المشاركة والعدالة والشفافية  
ولا يقتصر الامر على الاعتراف  
بالحقوق ووضوح محالها بل لا بد أن  
يصاحب ذلك وجود حماية قانونية  
وقضائية عادلة وسريعة وفعالة ..  
ولا يتعلق هذا الامر فقط بضرورة  
وجود نظام قضائى عادل وسريع  
واجراءات تنفيذية صارمة وحازمة بل  
إنه كثيرا ما يرتبط بتوافر نظام قيسى  
واخلاقى مناسب يؤكد معاني الامانة  
والثقة ولا يخفى أن القيم الاخلاقية  
السائدة لىما هى واحدة تطور تاريخى  
تلمب فيه الاسرة والتعليم وغيرها من  
المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

## الدولة والنهر المشغوع

وهناك دائما تقابل وتكامل بين  
وجود نظم قانونية وقضائية عادلة  
وفعالة وبين ارتفاع المستوى  
الاخلاقى فى حفظ التعهدات واحترام  
الوعود بحيث يمثل احدهما لا يلبث أن  
ينهار الاخر وإذا كان احترام الحقوق  
والتعهدات وما يرتبط به من وجود  
نظام قانونى فعال وسيادة نظام  
قيسى واخلاقى سليم من شروط  
كفاءة اقتصاد التبادل فإن كل ذلك  
وثيق الصلة بوجود نظام سياسى  
مناسب فالدولة باعتبارها قمة النظام





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :		رقم العدد :	١٦٦٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

## فى أحدث تقرير اقتصادى

# من يتولى التنمية فى العالم

● تقسيم المسؤوليات بين الدولة والقطاع الخاص

● الشركات متعددة الجنسية تستأثر بـ ٢٥% من الانتاج العالمى

● ٦٠٠ مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

● العقوبات التجارية تآلى بمنتجات عكسية

● ١٢٠ مليون نسمة يعيشون فى فقر مطلق.. و ١١٢٥ مليار دولار ثروة أكبر ٢٠٠ مليار فى العالم

أكد أحدث تقرير عن التنمية البشرية فى العالم ان الدولة لا يمكن أن تكون هى الجهة الوحيدة التى تتحمل اعباء التنمية الاقتصادية والبشرية فى المجتمع وأنه فى ظل اقتصاد السوق فإن احراز تقدم اقتصادى واجتماعى يتوقف بنفس القدر ايضا على العناصر الفاعلة من القطاع الخاص فى مجال الاعمال وفى المجتمع المدنى وأوضح التقرير ان القطاع العام يجب ان يركز على الخدمات التى لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ويتحرك للاخير المجالات الاقتصادية الأخرى. وأرجع التقرير تهيش البلدان الفقيرة من التجارة العالمية الى فشل السياسات العالمية وخلق فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بجلب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

يعرض التقرير : محمد إبراهيم







الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعي :		رقم العدد :	٤١٦٤٤
الصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٢

## الاقتصاد واستراتيجية القوة

يتزايد اعتماد قوة الدول اليوم على صحة اقتصادياتها وتنافسيتها منشأتها ومرونتها في التجارة الدولية، وتنافس القوة الآن على الساحة الدولية بشكل هادئ دون اللجوء إلى القسور والكره وهو المصطلح على تسميته بالقوة اللينة Soft Power حيث ترسم الدول سياسات لسياسة شركائها في بنى الأسواق الخارجية والهيمنة على تعاملات معينة من الأنشطة الاستراتيجية والتحكم من تكنولوجيا رئيسية، ويؤيد النظام العالمي الجديد مركزاً على السلاح الاقتصادي كبديل عن السلاح التقليدي، فهذه قوة كل دولة في الوصول إلى الحقائق على موقع مشهور في الاقتصاد الدولي، فالأمر لا يقتصر على القوة

### شريف دلاور

في بداية قوتها، إيران، وإدعم الدولة لتطويع للتجارب من القليل لتطويع الأسلحة، واختراق الأسواق من الجبل من القوات العسكرية في الخارج، وتطلب هذا الشكل المسمى النظام المالي، محورية دور القوة في الاستراتيجية الاقتصادية وإلى قطع لياق قوة الدول، فالأمر لا يقتصر على استراتيجية رئيسية غير أن «الدولة القوية» للفرط هذا الأمر في كثير من الحالات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين تعرضاً للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما دعا مفكرين مثل Kenneth O'Connell إلى اقتراح بداية الدولة وبين التسليم بهذا الاتجاه لبعث الانتباه إلى أن هناك عدة عوامل سمحت في الحقبة الماضية في إضعاف كبريان الدولة الأوروبية منها: (١) عدم ندية السياسة والأداء من مؤهولة التحولات الجديدة التي فرضها التغيير، (٢) عوالة الاقتصادات، (٣) تزايد العنف والفتنة داخل الدول، (٤) انكسار مجلس حركات القوة المسلحة للصينيين والاقتصاديين وخاصة الشركات الدولية، (٥) انهيار الحكومة السوفيتية على أسسها المالية، نتيجة تحرير الأسواق العالمية، وبما على كل اعتقاد كثير من الحاسبات وأهل الاقتصاد والادعاء أن دور القوة الجديد، سيضعف من دورها الجديد الأرض، من المستثمرين والشركات المتنامية، وأدولجيت للقرارات السياسية الأوروبية الجديدة، تتحدى منذ فترة ومدة على اتخاذ دولة من خلال كبريان كبر كميناً مع السوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، والتي رأت أهمها الركيزة لعمليات جديدة مع المحيط الدولي، تتبين الانفتاح على العالم دون أن يكون لهذا المكانة لثقل الخلق على نضام، وهذا ما يفسر إليه مصر أيضاً مركزاً على أهمية وفروية اتحاد، كبريان الاقتصاد العالمي، والحرى وإرساء دعائم للثقة في الباردة تتمايز اقتصادياً والصناعي، فخطأ بل يذهب إلى دورها في تضييق مستوطنة عنصر الاتحاد الأوروبي، اقتصادياً نتيجة تكامل وتزايد الأورار في ذلك «الدولة» ويعول الأهل يحقق تورتازة اقتصادية تتجسد تكامل وتزايد الأورار في ذلك «الدولة» والوحدون ومنشآت الأورار، وروسي دعائم القومية متفردة في شعب متعلم ونشيط، إرادة كبرية، جديدة، وفيه أساسية متطورة، ومرونة متجددة واستمرار، لكل هذه العناصر شكل متطورة شكلية تخدم عليها القوة الاقتصادية، ويتحقق بها الأمن القومي والاستقلال الاقتصادي، والفرق، يتفشي شرعية جديدة على يد الدولة «بالغة» في هذا الاتجاه، وذلك من خلال ثلاث ركائز أساسية:

أولاً: الإطار السياسي، لا يمكن القوة أن تعمل رفاهية عدم مصالحة مصروفها، وقبولها، بل يجب أن تكون شركة لها، بهدف ليس السورال ليس بالذات الجديد، ولكن المستحدث من في الشكل الأساسي تلك المساندة والارتباط للتحدة، على سبيل المثال، توفيق مشير، قد أقره عمل من كل زيادة مليار دولار في المصارف وتكون الاستراتيجية الجديدة حول القوة ثلاثة مبادئ: (١) تهيئة المناخ من خلال تحرير كابل الاقتصادات الدولية العالمية وتحديد قواعد لعب تتشعب في المسامح الأمريكية (٢) إقامة نظام حكم وكثير للاختيار الاقتصادي، بهدف في جميع وتحليل البيانات الصناعية والفكرية في العالم، ويضعها تحت تصرف للثلاث الأمريكية (٣) تعزيز التسريع والقدرة من خلال مبادئ مؤسسة صنعت ضخماً لهذا الغرض مثل مركز التكامل، ويوجه «قوة» مستعدة للإسراع الصناعية العالمية والأخص المشروقات الجديدة، ويؤكد «قوة» عمل أركز على شبكة فعل Advocacy Network للربط بين المؤسسات المعنية (القانونية، نظام، الخزانة، الزراعة، وكالة تنمية، كال تصدير والامتناع) وتخدم القرارات السياسية والأورار الاقتصادية تحت إشراف وزارة التجارة والامتناع) ومجلس الأمن القومي والمجلس الاقتصادي القومي، وإلى مصر يمكن والتقدير من مجلس الأمن القومي والمجلس الاقتصادي القومي، وإلى مصر يمكن للمجلس الأعلى للتصدير أن يقوم بهذه المهمة.

ثانياً: الاستثمارات الاقتصادية، وهي مكون مهم من أية استراتيجية لونية لتصدير وتستخدم كلمة «استثمار» في هذا المقام بمعانيم «الأدلة»، وليس بمعانيم «التعديس» المصنعي، الذي كان يمارس في الماضي، فالاستثمارات الاقتصادية متطورة متزايدة ترس على تكنولوجيا الطوبى وتتضمن من مصورة ديال، وشركات مراقبة تسهيل مخلفات البيانات وتنقصها وتطاولها لتقسيم بعد ذلك أمام متفاني للأمر سواء في العسكرية أو قطاع الأعمال، وقد أدت أدوات إنبات الإدارة لحيثية اهتمام بهذا النشاط والذي يلقى عليه «القوة» للأنشطة لاستثمارات الأعمال، في القطاع التعليمي، وتخصص الشركات اليابانية قرابة ٨٠٪ من رقم أعمالها السنوي لهما الاستثمار، وإلى عام ١٩٩٠ استثمرت ٤٧٢ مائة مائة ٢,٢ مليار دولار، إلى نظام مشترك للصناعات الاستراتيجية، ويخضع هذا النظام حالياً ٧٤٪ من منشآت الصناعة اليابانية، ٧٢٪ من المنشآت الخدمية، وتتكون تلك النظم تحت مظلة من المعارف الجديدة تشكل ماضيها بالهروب العلمانية، وهي للمعارف التي تتجسد للدولة سبل تعبئة الأورار، للعلمانية واستغلالها، حيث إن دخل الاقتصاد الدولي صغر القوتة للعلمانية يتزايد بزيادة هائلة للسيطرة على الأورار العلمانية تشبه صراعات الماضي حول الأورار الطبيعية واحتلال الأراضي

ثالثاً: الحزب التكنولوجيا، وتحمل التكنولوجيا الصدارة في استراتيجية القوة، ويتحقق قسوة نتيجة تزايد التكنولوجيا، والابتكارات التكنولوجية التي تدفع على سبيلها، لهذا المصير، هذا الخلق للاقتصاد جويرو، وسبيلها، وقد أعزمت، لتفرد سبيلها نتيجة حيوية التكنولوجيا على الاقتصاد، وفي تعدد البورال الاقتصادية تتسم بالاستقرار، وكما لم تعد الأزمات تشكل حوادث عابرة في السار الاقتصادية، ولكن نتائج من تواتر التقدم، والقوة في هذا الاقتصاد الجديد مستقاة من تطبيق سياسات تكنولوجيا نشطة على أرض الواقع، وتتطلب لسياسات للكارن الاقتصادية إلى القرن الثاني من الألفية في ألبنة دولة التي تشمل الأورار، في الاقتصاد الرأسي، للاستثمارات البيئية للزراعة، والتكنولوجيا، والحزب التكنولوجيا التي تتلام مع موارد مصر، وإمكاناتها، وتتضمن من علومها السياسية والاقتصادية، وتتضمن (١) تكنولوجيا المعلومات، والتي تشمل الخطوات الأولى في طريقها، (٢) تكنولوجيا الحيوية، وتربية الحيوانات وتطبيقاتها في مجال الزراعة والصحة، (٣) تكنولوجيا المياه، مع كل احتمالات صراع المنطقة في المستقبل حول هذا المورد المهم، فالمراتب ستماني من نفس في المياه قد يصل إلى ٢٠٠ عام ٢٠١٥، ويحصر والسورال والتكنولوجيا كمن تقارب جهات قطر يهاهي، آخر مؤثر قليل والمعتقد في ألبس ألبا في فبراير ١٩٩٧، (٤) تكنولوجيا المواد، الحيوية التي تسع بتشكيل مواد جديدة من خلال معالجة جزيئات الماء (٥) تكنولوجيا خاصة بالأورار، لتنفيذ التلمة في التغيرات التي لا تتقلب لعدة سنوات معينة.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي :	رقم العدد : ١٣٧٩٥
المجلد :	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/١٨
الجزية :	اسم كاتب المقال :

نمو الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١

# الاقتصادان الأميركي والأوروبي يخفضان معدل النمو ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات

لنمو بسبب ازدياد الاقتصاد العالمي. وبالمقارنة ستحقق نمواً استثنائياً أعلى للعدلات من جراء التوسع لتسريع النمو. يشهد قطاعها النشط.

## الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتوقع التقرير تسارع نمو الاقتصادات الشرق الأوسط إلى ٤,٧ في المئة مشيراً إلى أن حكومات الدول النفطية الكبيرة في المنطقة بدأت بالاتفاق من جديد على خلفية العوائد النفطية العالية ما من شأنه دعم الأداء للنمو للاقتصاداتها سيما أن هذا الاتفاق سيمنح القطاع الخاص ويسهم في تحسين أرباح الشركات. وأملت إلى أن الشروط الاقتصادية هي أيضاً جيدة بالنسبة للاقتصادات الدول الإفريقية حيث سيتمتع كل من الجزائر وليبيا من تحسن أسعار النفط.

## آسيا والمحيط الهادئ

وذكر التقرير أن نسبة النمو المتوقع أن تحققها الاقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تبلغ ٣,٩ في المئة تعتبر مرتفعة نسبياً حسب المقاييس العالمية ولا تقل سوى بواحد في المئة عن إنجاز السنة الجارية.

وأشار إلى أن معدلات النمو المتعددة التي ستحققها الاقتصادات الآسيوية في ما عدا اليابان ستجذب عن تباطؤ في صادرات البضائع كعندما تنشط الاقتصاد الأميركي علاوة على عمليات إعادة الهيكلة الجارية في قطاعات المال والشركات للتكيف من دول المنطقة. لكنه أوضح أن اليابان ستستمر في التأثير سلباً على إمكانات النمو في الاقتصادات المنطقة إذ ستحتاج أداء أفضل للبلاد من الصلة التجارية، لكن نسبة النمو لتتوقعه لها أن تزيد إلى ١,٩ في المئة.

توقعت مؤسسة «ايكونوميست إنترناشيونال» أن يستمر الاقتصاد العالمي بالتوسع والنمو في السنة الجارية بمعدل أقل قليلاً من المعدل الذي سجله في السنة الجارية وبذلك إن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود بشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي، لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل. وأشارت إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات على الإطلاق ويتبعها آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية.

## لندن - الحياة

أعلنت مؤسسة «ايكونوميست إنترناشيونال» في تقريرها عن توقعات نمو الاقتصاد العالمي في السنة الجارية وبذلك إن تعرض الاقتصاد العالمي للتوسع والنمو في السنة الجارية بمعدل أقل قليلاً من المعدل الذي سجله في السنة الجارية وبذلك إن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود بشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي، لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل. وأشارت إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات على الإطلاق ويتبعها آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية.

وذكر التقرير الذي صدر تحت عنوان «بلدان العالم في سنة ٢٠٠١» تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى «تهدد طالع انتقاره» في أطول فترة ازدهار شهدتها أميركا للشمال، وأملت إلى أن الاقتصاد الأميركي سيطر في النصف الثاني من السنة الجارية وأن الاقتصاد الأوروبي الغربية يقل على أن يحسن حظه. مشيراً إلى أن هاتين المنطقتين تشكلان زهاء ٥٠ في المئة من إجمالي الناتج العالمي ونجم عن تباطؤهما يمثل التباطؤ الذي سجله الاقتصاد العالمي في الفترة المذكورة.

وحسب معطيات التقرير الذي نشرته مؤسسة «ايكونوميست إنترناشيونال» سنوياً ويحظى باهتمام بالغ بتتبع أن تحقق الاقتصادات الدول تنامي معدلات من النمو أعلى من المعدلات المتوقعة للدول الصناعية.





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي :	
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	الجزيرة
رقم العدد :	١٣٧٩٥
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٢/١٨

## أمريكا الجنوبية

وبالمقارنة مع تراجع النمو في آسيا، توقع التقرير أن يرتفع معدل النمو في أميركا الجنوبية من ٣,٧ في المئة في السنة الجارية إلى ٤,٤ في المئة في السنة المقبلة لافتاً إلى أن الاقتصاد البرازيلي الذي يعتبر أكبر اقتصادات المنطقة سيحافظ على أدائه الجيد نسبياً في ما يتناهد الاقتصاد الأرجنتيني مثلاً بالآقتصاد الأميركي.

يشير إلى أن المكسيك التي تملك ثاني

أكبر اقتصاد في المنطقة رافعت نتائجها المحلي بنسبة يتوقع أن تصل إلى سبعة في المئة في السنة الجارية.

وتكرر أن إمكانات النمو للشوافة لتشيلى من جراء تحسن أسعار المعادن الأساسية واستمرار النمو في آسيا تعتبر جيدة لكنها أقل جودة بالنسبة للأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا والبيرو والكوادور.

ورات دالايكونومست انتيلجنس، أن استمرار الضعف الهيكلي في الاقتصادات الأميركية الجنوبية، أميميا شتى معدلات التوفير تحت المستوى الكافي، سيمتد من النمو بمعدل سنوي يزيد على خمسة في المئة، ما يستدبره شرطاً ضرورياً للخطب على مشكلة الفقر في دول المنطقة.

## الاقتصادات الانتدالية

وتوقعت المؤسسة المذكورة انخفاض متوسط معدل النمو في الاقتصادات الانتدالية من ٤,٩ في المئة السنة الجارية إلى ٣,٨ في المئة السنة المقبلة، مشيراً إلى أن النمو في الاقتصادات الرئيسية شغباريا وبولندا وروسيا وكرواتيا سيتباطأ إما بسبب الأثر القصير المدى لعمليات إعادة الهيكلة أو تقصيد

سياسات الاقتصاد الكلي أو لأن بعض العوامل التي حدثت من النمو في السنة الجارية (مثل المستويات المرتفعة لأسعار النفط الصائبة وإيجاد مصادر بديلة للزئرباد في روسيا) لا تشكل أساساً مؤامناً لتحقيق نمو قوي قابل للاستمرار.

## لأفريقيا جنوب الصحراء

ولكن تقرير المؤسسة أن معدل نمو التناجح المحلي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (التي تضم كل الدول الأفريقية باستثناء الدول المغاربية وجنوب أفريقيا) سيرتفع إلى ٣,٣ في المئة في السنة المقبلة لكنه سيقتلي أيضاً المعدلات في المناطق الزراعية. وأشار التقرير إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تعانيها زيمبابوي في الوقت الراهن ستؤدي إلى خفض نتائجها المحلي بنسبة ٢,٩ في المئة، ما يستدبر نمو أداء في كل الدول التي شملها التقرير الذي توقع في الوقت نفسه أن تسجل الاقتصادات جنوب الأفريقي الأخرى نمواً جيداً في ما تحقق الدول الفز انتكوفونية أسرع معدلات النمو رغم استمرار التناجب التي يعانيها أكبر اقتصاداتها وهو ساحل الناج.

## الاقتصادات الأوروبية

وتوقع تقرير أن يتنعم من اعتماد نمو الطلب في الولايات المتحدة علاوة على ما سيشهد من تسديد للسياسات النقدية إبطاء للنمو في أوروبا الغربية على رغم أن اقتصاد المنطقة سيمتد بنسبة محترمة تصل إلى ثلاثة في المئة. وأشار إلى أن النمو الذي بصفة استثنائية في بعض البلدان الصغيرة الواقعة في محيط منطقة اليورو مثل إيرلندا ولوكسمبورغ بينما يتوقع أن يحقق الاقتصاد البريطاني الذي يعتبر أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو، نمواً بنسبة ٢,٥ في المئة. ومن بين الاقتصادات الرئيسية في الاقتصاد الأوروبي يتخطى أن يسجل الاقتصاد الفرنسي أعلى نسبة نمو (ثلاثة في المئة) يتبعه الاقتصاد الألماني (٢,٨) في المئة واليطالي (٢,٨) في المئة.

وأعربت دالايكونومست انتيلجنس عن اعتقادها أن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود يشكل أكبر خطر إفرادي على نمو الاقتصاد العالمي لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل ولا تتعمد

نسبته ٢٠ في المئة. ولفتت إلى أن الاقتصاد الأميركي لا زال يعاني لاختلاجات رئيسيين يتغلان في عجز الحساب الجاري والمستويات المرتفعة جداً من مديونية القطاع الخاص، مشيرة إلى أن تجارب الماضي ألبت أن لاختلالات من هذا القبيل يمكن أن تشكل مصدراً لعدم الاستقرار.



# مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي  
اسم كاتب المقال : الجريدة  
الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٣٧٩٥  
المجلد : الحياة  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/١٨

البلد	معدل النمو (في المئة)
زيمبابوي	٢,٩
الكاميرون	٢,٢
الكاميرون	١
باراغواي	٠,٥
جامايكا	٠,٧
اوزبكستان	١
ليتن	١,٥
البيرو	١,٥
اوروغواي	١,٥
النرويج	١,٨
اليابان	١,٨
الدنمارك	٢
ايسلندا	٢
ليسوتو	٢
مولدوفا	٢
انغولا	٢,١
البرتغال	٢,٤
سويسرا	٢,٤
سورية	٢,٤
روسيا البيضاء	٢,٥

المصدر : ايكونوميست انشليجس

المنطقة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢	٢,٦	٤,٤
اسيا والمحيط الهادئ	٢,٩	٤	٣,٩
امريكا الجنوبية	٠,٢	٣,٧	٣,٩
امريكا الشمالية	٤,٣	٥,٢	٣,٢
افريقيا جنوب الصحراء	١,٨	٢,٦	٣,٣
الاقتصادات الانتقالية	٢,٢	٤,٩	٣,٨
اوروپا الغربية	٢,٢	٣,٤	٢
المحيط الهادئ	٢,٩	٤,٢	٣,٤

المصدر : ايكونوميست انشليجس

البلد	معدل النمو (في المئة)
غينيا الاستوائية	١٥
ترينيداد	٩
المغرب	٨,٥
موراسيق	٨,٥
انريجان	٨,٥
الصين	٧,٧
البانيا	٧,٥
البوسنة والهرسك	٧,٥
ماليزيا	٧,٣
ايرلندا	٧,٣
كازاخستان	٧
موريشوس	٧
تونس	٧
يوغوسلافيا	٧
لوكسمبورغ	٦,٧
سنغافورة	٦,٧
الهند	٦,٥
كوريا الجنوبية	٦,٤
اوغندا	٦,٤
استونيا	٦,١

المصدر : ايكونوميست انشليجس

٢٠٠٠  
١٨  
١٢









